التحولات الكبرى في منطقة المشرق

د. مازن هاشم

كانون الأول/ديسمبر 2013

المحتويات

ملخص عام 5

أولاً. تآكلُ المحاور وتطورّها 5

ثانياً. ذوبان الأطر السياسية وتجذّر الاجتماعية 6

ثالثاً. الصعود الإيراني التفتيتي 6

رابعاً: تركيا وسياسيات التوازن الحرج 8

خامساً: التدافعات الإقليمية 9

الفصل الأول: تآكل المحاور وتطورها 11

ملخص 11

أولاً. محور المزاودة 11

ثانياً. محور الاستكانة والاستجداء 12

ثالثاً. تشكّل محور الموازنة 14

استنتاجات: 15

الفصل الثاني: ذوبان الأطر السياسية وتجذر الأطر الاجتماعية 17

ملخص 17

أولاً. تفتّت الإطار السياسي 17

1- خصوصية الاستبداد العربي: 17

2- سورية القديمة الحديثة: 19

ثانياً. تفسّخ الإطار القومي وصعود الثقافي 22

ثالثاً. اهتراء الحدود الدولية 24

1- حدود اعتباطية: 24

2- حدود لا تجلب الخير: 25

3- الخواصر الرخوة: 26

رابعاً. تصاعد الضغوط الدمغرافية 28

1- لبنان: 28

2- الجبهة الأردنية: 29

3- الجبهة العراقية: 30
4- الجبهة التركية: 31
~ خلاصة: 34
استنتاجات: 36
الفصل الثالث: الصعود التفتيتي لإيران 37
ملخص 37
أولاً. كلمة في طريقة التحليل 37
ثانياً. بناء الدولة 38
ثالثاً. أكبر من مسألة ملالي 39
رابعاً. التطلّع الإمبروطوري 42
خامساً. الانحصار 43
استنتاجات: 46
الفصل الرابع: تركيا وسياسيات التوازن الحرج 47
ملخص 47
مقدمة: 47
أولاً. طبيعة التمكّن السياسي التركي ومداه 48
ثانياً. القضية الكردية 52
ثالثاً. العلويون التُرك 53
رابعاً. الأوجه المتعارضة للنمو الاقتصادي 55
خامساً. الطاقة 56
سادساً. القوة العسكرية التركية 58
1- سمعة الجيش: 58
2- قوة الجيش: 60
خاتمة: 63
استنتاجات: 64
الفصل الخامس: التدافعات الإقليمية 65

أولاً: بلوغ المشاريع الإقليمية منتهاها 65
1- المشروع الإيراني: 65
2- المشروع التركي: 66
3- المشروع الإسرائيلي: 68
ثانياً: العُقد الاستراتيجية 70
1- عقدة كردستان: 70
أ) الطرف التركي للعقدة: 72
ب) الطرف السوري للعقدة: 73
ج) الطرف العراقي للعقدة: 74
د) الطرف الإيراني للعقدة: 75
~ خلاصة: 75
2- عقدة بلاد القوقاز: 76
أ) مركزية أذربيجان: 76
ب) عائق أرمينية: 77
ج) حساسية المحيط القوقازي: 79
~ خلاصة: 80
3- عقدة الطوق الأقلوي: 80
أ) الطوق الشرقي: 81
~ الخصوصية اليمنية: 83
~ الكمون الجيوسياسي الفائت: 83
~ خسارة الثقل المصري: 84
~ محدودية ساحة المناورة: 85
~ مأزق دعم الجماعات الإديولوجية: 86
~ خلاصة: 88
ب) الطوق الغربي: 89
خاتمة 95

ملخص عام

تسبّبت قوة الزلازل الشامي –الذي هو جزء من الثورة العربية الكبرى في القرن الهجري الخامس عشر– وامتداد موجاته في إحداث تغييرات في مركز الزلزال في سورية وتغييرات في التوازنات الإقليمية للدول المجاورة والمرتبطة بها تاريخياً. وسبّبت هذه التغيرات الإقليمية بدورها إعادة توزيع بعض الأدوار على المستوى العالمي. ولذلك أضحت مسارات الثورة السورية مرتبطة بالمسارات الإقليمية والدولية، ارتباطاً تبادلياً يؤثر ويتأثر بها. وفيما يلي مناقشة للديناميّات الرئيسة التي تعتلج المنطقة، وهي حركيّات مُركّبة مُعقّدة تحوي على أضادّها ولا تسير على خط مستقيم باتجاه واحد.

أولاً. تآكلُ المحاور وتطورّها

لقد فَقَدَ ما يُدعى محور الممانعة (سورية و إيران + حزب الله) معناه على الصعيدين العملي والإديولوجي. فمدّعي الممانعة يدمّر كل ما يُمكّن على الممانعة ويحيل الوطن إلى قحلٍ قفر مثخنٍ بالجراح. وإيران التي تدّعي الوقوف ضدّ الإمبريالية تتابع التنسيق معها ضدّ من يحاول الانعتاق من ذيول الاستعمار. ولذا فإنه خليقٌ أن يسمى هذا المحور (محور المزاودة). وها هو يساوم على ثمن توظيفه وكيلَ أعمالٍ للـ(الشيطان الأكبر)، ويدفع أكثر من عربون واحدٍ من أجل هذا الغرض.

أما ما يسمى محور الاعتدال (دول الخليج والأردن ومصر)، أو محور التواكل والاعتماد على الغير، فإنه فَقَدَ أيضاً معناه على الصعيدين العملي والإديولوجي. فلا اعتدال مع اصطفافه ضدّ التغيير الذي تتطلّع إليه الشعوب. وإذ يعتمد هذا المحور على لعبه دور الوكيل عن الإرادة العالمية الغربية، فإن استناداته بدأت بالتآكل بعد حدوث التغيّر في أولويات كفيله.

ويحوي تآكل هذين المحورين أضدّاده: ارتياحٌ عالمي له وتخوّف منه في آن. وهي عوامل تسارع في اكتمال تآكله وعوامل تسعى إلى تبطيئ انهياره ريثما تنضج البدائل. وعوامل داخلية تحاول اعتصار ما بقي من وظائفه، وعوامل أخرى تسارع في تفتّته لكي تنجو أجزاءٌ منه ويُعاد توظيفها.

ولقد ترافق تآكل المحورين مع تنامي محور جديد تقوده تركيا يمكن أن نطلق عليه (محور المناجزة). وهو المحور الذي يعتمد مدافعة القوى الدولية وفق الموازنة والمفاضلة بين مصفوفةٍ من المصالح. فلا يتّصدى للقوى الدولية مبارزةً، ولكنه يعيد صياغة ارتباطاته مع هذه القوى ببطءٍ وحذرٍ، ويسعى تدريجياً إلى إنشاء روابط جديدةٍ واستناداتٍ بديلة.

ولذلك فإنه من الخطأ الكبير الظنّ أنه يمكن أن تجري السياسات في المستقبل قريباً من المنحى القديم المعتاد. عنوان المرحلة هو مفاجآت واقعٍ جديد، واقعٍ تغيّر التموضعات العالمية وتغيّر أحمال الأوزان في المنظومة الدولية.

ثانياً. ذوبان الأطر السياسية وتجذّر الاجتماعية

حدود الدول في غالب المنطقة العربية هي حدود اصطناعية لا تتطابق مع التوزّعات الثقافية أو الفئوية. ولم تنعم الشعوب التي عاشت ضمن هذه الحدود بمقتضياتها كحدود دولة-شعب ذات مؤسساتٍ تجلب لمواطنيها السعادة والأمن، وإنما تدبّروا أمورهم وفق علائق طبيعية أوّلية تحاول جبر عجز هذه المؤسسات بالمراوحة معها أو الالتفاف عليها، مع الحرص على اتقاء شرّ ارتباطاتها الاستخبارية القمعية. وأدّى تخريب نسق الحياة الاعتيادي إلى محاولة الناس إيجاد بدائل معاشية اقتصادية ولوجستية تستغني عن الدولة.

وفي سورية تفتّت الإطار السياسي للدولة بثورة الشعب على نظامٍ استبدادي بغيض، وتهاوت شرعية هذا النظام بتحدّي أسس قيام النظام، ألا وهو القمع الاستئصالي. وأمعن النظام في نحر نفسه بانطوائه الطائفي وتحويل الجيش وقوى الاستخبار إلى ميليشيات إجرامية تخرّب الحياة وتقتل الحجر. واكتمل هذا التفتّت باستدعاء الميليشيا اللبنانية وبالارتهان للإرادة الإيرانية وتسليمها زمام الأمور في البلد.

وحدثت موجات هجرةٍ ولجوء إلى الدول المحيطة نتيجة القمع الوحشي للنظام وتدمير المدن والبلدات، فهدّدت هذه الموجات التوازنات الدِموغرافية في الدول التي هبطت فيها، وآذنت بإيقاظ مشاكلها النائمة. وباعتبار عدم تطابق الحدود الثقافية والسياسية وباعتبار الانزياحات التي حدثت نتيجة للثورة ولطريقة مواجهتها من قِبل النظام، تشكّلت مناطق خارجة وخواصر رخوة، استجلبت العناصر المقاتلة العابرة للحدود وأصبحت الحيّز الطبيعي لنشاط المجموعات الجهادية.

وبذلك لم يعُد يمسك الوطن إلا وشائجه الاجتماعية وترابطاته الثقافية ونسق حياته المعيشي. وتتناغم مصابرةُ هذه الروابط مع أصل فكرة الربيع العربي والرغبة في العيش بحرية في مناخٍ يُكرّم ثقافة المنطقة ولا يعتدي عليها بفرضٍ خارجي. وكان طبيعياً أن تصعد أهمية المخيال التاريخي للأمة ومركزية الخلفية الحضارية المسلمة للمنطقة.

وسوف يكون طبيعياً أن يعلو المحليّ ويأخذ أولوية سابقة على العام، وأن ينكفئ الناس على خاصة أمرهم لتأمين ضروريات معاشهم. ومحاذياً لذلك تورمّت ولاءات طائفية تحمل أحلام تشكيل إقطاعيات على أساس طائفي، تترافق مع تهجير في المناطق المحاذية لها وتفريغها من السكان. وما كان لدولة في عالمنا المعاصر أن تدوم إذا لم يكن لها إنجاز ولم تتمتع بشرعية دستورية وليس لها جذور ثقافية تاريخية.

ثالثاً. الصعود الإيراني التفتيتي

تبنّت إيران منذ نجاح ثورتها ضدّ الشاه في 1979 مشروع نهضةٍ وطنية. وبغضّ النظر عمّا يمكن أن يُقال فيها من ناحية توجّهها المذهبي أو نعرتها القومية أو موقفها اللاأخلاقي من الثورية السورية، ليس ثمة خلاف أنه من ناحية الأسباب الموضوعية تابعت إيران خطاها في مشروعها بعزيمةٍ واستمرارية. كما لم تُثنها النتائج الكارثية للحرب العراقية-الإيرانية عن متابعة المسير، بل دعتها لتوسيع خطّتها في اتجاهين: اتجاه التصنيع الحربي، واتجاه التبشير الشيعي.

وتستطيع إيران المحظية بمخزون نفطي وغازي يحقق لها فوائض مالية تخصصها لمشاريع معينة، في حين تترك الحركة الاقتصادية لشعبها –الذي يمتلك مهارات عالية ومستوى ثقافي عالٍ– إلى تدبّر الحياة المعاشية. ولا يعني هذا أنّ السياسات الاقتصادية الإيرانية كانت كلها صائبة، وإنما أنه مكّنها المال والخبرة من الاعتماد على النفس. وعانت إيران من حصارٍ ومقاطعة استطاعت الالتفاف عليهما إلى الآونة الأخيرة، إلى أن أوصلها طمعُها والتدخل في الثورة السورية إلى لحظة يأس واضطرارٍ للتراجع وتغيير الدور.

ولم يكن العامل الاقتصادي إلا عامل تيسير للمشاريع، أما العامل الحاسم فكان التمكّن السياسي للحكم الإيراني الممسك بشدّة بكل مؤسسات الدولة؛ وهو ما تحتاجه الدول الفتية عند ابتداء نهضتها. واجتمع لهذا التمكّن السياسي أساس ديني، فالنظام السياسي الإيراني غريبٌ من ناحية مزاوجته بين المؤسساتية الشبيهة بالديمقراطية واحتكار السلطة السياسية في يد النخبة الدينية التي هي في آن مرجعية شعبية. وتكاد النخبة الدينية تضمن ولاء قطاعاتٍ واسعة من الشعب الإيراني، وخاصة غير العَلْماني الليبرالي الكاره للنظام. وأضف إلى ذلك أن النظام الإيراني الحاكم كان قد طهّر الجيش وقوى الاستخبار من نفوذ فلول الشاه بعد نجاح الثورة الإيرانية، ولم يقف عند هذا بل بنى جسماً أمنياً خاصاً بسلطة النخبة الدينية، ألا وهو الحرس الثوري. وليس معنى هذا أن الإمساك الشديد بكل مرافق الحُكم ليس له أثر سلبي، فقد عجزت محاولة الإصلاح من داخل المؤسسة، ثم فشلت الثورة الإصلاحية التي أخمدها النظام الإيراني بقسوة بالغة.

وهكذا اجتمع لإيران تمكّن سياسي بالغ، وموارد اقتصادية فائضة تضاعفت مع ارتفاع سعر الطاقة، وعقدة دينية قومية وظّفها النظام في توطيد مشروعه الوطني وفي محاولة الصعود الإقليمي. واستغلّت إيران في ذلك الشرخ الأكبر في تاريخ المسلمين، وحوّلت أكثر المجتمعات الشيعية التي تسكن بلاد أكثرياتٍ سنية إلى بؤر مساندةٍ لسياساتها ولظهورها. وساهمت ردود الفعل الخليجية –الساذجة أو المميتة– في تقوية العزم الأقلويّ الشيعي الذي تقوده إيران. وإلى جانب فرق الولاء المذهبي وما استطاعت أن تشتريه من ذمم، أنشأت إيران أو تعاقدت مع جماعاتٍ إجرامية في أنحاء العالم تستعملها للضغط الآني في مراوغات السياسة الدولية.

واستغلت إيران الورطة الأمريكية في العراق، وكانت قد تعاونت معها في أفغانستان، وتابعت خطاها في إعادة مجد إمبراطورية شيعية فارسية، مستغلّة الغياب العربي وترهّل سياساته، ووقوعه في قبضة ديكتاتوريات ليس لها مشروع وطني، أو أدنى التزام بأولوياته، بما في ذلك ارتماء النظام السوري المأزوم في الحضن الإيراني.

ثم انقدحت الثورة العربية، فهدّدت الانفراد الإيراني، ومثّلت الثورة السورية بخاصة أكبر تهديد للنفوذ الإيراني في المشرق العربي. فألقت إيران بكل ثقلها لدعم نظامٍ مجرمٍ معادٍ لفكرة الدين، أملاً في الحفاظ على تدعيم موقعها الجيوسياسي. فتسبّب هذا الدعم غير المشروط وزجّ ميليشيتها اللبنانية في معركة غير مضمونة النتائج –الأمر الذي تواقت مع زيادة المحاصرة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها – بعسرٍ اقتصاديٍ في إيران وعجزٍ عن متابعة المشاريع العسكرية والنووية واضطرارٍ للتراجع.

وكان من نتائج دعم النظام السوري ضدّ ثورة كرامةٍ ذات روحٍ مسلمةٍ السقوطُ المدوّي للدعاوى المذهبية لإيران، ولهذا أهمية سياسية عملية، إذ حوّلت المواقف الحيادية تجاهها إلى مواقف سلبية. واضطرت إيران إلى أن تخضع مشروعها النووي للمساومة، وإن كانت ما زالت تحاول التراجع فيه قليلاً أو كثيراً من أجل شرعنته، مستغلة في ذلك ورطات داخلية للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبة

الغربية.

وهكذا قبلت إيران أن تكون وكيل أعمالٍ جديدٍ للقوى العالمية، يقوم بتفتيت التماسك الاجتماعي في المحيط العربي إلى غربها والمحيط العجمي المجاور لها. وسوف تحاول لعب أدوارها الجديدة بتفانٍ كامل، ولعلّ أول ما يُسند إليها هو محاربة (الإرهاب السنّي). وإذا لم يستطع غيث الثورة السورية إطفاء النار الإيرانية، فإنه على الأقل فوّت على إيران فرصة التمكّن المستقرّ على شاطئ المتوسط، فلن يكون وجودها فيه إلا وجوداً قابلاً للاستنزاف ومعرضاً للتهديد.

رابعاً: تركيا وسياسيات التوازن الحرج

إن السلوك التركي هو من أهم العوامل الإقليمية المؤثرة في الثورة السورية. وبرغم أنها لا تتدخل في الشأن السوري على النحو الإيراني، إلا أنّ هذا عائد لطبيعة النظام التركي وليس لقلّة اهتمامه بسورية أو أنه غير قلقٍ لشأنها. فالمهمّة الرسالية التي تتبنّاها إيران تتضمّن بناء جسمٍ سياسيٍ تابعٍ مركزياً لطهران عبر سيطرة مجموعات إديولوجية شيعية في الأطراف المحيطة، في حين أنّ المهمة الرسالية لأنقرة تشكّلت على نحو صيغة تكاملٍ سياسيٍ اقتصاديٍ مرن.

غير أنّ السياسة التركية مقيّدةٌ بكثيرٍ من المعوّقات التي تحول دون مشاركتها المباشرة على نحوٍ مادي في الثورة، ولذلك لم تقدّم تركيا السلاح للثورة، وإنما اكتفت بتسهيل مرور ذلك –وبالقدر الذي تسمح به المعادلة الدولية– إلى جانب الدعم السياسي الكامل واحتضان القوى السياسية للثورة السورية. ويأتي على رأس القيود التي تواجهها تركيا عدم التمكّن السياسي المطلق لحزب العدالة والتنمية الحاكم المناصر للقضية السورية، حيث أنّ نظامها السياسي نظام ديمقراطي مكشوف على تقلّبات المزاج العام، ذلك المزاج الذي يخشى من عواقب الانغماس في مستنقعٍ لا تقوى عليه دول عظمى فما بالك بدولة لم تترسّخ بعدُ أسس نهضتها.

وزيادة على هذا، ثمة كتلة شعبية كبيرة تبلغ حوالي ثلث الناخبين ذات هوى قومي أو يساري –ممن هم أعداء للحزب– أو هوى ليبرالي لا يستسيغ برامج الحزب. وصحيحٌ أنّ قدرة هذه الكتلة على التحريك الشعبي محدودة كما أظهرت أحداث حديقة غِزي، إلا أن هذا التوجه يتلقى الدعم العالمي سياسياً وإعلامياً. كما يتلاقى هذا التوجّه السياسي مع التوجّه الجديد للعلويين التُرك، وفعلاً شارك العلويون في أحداث الحديقة بأعداد كبيرة. ويشكّل العلويون نحو عُشر سكان تركيا، ويدعمون حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي، وأكثر ما تخشاه أنقرة أن تقوم سياساتها تجاه الثورة السورية بتفعيل هذه الكتلة سياسياً. أما العلويون النصيريون التُرك ذوو الأصل العربي في لواء اسكندرون فقد ارتكسوا حقاً تجاه مواقف الحكومة التركية وأيّدوا النظام السوري قولاً وأحياناً فعلاً.

وتشكل المسألة الكردية العامل الأثقل في سياسية تركيا، ولم يكن بدّ لتركيا من تسكين هذه المشكلة قبل الانغماس في القضية السورية. وكان من نتائج الثورة السورية أن فتحت فرصةً لحزب العدالة والتنمية الحاكم أن يمضي قدُماً في التصالح مع الكُرد، إدراكاً للظلم الذي ألحقته بهم سياساتُ القوميين والجرائم التي ارتكبت بحقّهم، وضرورة التحوّل من استراتيجية محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بالعمليات الإرهابية إلى طيّ هذه الصفحة بالعفو عن أعضائه مقابل الانسحاب ووضع السلاح.

ولم يكن مصادفة أنه لما تمّت المصالحة مع الكُرد، وانفتحت فرصةٌ لتركيا للعب دور أكبر في المسألة السورية، تغيرت المواقف العالمية

وزادت في خذلانها للثورة. وسبب ذلك أنّ القوى العالمية –بما في ذلك إسرائيل– يُقلقها الصعودُ التركي بالقدر الذي يقلقها استواء الثورة السورية على أسسٍ غير أقلوية. ويضاف إلى ذلك المواقف النرجسية لبعض دول الخليج التي تغار من تركيا.

إنّ سياسات تركيا مقيدةٌ من ناحية احتياجاتها للطاقة، فتركيا بلدٌ فقيرٌ في موارد الطاقة، وتزداد الحاجة إليها بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا، وهي في ذلك معتمدةٌ على مصدرين أساسيين، روسية وإيران. فهل من قيدٍ تواجهه تركيا في تعاملها مع المسألة السورية أكثر إشكالاً من هذا القيد؟

لقد كان التحوّل الأخير للسياسية التركية تجاه الثورة السورية من الموقع المبادر إلى الموقع المدافع ضرورة استراتيجية راجحة. فبعد أن استنكفت الولايات المتحدة عن ضربةٍ وعدت بها –وأعلنت تركيا مساندتها– وعقدت صفقة الكيمياوي التي تمدّد عمر النظام السوري ثم بدأت بالتفاوض حول نووي إيران؛ بعد ذلك كان لا بدّ لتركيا أن تعدّل سياساتها قبل أن ينقلب فواتُ فرصةِ زيادةِ التمكّنِ الإقليمي إلى تراجعٍ كبير يمكن أن يزلزل أسس القيام التركي. فلا يمكن للموقف التركي أن يمشي معاكساً في آنٍ للمواقف الأمريكية والأوروبية والروسية والإقليمية بما في ذلك العربية؛ ولم يعد بإمكان تركيا متابعة سياستها الخارجية بعمقٍ أخلاقي يهدف إلى تصفير المشاكل مع الجيران.

وهكذا تفلّت من يدِ الثورة السورية أكبر دعمٍ راشدٍ لها، بكيدٍ أجنبي وأنانيةٍ عربية وعدم نضجٍ في سلوك كل أطراف الثورة: وسوسة السياسيين الليبراليين من النفوذ التركي، وأنانية بعض السياسيين الإسلاميين واعتباطية تحركهم، وهياج العمل المسلّح، وفوضى العمل الشعبي في الداخل؛ إلى جانب تغيرات خطيرة بسبب دخول الميليشيات عابرة الحدود إلى الأرض السورية، تلك القوى المتطرفة الموظّفة أو التي يسهل توظيفها، إضافةً إلى انتهاز الحزب الكردي المسلّح الفرصة ليعمّق نفوذه. غير أنّ الأهمية الاستراتيجية لسورية وثورتها باقية بالنسبة لتركيا، وللسجال التفاوضي بين تركيا وإيران تبعات على المستقبل السوري، كما يمكن أن تتطور الأمور فيعود لتركيا دور أكبر ومن نوعٍ جديد.

خامساً: التدافعات الإقليمية

لا تشكّ إسرائيل في أن كسر قيد الاستبداد في البلاد العربية هو في غير صالحها، وتعرف أنه لا يمكنها السيطرة على العوامل الذاتية التي تغلي في بوتقة الثورة العربية. ولذا فإن إسرائيل تراقب الوضع العربي مراقبة حثيثة، وتحاول استثمار نقاط الضعف في ثوراته، وتدعم كلّ عمل يساهم في تمرّد مضادّ أو في حراكٍ فوضوي يؤخر نضوج ثمار الثورة العربية.

وتتعامل إسرائيل بحذرٍ – وعلى اختلاف داخلي في الموقف– مع المتغيّرات العالمية المتلاطمة، ومنها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص انخراطها في المنطقة، والمشروع النووي الإيراني، والصعود التركي. ويأتي على رأس اهتماماتها تطور الأوضاع في الجوارين المحيطين بها: الجوار الشامي والجوار المصري. وإن تطوّر التوازنات بين إيران وتركيا من جهة، وكل منهما ودول الخليج من جهة أخرى سوف يكون من أهم العوامل التي ترسم المشهد السوري في المستقبل.

≈ ≈ ≈

إنه لا يمكن التعامل السليم مع تطورات الثورة العربية بفصائلها القُطْرية المختلفة إلا مع اعتبار التغيّرات الجيوسياسية التي تأخذ المنطقة ككلّ. وتدخل في هذه التغيرات ديناميات عالمية وإقليمية متراكبة.

الفصل الأول: تآكل المحاور وتطورها

ملخص

جرت العادة تقسيم توجهات الدول العربية إلى محورين: محور الممانعة (سورية وإيران + حزب الله) ومحور الاعتدال (دول الخليج والأردن ومصر). غير أنه تأزّم الأساس الاستراتيجي لكلٍ من هذين المحورين ثم تلاشى بعد الثورة العربية. كما شهدت المنطقة بزوغ محورٍ جديد، (محور الموازنة) بقيادة تركية.

فلقد اكتمل انكشاف الأسس الفكرية لهذين المحورين، كما تصدّأت استناداتهما السياسية الاقتصادية. فمن الناحية الفكرية، أجهز النضوج النسبيّ للفكر الإسلامي العالمي –في آنٍ معاً– على الأسس الفكرية اليسارية والقومية الرافضة للدين وعلى الأسس الفكرية للمعسكر الرأسمالي، وحلّ محلّهما منظورٌ حضاري عروبي مسلم. أما على المستوى السياسي الاقتصادي فقد حلّت النيوليبرالية الاقتصادية وقريناتها السياسية، وظهرت عورات هذا النظام الذي يستعبد الإنسان ويعمّق الفوارق الطبقية، ويستنزف البيئة...

ولقد فَقَدَ ما يسمي نفسه "محور الممانعة" معناه على الصعيدين العملي والإديولوجي. فليس ممكناً لمن يدمّر الوطن الدفاع عنه، أو أن يدعي من يستخدم سلاحه ضدّ شعبه مواجهة إسرائيل؛ وليس ممكناً أيضاً لمن يضع نفسه تحت انتدابٍ أجنبي معادٍ تاريخياً للعروبة أن يدعي حمل رسالة القومية العربية. كما أنه ليس ممكناً لإيران أن تدعي الوقوف في وجه الإمبريالية العالمية وهي تدعم وتدير وتخطط ضدَ الشعوب التي تحاول الانفكاك من هذه السيطرة. وليس بإمكانها أيضاً أن تدعي أنّ فكرتها الدينية المؤسِسة تهدف فعلاً لتحرير المستضعفين، إذ أثبت السلوك الإيراني أنها طائفية قومية مغلقة.

كما فَقَدَ ما يوصف بأنه "محور الاعتدال" معناه على الصعيدين العملي والإديولوجي. فليس ممكناً بعدُ ادعاء الاعتدال مع الميل الوسواسيّ ضدّ التغيير الذي تتطلّع إليه الشعوب. وإذا كان الاعتدال مبنياً على تنسيق الأجندة مع القوى العالمية، فقد غابت راهنية هذا المحور بتراجعه في سلّم الأوليات الأمريكية وبتصادمات أجنداتهما كلياً في سورية وجزئياً في مصر، إلى جانب معكّرات أخرى. أما على الصعيد الإديولوجي، فإفلاس خطاب محور الاعتدال كان صنو إفلاس خطاب الممانعة، وكان تفاعل هذين الإفلاسين عاملاً خلف الثورة العربية وخلف بحثِ قواها عن مستندات فكرية سياسية بديلة.

ولذلك فإنه من الخطأ الكبير الظنّ أنه يمكن أن تجريَ السياساتُ في المستقبل قريباً من المنحى القديم المعتاد. عنوان المرحلة الجديدة هو مفاجآتُ واقعٍ جديد، واقعٍ تغيّر التموضعات العالمية وتغيّر أحمال الأوزان في المنظومة الدولية.

أولاً. محور المزاودة

لقد حطمت الثورة السورية منذ بواكيرها الإطار المفهوماتي لمحور الممانعة. فما معنى أن تكون ممانعاً وتدمّر الوطن الممانع وتفكّك

عرى المجتمع المناضل؟ ومهما جرى التلويح بشعارات الصمود والتصدّي، ليس ثمة ممانعة وصمود أكثر بسالة من مقارعة الاستبداد الذي يتاجر بشعار المقاومة. ومقاومة هذا النوع من الاستبداد ليس أمراً تجريدياً يتّكئ على الثرثرة الإديولوجية والدعاية الإعلامية، وإنما هو حقيقة مادية وجدانية شاخصة للعيان، وتضمّنت تضحياتٍ بالنفس والمال. إنها حقيقة مفسرة تملأ الأثير الاجتماعي كما تملأ الحيّز الفردي، لا يمكن خداعها أو إنكارها.

هذا على المستوى السوري، أما على المستوى العربي فكان ثمة تلكؤ في افتضاح الممانعة، بسبب حساسية الشأن الفلسطيني، ثم سرعان ما انقشعت الهالة عن حقيقةٍ ماديةٍ لا يمكن تجاهلها. وربما تعرّض انكشاف زيف الممانعة إلى غموضٍ مؤقت بسبب مساهمة قوى الناتو في إزالة طاغية ليبيا. ثم ما لبث أن تبدّد هذا الغموض بما تلاه من أحداث في بقاع عدّة للثورة العربية وبسبب الخذلان الواضح التي تعرّضت له جهود التغيير. وعزّز هذا الوعي ما تكشفه الثورة السورية باستمرار، وما تلاها من ثبات الثورة المصرية وعودة انقداحها ضد العسكر. ولا يمكن نسيان قيمة المساندة الفلسطينية الشعبية، بالإضافة إلى كون الفلسطينيين هم ممن يدفعون ثانية ثمن العسف والتشريد في كل من سورية ومصر، ناهيك عما يحدث في الأرض المستعمرة.

وهكذا ظهر بوضوح أنّ محور الممانعة هو محور المزاودة إلى أن يروق الثمن، ليس له علاقة بمصلحة البلاد أو مصلحة الأمة. وإنّ حقيقة سلوك النظام السوري الرذل المشاغب لمكشوفة، فهو الذي يراوغ من أجل أن يُرشى اتقاءً لشرّه. وبالإضافة إلى صفقة كبرى مع العدو المفترض أنه يقاومه، تمّ تسليم الكيمياوي (سلاح الردع الاستراتيجي) بسرعة وحفاوة مفاجئة، وذلك من أجل البقاء في السلطة. ولم يكن حقيقة سلاح ردعٍ استراتيجي ضدّ العدو، بل هو ضدّ جيرانه العرب وضدّ شعبه.

ومن قبلُ كان تسليم الجولان أيضاً من أجل الاعتراف الدولي بسلطة سياسية مغتصبة. وجبال الجولان هي سلاح ردع استراتيجي بامتياز، يساوي في آن واحدٍ سلاح استكشافٍ وسلاح ردعٍ صاروخي وسلاح حمايةٍ من قوات برية مهاجمة؛ وفوق ذلك هو سلاحٌ ذاتيّ الصيانة ولا يحتاج قطع تبديل ولا جلب الخبراء من الخارج، وهو كريمٌ أيضاً يفيض من عنده على المقاتلين ببعض المؤن.

إن الممانعة النفعية ليست إلا سلسلة مراوغاتٍ في لعب دورٍ وظيفيّ عماده تفريغ الوطن من قواه الذاتية وتسميم جسمه وإفساد كيمياء قيامه. وها هي القوات الحزبلاوية التي نجحت في طرد العدو من جنوب لبنان سرعان ما طلّقت المقاومة وعقدت صفقة تفاهمٍ مع ذلك العدو الإسرائيلي. وها هي مرجعيات إيران تشيد بـ "المرونة البطولية" للتفاوض مع الشيطان الأكبر بعد أن كان مجرد الاعتراف بوجوده هرطقة تستدعي التخوين.

إن الممانعة النفعية ليست إلا سلسلة مراوغاتٍ في لعب دورٍ وظيفيّ عماده تفريغ الوطن من قواه الذاتية وتسميم جسمه وإفساد كيمياء قيامه.

ثانياً. محور الاستكانة والاستجداء

أما محور الاعتدال فقد تعرّى عن أي معنى للاعتدال في تنكّبه عن الربيع العربي تنكّب من يذهل عن قوانين التغيير التاريخي، إذ عجز عن قراءة عمق التحوّلات في المجتمعات العربية. لقد طويت صفحة الردّ الارتكاسي الذي ميّزت فترة ما بعد الاستعمار، وحلّ محلها تراكمات مجذّرة في هوية حضارية لها امتداداتها على صعيد الهوية وعلى صعيد الشعور الفردي وعلى صعيد الحياة الاجتماعية والمخيال

السياسي. وبذلك تآكلت شرعية الحكومات الوطنية لما بعد الاستعمار وتعرّت الإديولوجيات المساندة لها.

ولم تكن هذه أول إطلالة لتراجع شرعيّات الحكومات العربية، وإنما الجديد كان في التفاعل الآنيّ مع الحداثة ومع التراث، حيث توصّلت شرائح واسعة من الشعوب العربية إلى أن المسلك القويم للنهضة هو المزج بين مقتضياتهما، على اختلافٍ بين التوجهات في نسب هذا المزج وطبيعته. ويتبع ذلك أو ينسجم معه شعور ثقةٍ بالنفس والقناعة بالقدرة على العمل في الجيل الجديد بعد أن رفض الاستقالة المغمومة لأجيال ما قبل جيل الحجارة.

وكذلك فقد محور الاعتدال أساسه الاستراتيجي. فما معنى الاعتدال إذا عدل عن أساليب التحجيم والترضية والرشاوى. فأصل فكرة الاعتدال أو مبرّره الإديولوجي هو القبول بحلول وسطٍ والعدول عن الحلول الجذرية. ولقد وقع محور الاعتدال في تناقض حاد بدعم السلوك العسكري في مصر، وخاصة أنه اعتمد وحشية ليس لها حاجة عملية وهناك بديل عنها يوصل إلى النتيجة نفسها من فضّ الاعتصام. إنّ أساس فكرة الاعتدال هو البحث عن نقطة وسط تأخذ بعين الاعتبار وبواقعية كاملة ما يراد الوصول إليه نسبة لما هو متوافر على الأرض من فاعليات. ومن أهم ما كان يميّز محور الاعتدال أنه يساير الثقافة الغالبة بين الشعب. غير أن بعض دول الخليج أيدت تبرير العسف والاستعمال السافر للقوة من أجل خنق براعم الربيع، فأدى ذلك إلى تناقضٍ داخلي في طبيعة محورها مما ساهم في ذبوله.

وتابع محور الاعتدال في وهمه ظاناً القدرة على طيّ انبعاث الهوية بالمناورة السياسية، مما هو خلاف حركة التاريخ. وإذ تمكّن من الغلب بقوة العسكر في مصر، فإنه لن يتمكّن من الانتصار. وما كان لهذا الغلب الظاهري أن يستقرّ وقد زال ما يستند إليه من أطرٍ فكرية. وبرغم القوة الهائلة للتلاعب الإعلامي، كانت النتيجة انكشافاً مزدوجاً: انكشاف لعورات المكر وانكشاف لأخطاء القوى الوطنية؛ أما فكرة الربيع العربي في التصميم على الانعتاق وفي العزم على تحقيق مقتضيات الهوية فلم تمُت بل ازدادت نضوجاً.

وكان لذلك تبعات استراتيجية عظمى ضربت محور الاستكانة. أول هذه التبعات هو تراجع القيمة الوظيفية لهذا المحور في نظر القوى الدولية. ولقد كانت ثمة نُذر مبكّرة في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من نوع التجافي تجاه دول هذا المحور، وقابلتها من طرف هذه الدول مواقف مبادرة تتحرك باستقلالية نسبية، كان أبرزها الموقف تجاه البحرين.

ولا يخفى أن أكثر نقطة تباعدٍ وصلت إليها الأمور كانت في قرار الولايات المتحدة اعتماد النظام الإيراني وكيلاً إضافياً في المنطقة. ولمّا تستقر شروط هذه العلاقة الجديدة بعدُ، ويمكن أن تطرأ عليها تغييرات عديدة.

ثاني جملة التبعات التي جلبها محور الاعتدال على نفسه هو إضعاف عمقه العربي. ففي غياب العراق –شعباً وثقافة لا حُكماً مجرماً طاغياً– فقدَ العرب جناحهم الأيمن الطبيعي –أو جبل نارهم– الذي يفصلهم عن أرض فارس. وتبع ذلك التعامل المتناقض داخلياً مع القضية السورية، فالبلد يُطعن كعمقٍ عربيّ –شعباً وثقافةً لا حُكماً مجرماً طاغياً– ويُثخن في الجراح إلى درجةٍ لا يصلح معها التردّد أو الوسوسة من البديل، ولا سيما أنّ الانتصار الشامي هو الوحيد الذي له فرصة التشكّل سداً منيعاً في وجه الأطماع الإيرانية، وبدونه تتحوّل الشام وما حولها إلى ساحة سجال مفتوحة للانتهازية الدولية. وليس ثمة شك أن معسكر الاعتدال خسر على الصعيد الاستراتيجي عمقاً عربياً في مصر، فانكشف ظهر الخليج للتهديد الإيراني. وبدل أن يتمّ دعم القيام الطبيعي لمصر على نحوٍ منسجم

شعبياً وثقافياً، ومنسجمٍ مع دورها التاريخي، جرى غمسها في نزاع داخلي نتيجة خطأ في الحسابات وعجز في قراءة الواقع الجديد.

كما أن ثمة ذهول عن ترابط حركة الثورة العربية بأجزائها المختلفة. فكما أنّ الثورة في ليبيا –ذات النظام الشبيه بالنظام السوري– كان من جملة حوافز الثورة السورية، وكما قدحت ساحةُ التحرير خيالاتٍ ديمقراطيةٍ سابغة، رسّخت بسالةُ الثورة السورية معاني الاستمرارية الثورية. ولذلك فإنه من التناقض أن يكون هدف محور الاعتدال إسقاط النظام في سورية وإعادة نظام ساقطٍ في مصر، في غفلةٍ عن أن كلّ حالة من حالات الثورة العربية تشكّل رئة معنوية للحالات الأخرى وحقل تجاربٍ للتكتيكات الثورية.

ومن تناقضات سلوك محور المداهنة الدعم الآني لطرفين كلاهما لا يناسبا الظرف السوري: دعم المجموعات القتالية المتطرّفة دينياً، ودعم المجموعات السياسية المتطرفة عَلْمانياً، ومذهب كلهما يتنافر مع طبيعة الثقافة الشامية وليس له عمق شعبي، ومرفوض من مجمل الحراك الثوري.

من التناقض أن يكون هدف محور الاعتدال إسقاط النظام في سورية وإعادة نظام ساقطٍ في مصر، في غفلةٍ عن أن كلّ حالة من حالات الثورة العربية تشكّل رئة معنوية للحالات الأخرى وحقل تجاربٍ للتكتيكات الثورية.

إن ارتكاس محور الاعتدال للثورة العربية إلى استعمال القوة الأمنية والعسكرية على شكلٍ فاضحٍ أفسد مطلبه ووضع عليه أحمالاً لا يمكن الوفاء بها، ناهيك عمّا في ذلك من تناقضٍ داخليٍ مع رسالته. فدعوى المحافظة التي يرفعها محور الاعتدال تعتمد التريّث والاستيعاب لا مواجهة كسر العظم. وإن الاتكاء على ماضويةٍ تغفل عن التغيرات الجذرية التي حدثت في غضون حركة الربيع العربي لم تعد تنفع، فقد ساهمت التضحيات الباسلة للشعوب العربية المسلمة في جعل التشوّف التغييري جزءاً راسخاً من الواقع الجديد.

ثالثاً. تشكّل محور الموازنة

دفعت الظروف وازدياد الوعي إلى بداية تشكّل محور الموازنة. ويدرك هذا المحور إدراكاً فطرياً وعورة الطريق الذي يسلكه وضخامة القوى التي تقف في وجهه. وعلى المستوى الحضاري، يستحضر هذا التوجّه خلفيته المسلمة والأسس الأخلاقية لقيامها وتنظيم مجتمعاتها، ويحرص في الوقت نفسه على التفاعل الإيجابي مع الحداثة وما أنتجت. وباعتبار الدروس المتكررة للمواجهة الحدّية مع قوى خارجية، فإن هذا المحور يسعى أولاً إلى تسكين جبهته الداخلية، وحلحلة عقده المجتمعية، التي أنشأتها ظروف ما بعد الاستعمار. أوليس لافتاً للنظر، بل صارخاً، أن لم نرَ في لافتات الثورة العربية في شتى بلدانها عبارات التهجّم على الاستعمار؟، برغم أن الثائرين يعرفون حقاً أنّ الشيطان لم يمتْ وأن القوى الاستعمارية ما زالت تحرّك ذيولها وأطرافها.

هذه بعض سمات (الموازنة) في حركة الثورة العربية. غير أنّ التعبير السياسي الناضج لذلك كان في التوجّه التركي، وهو التوجّه الذي عشقه الربيع العربي. ولا نستطيع إلا أن نقول إنّ تونس حاولت المشي في هذا الاتجاه برغم العقبات الكأداء التي تواجهها لأسباب عدّة على رأسها مواقف الأحزاب (التقدّمية). وكان أن نسّقت قَطَر مع تركيا من أجل تثبيت هذا المحور الجديد، وكان نجاح الثورة السورية سيمثّل مؤذّناً لتصاعد جاذبية محور الموازنة، فعاجلته القوى الدولية بضربتي الاتفاق الكيمياوي والاتفاق النووي.

واعتمد المحور التركي القطري منهجاً وسطاً يأخذ بعين الاعتبار عمق التغيير فلا يتنكّر له، ويأخذ بعين الاعتبار التوجه الدولي، فلا

يتعامى عما يستدعيه موقفه. وخلافاً لغيره، ركّز همّه على التمهيد لإصلاح المستقبل لا التمسّك بذكريات ماضٍ ولّى لم تعُد تصلح وسائله. ولا يستقيم هنا التفسير المصلحي البحت من دون الأخذ بعين الاعتبار التوجه العام لسياسية الدولة التي يسمح لها باتخاذ مواقف إيجابية من الثورة العربية. فالسياسية الحصيفة هي التي تتعامل واقعياً مع ما تنحو إليه الأمور وما تتوجه إليه في المستقبل. وإنّ الخطط التي لها حظٌّ أكبر في الاستدامة هي التي تفتح مساراً مصلحياً لا يتصادم مع المسارات المصلحية للآخر، مما يفتح فرصة تلاقي المصالح وتعاظمها التبادلي.

ولقد أصبح جليّاً كثافة الجهود الدولية للوقوف في وجه الريادة التركية، تلك الريادة التي كانت مرشحة لأن تستقطب المزاج الشعبي العربي وعدداً من حكوماته، ناهيك عن امتدادات تركية في آسيا بين الشعوب الناطقة بالتركية والمحيطة بروسية. ولا يخفى أنه يعني هذا تحجيماً نسبياً للثقل الاستراتيجي الإسرائيلي، فعجّلت القوى الدولية عملية إدخال الثعلب الإيراني –بهوَسه القومي– من أجل ضرب قوى الأمة بعضها ببعض.

وأخيراً نقول، إنه لا يمكن تغيير جهة حركة التاريخ أو إغلاق الباب الذي ولج من خلاله الضمير العربي وبذر أهله بذاراً في أرضٍ جديدةٍ ومناخٍ جديد؛ كل الذي يمكن للكيد فعله هو عرقلة المسيرة.

استنتاجات:

ثمة استنتاجات كثيرة يمكن استخلاصها مما ذُكر حول تآكل المحاور التقليدية، كما كانت معروفة أو كما كان مرصود لها أن تعمل، ونسرد هنا بضعة منها:

1. توقع حدوث انزياحات مفاجئة في الاصطفافات والتحالفات.
2. لا يمكن اعتماد نسق السلوك السابق للدول أو الركون إليه.
3. ارتفاع احتمال السلوك الناشز المفاجئ الذي يخالف المعتاد أو يتجاوز ما اعتدنا عليه من خطوط حمر.
4. تشكّل ساحات فارغة تملؤها القوة النابهة المغامرة، فتتعاظم أو تنهرس.
5. عدم إمكان الاعتماد على الأصدقاء التقليديين.
6. ثمة ولادة لأحلاف جديدة، ما زالت في طور التشكّل، وصورتها اللحظية قد لا تتطابق صورتها النهائية التي سوف تستقرّ عليها.
7. السياسيات الناضجة للدول تحاول التأثير في عملية التشكّل الجديد، ويُكتب لهذه المحاولات النجاح بقدر ما تستطيع الانفكاك عن منطق التحرّك القديم الذي تلاشت أسسه.

الفصل الثاني: ذوبان الأطر السياسية وتجذر الأطر الاجتماعية

ملخص

الأطر التي تجمع الشعوب في عالمنا الحديث أربعة: إطارٌ سياسي بمعنى أسلوب حكمٍ ينظم الحياة، وإطارُ انتماءٍ قومي يميّز النفس عن الآخر، وإطارٌ جغرافيٌ مرسوم بحدودٍ دولية، وإطارٌ معاشيٌ لنمط حياةٍ اجتماعيةٍ ونشاطاتٍ اقتصادية، ونسقٌ سلوكيٌ غالب، ومنظومة ثقافية غامرة.

ولقد تسارع ذوبان الأطر الثلاثة الأولى في سيرورة الثورة، وغدا الإطار الرابع هو الذي يصابر ويمسك بالمجتمع من أن ينفرط. ولقد كانت إشكالية هذه الأطر هي السبب العميق خلف انقداح الثورة. طُهر أولادٍ يكتبون عبارةً ما على جدارٍ لا يقدح ثورةً جبارةً لو لم يقبع وراء العبارة وفي أعماق الإحساس الوطني ما يدعو للثورة، إحساس ينتظر الأنامل المباركة لتخطّ وثيقة التحرّر ويتطلّع نحو الحناجر الصادحة لتعبّر عن كُنه الضمائر، ولينقلَ ذلك الثورةَ الكامدة إلى مرحلةٍ جديدةٍ باديةٍ على السطح.

إنّ ملاحظة انتِخار الأطر الثلاثة الأولى أمرٌ مهمٌ لكيلا يضيع المراقب في تفصيلات المشهد السوري، وليساعد التحليل المفصّل لذلك استشرافَ المستقبل وتصميم خياراته.

أولاً. تفتّت الإطار السياسي

فساد الإطار السياسي للدولة السورية أمرٌ معروف ظاهر، فمنظومة السلطة السورية هي منظومة على الطريقة الستالينية، قائمة على البطش والترويع والسيطرة من خلال نظام استخباري. ولقد أضيف إلى ذلك طبقة طائفية تزيدها سوءاً. ولا عجب أن كان سقوط شرعية النظام شبه فوريٍ في اللحظة التي فشل فيها العنفُ عن منعِ الضميرِ إخراج ما في أعماقه على الملأ.

1- خصوصية الاستبداد العربي:

وقد يقال إن الاستبداد وُجد بين كثيرٍ من الأقوام. وقد يستند الاستبداد إلى إنجازٍ سياسي باهر تتخذه النخبةُ السياسية مبرراً لاحتكار السلطة وقمع المنافس، أو يستند إلى انتصار عسكري ضد أعداءٍ، تستغله ثلة الضباط مبرّراً لاستلال السلطة المدنية وقمع الناس. فهل ثمة خصوصية للاستبداد العربي؟ إنّ الملاحظ في الحالة العربية هو أنّ الاستبداد أتى على يدِ من أجهز على براعم الإنجاز ومن خسر المعارك أمام الأعداء. وكان ذلك أوضح ما يكون في الحالة السورية لنظامِ حكمٍ اغتصب السلطة بعد أن كانت مدنية يسيّرها

برلمانٌ منتخب، وما لبث هذا النظام أن فرّط بأراضي الدولة عند المواجهة مع العدو الأكبر، والأخطر من ذلك كله هو خنق الحياة الطبيعية للناس ومعاداة ثقافتهم. وانتهى الأمر بتخريبِ البلد ذاتها وقتلِ الشعب الذي يدّعي النظامُ أنه يحكمه.

وتمدّنا حالات الاستبداد في البلاد الآسيوية بنافذة فهمٍ تساعدنا على تحليل خصوصية الاستبداد العربي. ففي الصين مثلاً كان نظام "دِنغ زيابِنغ" دِكتاتورياً، وهو كبير الحزب الشيوعي الحاكم في الصين بين عامي 1987-1992. ولم يأتِ هذا الزعيم عن طريق الانتخاب، وجرت تحت عينه مجزرةُ ساحة تايامان ضد اعتصام الطلاب في سنة 1989. ولكن كان هذا النظام أيضاً وراء النهضة الصينية المعاصرة.

ودعنا من تلك الدولة الضخمة التي لا تصلح مثالاً للمقارنة، ولنأخذ حالات أخرى هي أنسب لإجراء المقارنة. فمثلاً، حكم "لي كوان يو" في سنغافورة حكمٌ فرديّ، غير أنه رفع مستوى الحياة في البلد من مصافّ أفقر الدول الإفريقية في الستينيات من القرن العشرين إلى أغنى الدول في غضون ثلاثة عقود. وهو الذي كان وراء مأسسة حُسن الإدارة واعتماد التوظيف بناءاً على المؤهلات، وهو الذي كان وراء التنظيم الفائق للمدن؛ أي أنّ الإنجاز لم يكن مادياً ظاهرياً فحسب، وإنما إنجاز يرسّخ منظومة رشادٍ مناسبة ويمكّن للأمة على المدى البعيد. أما في كورية الجنوبية فقد كان "پارك تشانغ هي" من السلك العسكري وتدرّب في جامعة المستعمر الياباني. غير أنه عاد إلى بلده وتسلّق منصّة الحكم مستغلاً غضبة الشعب من اللامساواة تحت الحكم المدني السابق. وبرغم أن سلوك إدارته اتصف بأوصاف الدكتاتورية، إلا أنّ النظام جنّد المجتمع لمشروعٍ وطني، وهكذا ارتفعت كورية الجنوبية من موقع مساوٍ للباكستان في الستينيات من ناحية متوسط دخل الفرد إلى ما نعرفه عن الدولة اليوم. لقد ودّعت كورية الجنوبية موقعها كدولة (عالم ثالث) ورسّخت لنفسها قدماً في المشهد العالمي.

ليس القصد من ضرب هذه الأمثلة جلب الأعذار للدكتاتورية والاستبداد ولا دعم مقولة (المستبد العادل) المغلوطة، ولكن للاستدلال على عكس ذلك. النقطة التي تستحق الانتباه هي أنه برغم إعاقة الاستبداد للنهضة، نهضت هذه البلدان؛ فما هو السرّ؟ لقد تراوحت الحالات السابقة بين حالات دكتاتورية بحتة تعتمد القمع وحالاتٍ فيها استبداد وإمساك احتكاري للسلطات مع شيءٍ من القهر، غير أنّ **ما ميّزها كلّها هو ثلاث خصال: (1) مشت في مسيرة تخفيف القيود ولم تعادِ شعبها عداءً أصلياً وإنما عداءً سياسياً؛ و(2) لم تتنكّر لثقافة أممها، بل حرصت على إذكاء روح خلفيتها الحضارية واستثمرتها في مشروع النهضة؛ و(3) فصّلت هذا المشروع وفق طبيعة مجتمعها ولم تستورد الأنماط استيراداً** (خلافاً لما هو شائع عنها وبغض النظر عمّا أخطأت فيه).

ولقد كان في هذه التجارب قدرٌ كبير من المحسوبيات متفاوت بحسب الحالة، غير أنها لم تغرق في الفساد. وصحيح أن ثمة أسباب أخرى وسياقات إقليمية وراء نجاح هذه المشاريع، إلا أنه يمكن التأكيد على أنّ عنصري الرشاد التخطيطي و التناغم الثقافي كانا حاسمين، فالتحم الشعب إلى درجةٍ أو أخرى مع هذه المشاريع. وبالمقابل، حاربت الدكتاتوريات العربية ثقافة شعوبها، وتنكّرت لأهدافهم الكبرى، وغرقت في فساد فاضح.

هذا ما ميّز الاستبداد الآسيوي عن الدكتاتورية العربية. فالأول التزم بالمسلّمات الثقافية التي اعتمدت على القيم الدينية أو الكنفوشية من ناحية احترام السلطة وتوقير الكبير وإتقان العمل والالتزام الأخلاقي في الحياة الدنيا، والثاني اعتبر أنّ هذه الأسس الأخلاقية (متخلّفة) ومن عبء الماضي وممّا يجب أن تنفضه الأمة عن نفسها من أجل (اللحاق) بأوروبة.

أما الاستبداد العربي فتكمن فرادته في أنه مركّب، جمع بين القهر ومعاداة تاريخ أمته، واعتباطية الإدارة. ويستعصي هذا الضرب من الاستبداد على الإصلاح، ولا خيار تجاهه إلا الثورة. ولقد قامت الثورة حقاً، فتفتّت الإطار وسقطت الشرعية وأخرج الشعب ما في صدره من أنه يعتبر هذا النظام استعماراً داخلياً؛ وكان هذا الأمر أوضح ما يكون في الحالة السورية: "الذي يقتل شعبه خائن".

أما الاستبداد العربي فتكمن فرادته في أنه مركّب، جمع بين القهر ومعاداة تاريخ أمته، واعتباطية الإدارة. ويستعصي هذا الضرب من الاستبداد على الإصلاح، ولا خيار تجاهه إلا الثورة.

إنّ الإطار السياسي لسورية ما قبل الثورة –من ناحية الشرعية– لم يكن إلا (ديكوراً) وظاهرة صوتية تُسمع في الديباجات الإذاعية. ولا يمكن تكذيب الإحساس الداخلي للمواطن تجاه النظام الحاكم، ولو غلبت شهوة المصالح لحظةً فخدّرت الجوارح. ولذلك لم يفاجأ الشعب برسالة الثورة –وإن تفاجأ بجرأة انقداحها– فرسالة الثورة تحكي ما في قلوبهم لا ما تتظاهر به جوارحهم.

وتكاد الدولة تكون زائدة لا حاجة لها، فهي مصدر للهمّ والغمّ بأحسن الأحوال، ومصدر للظلم والاختلاس والتحرّش والإهانة. فلم ينعم المواطنون بدولةٍ ذات مؤسساتٍ تجلب لمواطنيها السعادة والأمن، وإنما تدبّروا أمورهم إلى حدٍّ كبيرٍ وفق العلائق الطبيعية التي تحاول جبر عجز المؤسسات، بالمراوحة معها أو الالتفاف عليها، مع الحرص على اتقاء شرّ ارتباطاتها المخابراتية القمعية. وأدّى تخريب نسق الحياة الاعتيادي إلى محاولة الناس إيجاد بدائل معاشية اقتصادية ولوجستية. وربما لم يكن لمؤسسات الدولة أي صدى في قلوب الناس إلا بعض برامج التلفزيون في التمثيليات التي تعكس حياتهم الحاضرة أو الماضية –أي تعكس اللادولة– لا في نشرات الأخبار الرسمية. ولهذا بدأ تفتّت الإطار السياسي لسورية بمجرّد التفكير بالثورة، وتسارع بعد ذلك. وينبغي التنبيه هنا إلى أنّ مقولة الخوف على مؤسسات الدولة من الانهيار بسبب الثورة مقولةٌ غائبة عن الواقع، فالمؤسسات متآكلة متعفّنة، أكثرها مستحوذ من فريق الاستبداد نفسه.

2– سورية القديمة الحديثة:

إذا استحضرنا في الذهن حضارات العالم القديم، فإنّ قليلاً منها لم يعبر الأراضي المعروفة اليوم باسم سورية، وكانت أراضيها لآلاف السنين ممراً للفاتحين من ناحيتيّ الشرق والغرب. وسكن الفينيقيون الكنعانيون سواحل سورية في قرونٍ ساحقةٍ قبل الميلاد، ويُعزى إلى حضارتهم اختراع أبجدية اللغات. وكانت منطقة سورية الحالية يوماً جزءاً من الإمبراطورية الرومانية ويوماً آخر جزءاً من الإمبراطورية الساسانية، وفي القرن الثالث الميلادي قادت الملكةُ زنوبيا في تَدْمُر وسط سورية الحالية تمرّداً ضد الإمبراطورية الرومانية، فتشكّل كيانٌ سياسيٌ مستقلٌ لمدة ثلاث عشرة سنة.

تركتْ كلُّ هذه الحضارات آثارها في هذه البقعة من الأرض بلاد الشام، وطبعت سِمات ساكني المنطقة وعاداتهم وطرق معاشهم، غير أنّ الحضارة الإسلامية كانت هي التي شكّلت روح ثقافة المنطقة بعد مكوثها فيها لمدة خمسة عشر قرناً متواصلة. ومن الناحية السياسية التاريخية، كانت بلاد الشام مركز الخلافة الأموية أوّل كيانٍ سياسيّ اكتملتْ فيه عناصر دول ذاك الزمان. ومن الناحية الجيوسياسية،

شكّلت منطقة بلاد الشام قلباً للعالم المسلم، وكانت أرضها مشهداً للمعارك الفاصلة مع الفرس والروم والصليبيين والمغول. ولو أرادت أرض سورية الانفكاك عن سياقها التاريخي لأصبحت بقعة ناشزة ضمن مساحات واسعة تحيط بها. وكان ممّا رسّخ الصِبغة الثقافية المسلمة في بلاد الشام تبنّي الأقوام المحيطة بها هذه الهوية الثقافية بقبولها الإسلام، وشكّلت بلادُ الشام أحد مراكز المرجعية الثقافية لتلك الأقوام إلى جانب العراق ومصر.

وعند استحضار هذا، تتبيّن لنا خفّة المقولات التي تتجاهل شخصية بلاد الشام، وتظهر لنا إشكالية تعهيد إدارة البلد للأقليات الناشزة ثقافياً، ويتبيّن لنا أيضاً أنه لا يمكن حجب نور هذه الخلفية إلا باضطهادٍ فظيعٍ.

وأستطرد لأقول، ليس المشرق العربي وبلاد الشام منطقة "شرق أوسط"، ذلك المصطلح الاستشراقي الذي يُلمح أنه ليس للمنطقة شخصية ذاتية أكثر من كونها نقطة وسطٍ بين المستعمر في الغرب الأوروبي وما يستعمرُه في الشرق الأقصى، وكأنها بقعة بلا تاريخٍ ولا حضارةٍ ولا شخصيةٍ متميّزة. وهو كذلك مصطلحٌ له إشكالية علمية حيث أن حدوده مطّاطة غير واضحة.

تتبين لنا خفّة المقولات التي تتجاهل شخصية بلاد الشام، وإشكالية تعهيد إدارة البلد للأقليات الناشزة ثقافياً.

وإذا كانت البوتقة التي تسمى اليوم سورية هي مهد الحضارات وهي التي عاشت على حافّة الإمبراطوريات، فهي أيضاً بيت ضيافة اللاجئين المهجّرين من أوطانهم. فالشام هي التي كانت خيار المهاجرين البوسنيين البوشناق سنة 1829، وذلك بعد الاستقرار برهة في تركيا بعد معاهدة أدرنة، وكان السياق الأكبر لهذه الهجرة هو الوقوف في وجه أطماع نابليون في التوسّع. والشام هي التي اتجه إليها اللاجئون المصريون من جيش إبراهيم باشا سنة 1839. والشام هي التي احتضنت لاجئي شعوب القوقاز الفارّين من بطش القياصرة الروس الذين بدأوا التوسع في أرض المسلمين في القوقاز، بدءاً بالشركس سنة 1859 ثم الشيشان في 1901 حيث استقروا في أجزاء من سورية اليوم وفي الأردن والعراق.

وأرض الشام هي استوعبت المهاجرين من تركيا بعد جنون التعصّب القومي فيها أيام حزب الاتحاد والترقي وأيام أتاتورك. فاستقبلت اللاجئين الأرمن سنة 1914، ثم الهجرات الكردية سنة 1925 بعد هزيمة فشل ثورتهم، ثم الموجة الكردية الثانية بعد سنة 1945. ومن العرب استوعبت سورية اللاجئين من فلسطين سنة 1948، ثم لاجئي 1967، ثم لاجئيهم من الكويت سنة 1990. كما استقبلت سورية لجوءاً مؤقتاً من لبنان سنة 1996، ولسنة وشيعة من العراق سنة 2003، ولشيعة لبنان ثانية سنة 2006.

إنّ جِدّة سورية ككيانٍ سياسي مستقل، وعدم وجود حدودٍ صلدةٍ لهذا الكيان هو الذي سهّل لهذه الهجرات الاستيطان المسالم

والالتحام. وينبغي ألا نتخيّل أنه لم يكن ثمة تقصير في التعامل مع هذه الهجرات، وذلك لكيلا نمارس الافتخار بالنفس لقيامها بالواجب. وليس هذا محلّ التحليل النقدي المفصّل لسلوك السلطات الحاكمة أو سلوك عامة الناس. ما يهمّنا هو وجود نازعٍ سياسي ساهم في قبول إقامة كثيرٍ من المهاجرين بقدرٍ قليلٍ من العقبات القانونية، ووجود تنوعٍ في الثقافة الاجتماعية المحلّية مما سهّل إقامة موجات الهجرة في وطنٍ جديد. وثمة تقع المفارقة، فالنسق المعيشي الذي يزهو بفرادته هو نفسه الذي فيه فسحة لاستقبال الآخر.

إنّ الكيان السوري الأوسع كمنطقة نشاطٍ ثقافي اقتصادي كيانٌ قديم، أما سورية الدولة بحدودها المرسومة اليوم فهي جديدة مستحدثة. وعملياً، كانت سنينُ ما بعد الحربين العالميّتين وتصافي حسابات القوى الدولية هي التي شكّلت حدود كثيرٍ من الدول الحديثة في إفريقية وآسية بما في ذلك سورية. وهل نفاجأ حين نستذكر أنّ سورية الدولة المستقلة ذات الحكم غير العسكري امتدت فقط لمدة اثنتي عشر ة سنة بعد الاستقلال سنة 1946 (فسورية قبل ذلك وبعد الانفكاك عن العثمانيين كانت تحت الانتداب منذ 1920). وبعد هذه السنوات الإثني عشر ومنذ الوُحدة مع مصر سنة الـ 1958 وسوريةُ تبحث عن صيغة استقرارٍ سياسي. ثمّ ما لبث أن أتى عهد حزب البعث العربي الاشتراكي في 1963، فرزحت البلد تحت حكمٍ عسكريٍ استخباراتيٍ مستترٍ بإديولوجيةٍ غريبةٍ عن تربة الأرض.

لقد وقعت سورية الدولة في براثن نظام شمولي عسكري-أمني، استند إلى تحالفات أقلوية، انتهت إلى الاستحواذ الكامل لمكامن القوة والنفوذ في المجتمع. وأحكم هذا النظام سيطرته على السلطات الثلاث، وهمّش القوى المدنية الزاخرة التي ظهرت بعد الاستقلال، وأنشأ شبكة مصالح مافيوية مع أفراد من مختلف فئات الشعب ليغطي بذلك سوءة لا شرعيّته، وليتمكن من الإقصاء الكامل لأي شكل من الحراك المدني أو الرسمي الذي يمكن أن يساهم في الإصلاح.

ويتضح إذاً أنّ سورية السياسية كانت مغتصبةً في الخمسين سنةٍ الماضية، ولم تكن لشعبها ولا لسكّانها. وما كان لاستبدادٍ بغيضٍ لِينشئَ الروابط الوطنية، وإنما روابط استغلالية محضة. وكان هذا الاستبداد من نوعٍ خاص متميزٍ: فهو غارقٌ في الجهل مخرّبٌ لإنجازات البلد السابقة، تلك الإنجازات المتواضعة والباهرة في آن نسبةً لبلدٍ خارج من ربقة الاستعمار؛ وهو استبدادٌ مغتربٌ عن ثقافة الشعب يريد أن يفرض عليه ما لا يناسبه؛ وهو استبدادٌ ناقمٌ على أهل البلد بنزعاتٍ مقيتة طائفية وغير طائفية.

ويفسّر ما سبق إشكالية الرابطة الوطنية في دولة سورية، فالدولة فتيةٌ من ناحية، ووقعت تحت الاستبداد من ناحية ثانية، ولم تستطع أن تنجز ما يفتخر به المواطن حقيقة، مما جعل تبلور الروابط القومية الوطنية غير كامل. وأضف إلى ذلك إشكالية النخب الإديولوجية والأقلوية التي استُقطبت من قبل الاستعمار ومثّلت امتداداً عملياً لسياساته.

ثانياً. تفسّخ الإطار القومي وصعود الثقافي

يجمع الإطار القومي الشعوب من خلال حفز هوية انتماءٍ لها امتدادٌ تاريخي وذكريات وأساطير وانتصارات وانجازات وآلام وعذابات، وقد يصاحب ذلك اشتراك القوم في عرقٍ واحد. ولا يُشترط في هذه الأبعاد أن تكون قد تمثّلت تاريخياً على وجه الحقيقة، بل تختلط في الغالب مع الخيالات الاجتماعية. المهم في المسألة أنّ هذا المخيال يحفز الشعوب أو يجمعهم ويشدّ صفوفهم، وخاصة في وجه الغازي الخارجي أو الظالم الداخلي، كما أنه يمكن أن يترافق مع تعصبٍ قد ينقلب عنصريةً في ساعات الأزمات الكبرى.

ولطالما رُفعت شعاراتٌ قومية عربية بحتة بعد فترة الاستعمار، شعاراتٌ وفق مفهومٍ متمركزٍ في الدولة وفي أفكار الحداثة ومتنكّرٍ عن التراث الحضاري للأمة ومتباعدٍ عنه. ولقد عانى هذا الإطار حال التفسّخ منذ عقودٍ، ولقد اعتمد كثيرٌ من الكتّاب سنةَ الهزيمة في 1967 علامةً مميزة له. وكم من شاعر عربي نعى على ما آلت إليه القومية العربية، وكذا المسرحيات والأدب والنُكت والتندّر في مجالس سمر العرب. ولكن صاحب هذا التفسّخ إعادة تشكيلٍ للإطار الجامع وفق مضامين العروبة الثقافية لا القومية العربية.

الفكر القومي العربي قد جعل من هذا المزيج الطبيعي بين العروبة والإسلام ثنائية إشكالية همّها بخس الأساس الثقافي للمنطقة تماهياً مع أفكارٍ حداثية أوروبية كانت رائجة في مطلع القرن العشرين.

فما الذي يستطيع أن يفخر به العربي من ناحيةٍ قومية محضة؟ هل يمجّد ثارات داحس والغبراء، أم هل يتيه بعادة وأد المولودات الإناث؟ وهل يحتفل بالكرم المتمادي والتفاخر الطاغي وغير ذلك من خصائل عرب الجاهلية التي هي مسبّة ورذيلة لولا أن قوّمتها رسالة الإسلام؟ هذه هي تحديداً النقطة التي لا يمكن تجاوزها، وهي أن البُعد العربي من غير التهذيب الإسلامي هو ضحلٌ أو سالبٌ. ومما يلفت النظر أنّه يستعمل كثيرٌ من الكتّاب المعاصرين مصطلح "العروبة والإسلام" عندما يتكلمون عن الشعوب العربية، وكأنه لا يمكن الفصل بينهما. وهو كذلك في ضمير وسطي المواطن العربي، ومن أمثلة ذلك إطلاق لفظ الشهر العربي على الشهر الهجري.

وإن ثم ما لبثت أن استُغّلت هذه الثنائية من قبل النخب السياسية/العسكرية التي احتلّت سدّة الحكم من أجل إحكام الطوق على الشعب وتبرير القمع ومصادرة حرية التفكير باسم مصلحة عربية كبرى.

ولم تتشكّل الدول العربية على نمط دولة-شعب كما حدث في أوروبة، سواءً أراق الأمر لنا أم لا. ولذلك فإنه ليس واقعياً أن يُدعى إلى إعلاء الهوية القطرية التي هي أصلاً ليست ذات معنى لساكني البلدان، ولم تترافق مع إنجازات وطنية حتى يفخر بها المواطنون وينشئون استحداثاً تلك الهوية القُطْرية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تجد الهوية القُطْرية نفسها قبالة هويةٍ أوسع، هوية حضارية عربية مسلمة، لها صدى في النفس ولها رصيد تاريخي حقيقي. وبالنسبة لسورية، محاولة إفراد التاريخ القُطْري تنسخ من شخصيتها أربعة عشر قرناً، اثنا عشر واحدٍ منهم كانت أرض سورية اليوم محكومة من قِبل غير العرب. والأكثر دلالةً أنّه كان الاجتماع الشامي في هذه القرون جزءاً لا يتجزأ من كيانٍ سياسيٍ عالمي، وكان للشام دورٌ بارزٌ في تثبيتِ دعائم هذا الوجود (غير السوري) ونسجِ خيوطه الداخلية، واستندت المساهمة في هذا الكيان العالمي إلى مصدر إلهامٍ ليس محدوداً في الأطر القومية الضيقة التي نحاول اختراعها اليوم.

وعند الانتقال إلى المرحلة الحديثة نجد أن القومية العربية المناهضة للإسلام أنتجت مسوخاً سياسية. أوليس لافتاً للنظر أنّ أكثر ثلاثة أنظمةٍ تغنّت بالقومية العربية كانت أنظمة طغيان: مصر جمال عبد الناصر، وعراق صدام حسين، وسورية الأسد؟ وأوليس ثمة مدعاة للتساؤل أنّ أنظمة هؤلاء الطغاة استعملت السلاح الكيمياوي ضد مدنيين وضدّ عرب؟! فقد قام النظام المصري في عهد الزعيم القومي العربي عبد الناصر بقصف اليمن البلد العربي العريق في عروبته بقنابل النابالم. ولقد قصف النظام العراقي في عهد الزعيم القومي العربي صدّام شعب العراق الكردي المسلم في الشمال بالسلاح الكيمياوي وشعب العراق العربي الشيعي في الجنوب بالمميت من غير الكيماوي. ولقد قصف النظام السوري الذي ما زال شعاره "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" شعبه العربي بالسلاح الكيمياوي وبغيره من السلاح الثقيل الفتّاك.

القومية العربية المناهضة للإسلام أنتجت مسوخاً سياسية

ومرة أخرى، ينبغي الانتباه إلى أنّ النقد موجّه تعييناً إلى القومية العربية المناهضة للخلفية الحضارية المسلمة لا المتصالحة معها، تلك القومية العنصرية التي لا تفتأ تشوّه صورة الخلفية الإسلامية تماهياً مع أدبيات المستشرقين. بل إنّ النتاج الحديث للمتخصصين الغربيين بتاريخ بلاد الشام ومصر والمشرق يشيد بكثيرٍ من مظاهره الحضارية السامية، في حين أنّ (المتنورين) الجُدد العرب يطعنون في هذا التراث ويُطلقون أوصافاً نمطية عليه وعلى (العقل العربي). إنّ النقد موجّه لرابطة القومية العربية التكبّرية وفق النمط الأوروبي وليس لرابطة العروبة الثقافية. فرابطة العروبة هي بالتأكيد موجودة وحاضرة في ضمير سكان البلدان العربية.

فما هي هذه العروبة؟ إنها عروبة متجذّرة في اللسان العربي وفي تجربة معاشية فيها، تشاركٌ برغم كل خصوصياتها المحلية. وبرغم أن قضية فلسطين تعدّ قضية مركزية لكل العرب، لا تقتصر الروابط العربية على هذا البُعد. ولعلّ أفضل ما يُعبّر عن هذه الرابطة هو الانتاج الأدبي، إذ هو انعكاس طبيعي للضمير الجمعي. ومن الملاحظ أنّ انتاج مفكّر أو أديب أو صحافيّ في بلدٍ عربي ما يقرؤه من هم من غير هذه البلد فيشعرون أنه يحكي قصّتهم ويتكلّم عن آمالهم وآلامهم. ومن اللطيف الانتباه إلى الانجذاب الكبير الذي يبديه العرب إلى التمثيليات التلفزيونية العربية التاريخية، لمجرّد عكسها صورة مجتمعٍ أصيلٍ يتبنّى قيماً شرقية عربية من الشهامة واللهفة والالتزام الأسري وقيماً إسلامية أخلاقية.

≈ ≈ ≈

والخلاصة، لقد تفتّت الإطار السياسي لسورية –ولكثير من البلاد العربية– بسبب انبتات هذا الإطار عن معاقله الثقافية، وبسبب ابتعاد الممارسة السياسية عن رؤية تناسب آمال الشعب وتحظى برضاهم، وبسبب فشل الحكومات في تحقيق إنجازاتٍ يعتزُّ بها المواطن. وثمة تفسّخٌ موازٍ في الإطار القومي الحداثيّ، ذلك الإطار الذي طُرح كبديلٍ عن الرابطة العربية الثقافية التي أساسها اللغة ومغروزة في التجربة الحضارية المسلمة. ولم ينتج عن الجهود المناهضة للروح الحضارية للمنطقة إلا اختلاطٌ باعد بين أمّتنا وقيامها، واحتفاءٌ بأمرٍ فارغٍ ليس عليه دليلٍ، بل الدليل على نقيضه؛ وهو ما ولّد أحياناً نوعاً من كره الذات أو سلبية مُقعدة. أما العروبة المُصادِقة لقيم الإسلام والتي تحتفل بخلفيتها الحضارية فهي راسخة في الشعوب العربية وتزداد رسوخاً. وما الثورات العربية اليوم إلا ثورةٌ عربيةٌ كبرى تعبّر عن استفاقة وعيٍ جديدٍ بين العرب وتأكيدٍ على تماسك الذّات وإحياءٍ للمُشرِق من الماضي، وتوظيفه ليخدم رؤية المستقبل وكيفية التعامل مع الحداثة. وبغض النظر إن نجحت هذه الثورة –في المدى القصير– في تحويل رؤيتها إلى مشروعٍ

سياسي أم لا، لقد مثّلت الثورة العربية – وخاصة في الحالة السورية– رفضاً لصيغة الانتماء القُطْري الطارد للتراث الحضاري المسلم، تلك الصيغة التي تبنّتها نخبٌ مستغربة وأقلياتٌ ناشزة، أرادت فرض خيارها الإديولوجي بالحديد والنار.

ثالثاً. اهتراء الحدود الدولية

تتميّز الدول الحديثة بحدود صلبة تتحكّم بمصائر الناس إلى حدّ بعيد، فخطٌ وهميٌ في التراب متفقٌ عليه دولياً قد يعني أن يكون العيش على طرفٍ منه رغداً آمناً وعلى الطرف الآخر ضيقاً وجحيماً. وهذه خصيصة جديدة لم تكن كذلك في الدول القديمة التي لم تكن على النمط الحداثي. وهذا الإطار هو الذي أصابه النخر في الحالة السورية.

1– حدود اعتباطية:

ومن المعروفٌ أنّ الحدود الرسمية لدول بلاد الشام هي حدود اصطناعية نتجت عن اتفاق مندوبَين استعماريين، مارك سايكس الإنكليزي و جورج بيكو الفرنسي لدى تقاسم النفوذ سنة 1916. وهي كذلك في غالب الدول العربية. ولا بدّ من استحضار هذه النقطة في الأذهان لأنّ اشتهارها كاد أن يُنسي عدم طبيعيّتها وآثار ذلك في سياق الثورة.

وليست المسألة أنّ حدود غالب دول المنطقة العربية هي حدود اصطناعية فحسب، وإنما أنها اعتباطية لا تتطابق مع التوزّعات الثقافية أو الفئوية. يقول المؤرخ د. بشير نافع: "لم تكن هذه [مشكلة التقسيم] هي المشكلة الوحيدة في النظام السياسي الذي فُرض على شعوب المشرق. إذ لم تقم القوى الإمبريالية بصناعة دول متعددة وحسب، بل وأقامت هذه الدول على فكرة السيادة، وسيطرة الدولة على الشعب والأرض، وشجعت على بروز هويةٍ جديدة، مرتبطة بالدولة الجديدة وحدودها. تطلبت سيادة الدولة قوانين جنسية وجوازات سفر، وتماه بين هوية المجموعات السكانية المختلفة والدولة. وفي منطقة من العالم لم تعرف مفهوم سيادة الدولة من قبل، ولا قداسة الحدود، ولا شروط الجنسية، برزت تعقيدات لا أول لها ولا آخر، وخلق نظام تمييزي مستبطن أو معلن في كل من الدول الجديدة. ملايين من العرب لم يزالوا إلى الآن بلا جنسية؛ ملايين أخرى، ظلت تحمل عبء التاريخ الذي اكتسبت فيه جنسيتها، قبل أو بعد صدور القانون الخاص بالجنسية؛ وملايين من أبناء الأسر والعائلات والعشائر الواحدة وجدت نفسها وقد انقسمت بخط حدود لم يكن لها من دور ولا إرادة في رسمه. ترتبط قبائل وعائلات شمال سيناء ارتباطاً عائلياً وأسرياً بقبائل وعائلات جنوب فلسطين؛ وهو ما ينطبق على قبائل صحراء مصر الغربية وشرق ليبيا، وغرب العراق وشرق سورية، وغرب الجزائر وشرق المغرب، وجنوب السعودية واليمن، وحدود سورية كلها بجوارها العربي والتركي"[1].

[1].بشير موسى نافع . تاريخ قصير وبالغ القلق للدولة العربية الحديثة. القدس العربي 23/10/2013.

تشكّلت مزدوجة قوى هيكلية-ثقافية، واحدةٌ تفتّ في عضد نسق المعاش التقليديّ وأخرى تفتّ في عضد روح الثقافة الشعبيّة

فالمسألة تتجاوز المعنى السياسي البحت في كون حدود دول بلاد الشام فُرضت من قِبل القوى الدولية. فالأهم من ذلك هو ما نتج عن ذلك التقسيم السياسي من إنشاء دولٍ ضعيفةٍ غير قادرة على القيام المستقلّ، بالإضافة إلى دعم نخبٍ ثقافيةٍ وأقلوية اعتمدت سياساتٍ تتنكّر لثقافة شعوب هذه المنطقة وأولوياتهم، مارسته أنظمةٌ (راديكالية انتقامية أو معتدلة انبطاحية) بعد فترة وجيزة من الاستقلال الظاهري. فتشكّلت مزدوجة قوى هيكلية-ثقافية، واحدةٌ تفتّ في عضد نسق المعاش التقليديّ وأخرى تفتّ في عضد روح الثقافة الشعبيّة. وهكذا غاصت الأمة حضارياً بسبب ضرب أسس اجتماعها من أجل تحديثها، فلا تعرف لنهضتها سبيلاً ولا لعزّتها موئلاً، بدل أن يجريَ التحديث تدريجياً وعلى هدى خصائصها الذاتية.

2- حدود لا تجلب الخير:

لا يُكنّ الناس الحبّ للحدود الاصطناعية للدول العربية، ولا عجب في ذلك، فهي تقيّد أكثر مما تمكّن، وهي موردٌ للمصائب لا للنعم. وهذا لا ينافي أنّ طول المدّة (قريب قرن) أنشأ قيمةً عمليةً للحدود الاصطناعية، حيث تعلّق بها الواقع المعاش للمواطنين وقبلها الناس اعتياداً. وتترجم هذا الاعتياد تدريجياً إلى أبعادٍ هويّية، لكن بقيت هويةً ليس لها معاقل، وسرعان ما انكشفت ضحالة عمق جذورها بعد الثورة.

إنّ ذوبان الحدود الفاصلة في لهيب المعركة مفسرٌ ثقافياً كما هو مفسر بالجغرافية السياسية. فإذا كانت الحدود الوطنية هي التي تحدّد جواز سقوطِ قذائف جهنّم لتدمّر المسكن وتقتل من فيه، فما معنى هذه الحدود وما الذي يجعل الإصرار على احترامها أمراً مقبولاً عقلياً أو مستساغاً نفسياً؟ وفي الحالة السورية، هل يبقى للحدود معنى إذا كان المناصر المنافح يسكن عبر الحدود من جهة طرابلس لبنان أو من جهة أنبار العراق، وفي الوقت نفسه تقوم قوى سياسية طائفية في كلٍّ من هذين البلدين –غير السوريين– بالمشاركة في سحق المظلوم المهجّر من منزله؟

إنّ الحدود الطبيعية التي تتميّز بالثبات هي التي تنظُم حياة الناس على نحوٍ شامل، وتطبعها بطابعها على صعيد المعيشة اليومية وعلى صعيد ذكريات الماضي، ولا سيما إذا وطّد هذا إطارٌ ثقافي وجغرافي. ولذلك يسهل مثلاً فهم حدود اليابان أو الهند أو إثيوبية، بغض النظر عن المدّ والجزر في حدودها التاريخية السياسية، في حين يصعب فهم ما الذي تعنيه الحدود السورية. **وهل السنين الاثنا عشر قبل حلول الوحدة مع مصر كافية لنشوء سورية بالمعنى الغربي الكامل لمصطلح دولة/شعب، كما هو الأمر في ألمانية مثلاً أو في فرنسة؟** وحتى إذا قارنا سورية بمصر، فنجد في الثانية امتداداً تاريخياً توازى فيه السياسي والثقافي المحليّ إلى حدّ كبير. أما سورية فلم تكن بهذا المعنى فهي –كدولة– منتجٌ عصري. وليست دولة سورية وحيدة في العالم في هذا، فإندونيسيا مثلاً كانت جزراً متفرقة تحكمها سَلطنات مختلفة، غير أنه سمح لها الاستقرارُ الإقليمي أن تتشكّل دولةً برغم الاستعمار الذي هبط فيها والطمع الاسترالي ببعض أجزائها.

3- الخواصر الرخوة:

لقد تحوّلت مساحات واسعة من سورية إلى فضاءات توصف بأنها رخوة، بمعنى أنه يمكن أن ينساب إليها الزخم الخارجي. وتضمّ هذه الخواصر الشرق السوري ومحافظة الحسكة في الشمال الشرقي ومحافظة الرقة شمالاً؛ وكذلك يمكن اعتبار الزاوية الحدودية مع الأردن منطقة رخوة. ومن الأفضل النظر إلى هذه المساحات كمناطق مفتوحة وليس كمحافظات وتقسيمات إدارية، لأن المعنى الإداري للمحافظات تراجع أو اختفى. وإذ لا نُعنى بالحدود الدقيقة لهذه المحافظات فثمة أيضاً مساحات مجاورة تنطبق عليها صفة الرخاوة، ومناطق أخرى شبه رخوة لن تشملها المناقشة.

وعلينا أن نتذكّر أن هذه المناطق كانت مهملة من قِبل الحكومات السورية. وسبّب ضعفُ الفاعليات الإدارية والاقتصادية والاستثمارية فيها بطء تمدين هذه الحواضر واضطرارها إلى الاعتماد على نفسها. فمقابل التنمية النسبية للمدن الرئيسة، بقيت المساحاتُ البعيدة مكاناً لاستغلال الموارد الطبيعية لا أكثر، بالإضافة إلى الزراعة التي هي نشاط اقتصادي مظلوم تغشاه اللامعقولية الإدارية. ولذلك كان طبيعياً لهذه المناطق أن تبقى متجافية عن باقي سورية، وأن تحاول استثمار ما بقي لها من روابط عشائرية. ولقد تضاعفت مشاكل هذه المناطق بعد الجفاف الذي أصابها في السنوات الأخيرة. ثم أتت الطامة الكبرى في التدمير الممنهج الذي قام به النظام لإنهاء أسس الحياة المدنية في هذه المناطق.

وهكذا أصبحت هذه المناطق مفرّغة من قواها وكمونها إلى حدّ كبير بفعل التهميش السياسي والاقتصادي إلى جانب العزل الثقافي. كما أصبحت مفرّغة سكانياً بسبب التدمير الواسع الذي أحدثه النظام، وهو التدمير الذي لا ينفكّ عن أحلام التقسيم التي أصبح يتمنّاها النظام (وسوف نفصّل في هذا لاحقاً). وما يهمّنا هنا أن المنطقة أصبحت مهيأةً لأن تكون خواصر رخوة خارجة عن رابط الدولة السورية. ويضاف إلى ذلك أن المناطق الشرقية الداخلية أصبحت ممرّات ضرورية للهاربين من العسف، وللمؤن في المناطق المحاصرة، كما هي ممرات للثوار وللذخيرة، ولو كانت توصف بأنها (ممرات موت). وتُنشئ الحاجة الماسّة نشاطاتٍ اقتصادية ولوجستية تصبح مع الزمن هي الأصل؛ أي أن الناس يتأقلمون مع الواقع، ويحاولون تسيير ما أمكن من حياتهم من خلال أقنيةٍ غير رسمية.

غير أنّ العامل الحاسم في جعل هذه الخواصر الرخوة مناطق لها خطورة بالغة هو تدفّق ما يسمّى بـ (القوى الجهادية). فالفراغ وانخفاض الضغط في هذه المساحات يسمح للتيارات الخارجية بأن تنساح نحوها. ولا غرابة إذاً في أنّ تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام وجد موطأ قدمٍ له في هذه المناطق. وقد ساهم الاستيلاء على بعض آبار النفط وصوامع الحبوب وغيرها من المواد الاقتصادية على جعل المقام لتلك المجموعات مقنعاً لها، ولا سيما أنه بعيدٌ عن النظام ولا يشكل أولوية له، بل يرحّب بحلول الأجانب فيه، لأنه يعزّز فكرة عزل المنطقة عن باقي سورية وتركها تعترك داخلاً، كما يعزّز الخوف الدولي من إرهاب الجماعات العابرة للحدود.

ونذكّر هنا أنّ ثمة فرق نوعي بين المقاومة المحليّة المسلحة والمقاومة الآتية من الخارج، حتى لو كانت الأولى راديكالية. وذلك لأنه عندما تكون عناصر المقاومة من البلد نفسه يضع انتماؤهم المحليّ ضوابط لسلوكهم، وخاصة إذا كان أفراد المقاومة من البلدة نفسها والقرية نفسها. وتعتمد هذه الحركات عادةً على الدعم الشعبي لها على نحوٍ مباشر وغير مباشر. كما أنه يعتمد تحرّك هذه القوى على المؤن والتسهيلات العملانية للمنطقة. وهذه الضوابط العُرفية والعملية للمقاومة المحلية غائبةٌ أو منتفيةٌ في حالة المقاتلين الأجانب. وقد يصل الحدّ عند المقاتلين الأجانب أن يكرهوا مَن يقاتِلون نيابةً عنهم بسبب وجود مخيالٍ عابرٍ للأقطار (إقامة الخلافة العالمية). فتصبح التضحية بالمصلحة المحلية أو استغلالها أو قمعها أمراً مبرراً، لأن إديولوجية المقاومة لهذه الفئة الخارجية متعلقةٌ بخيال مشروعٍ

يتجاوز الوطن وحيز المعاش والاجتماع. فبالنسبة للفئات الخارجية، قد تهون التضحية بقريةٍ صغيرة أو قتل معارضٍ لهم إذا كان ذلك يساعد على إنشاء إمبراطورية في الحلم... وكيف للناس أن يعترضوا على ما يزعجهم أمام الهدف الكبير الذي يُسعى إليه؟

وطبعاً، قد تتسبّب الفرق الراديكالية من الداخل بإشكالية كبيرة إذا اجتمعت في عناصرها ثلاثة خصال: يفاعة السنّ وتدنّي الثقافة والشعور بالحرمان؛ وتلعب طبيعة الإديولوجية المتبناة دوراً مهماً هنا، إلى جانب وجود قيادةٍ قادرةٍ على الضبط وتتحلّى بإمكانية القراءة القويمة للموقف.

> عندما تكون عناصر المقاومة من البلد نفسه يضع انتماؤهم المحليّ ضوابط لسلوكهم، وخاصة إذا كان أفراد المقاومة من البلدة نفسها والقرية نفسها

ولا يمكننا نسيان العامل الدولي، ففي نزاعٍ له آثاره الإقليمية لا يمكن تصوّر غياب التدّخل الخارجي. غير أنّ التدخل هذا يمكن أن يكون على نحو دعمٍ لتمكين الداخل أو يمكن أن يكون استحواذاً وتوظيفاً؛ والثاني هو السيء بالكلية. ولقد فرزت الحالةُ السورية المجموعاتِ المقاتلة بطيفها الواسع، وأصبحت طبيعة كلّ فرقة أمراً معروفاً. ولعلنا نستطيع تحديد ثلاث نقاط في هذا الطيف: (1) على شِمال الطيف يتوضّع التوجه الراديكالي الذي لا يُعنى بمستقبل البلد وساكنيه، ويعتمد أقسى الأساليب والوسائل، ولا ينضبط بأي معيارٍ أخلاقي؛ (2) وفي وسط الطيف ثمة الراديكالي الذي لا يهدأ حتى يحقّق الهدف الجذري لاستقلالية البلد أو خلاصه، ويعتمد أقسى الأساليب والوسائل، ويبقى منضبطاً بمعيارٍ خلقي؛ (3) وإلى يمين الطيف ثمة توجه يسعى إلى أعظم ما هو ممكن من الهدف الأصلي، ويَزِن حركته ووسائله، ويلتزم بالمعيار الخلقي ويتحسّسه بدقة بسبب تكامله مع المجتمع. ويتقبّل هذا الأخير فكرة الحلّ السياسي إذا كان كريماً ولم يفرّط بالمصالح الكبرى للثورة. وكما هو معروفٌ في كثير من التجارب، لا بدّ في النهاية –وبعد انتهاء النزاع– من احتضان المقاتلين في البوتقة المدنية وتأمين أمل حياةٍ كريمةٍ لهم.

وفي الحالة السورية ساهم البُعد الغيبي عن ملاحم تاريخية في استجلاب المقاتلين الأجانب ونشوء مناطق اللاقانون والسيطرة الكيفية لمجموعات عابرة للحدود. فأرض الشام لها أهمية خاصة لجماعات الفهم الحرفيّ غير التأويلي، ويستجرّون لذلك الأحاديث ويؤوّلونها وفق فهمهم الخاص. ويجري هذا على جماعاتٍ من الطرفين السنيّ والشيعي. فللأول الشام هي أرض المحشر والمنشر ولا بدّ من قتال الرافضة المبتدعة، وللثاني هي أرض هرمجدون التي يظهر فيها المهدي المنتظر ويقاتل قوات السفياني وينتقم من نسل أولئك الذين اغتصبوا الخلافة من عليّ وأقرّوا بشرعية الخلفاء الثلاثة الأول وكانوا سبباً في ظلم آل البيت على مدى الدهور. غير أنّ ثمة فرق مهمّ بين هذين الطرفين، وهو أنه يتلقّى الفريق الثاني الدعم والتوجيه الخبير من دولةٍ مقتدرة، بينما يهيم الأول بالمساعدات العشوائية المتقطّعة وغير المنسجمة ضمن استراتيجية واضحة.

والخلاصة أن ثمّة فضاءات خرجت من يد سيطرة الإدارة المركزية، غير أنّ ذلك ليس السبب الأساس في تحوّلها إلى منطقة جذبٍ للقوى العابرة للحدود الدولية. وإنما السبب الأعمق هو اعتباطية الحدود، وإهمال التنمية البشرية والاقتصادية، والتقاطعات الثقافية. ويمكننا التعبير عن ذلك بأنّ الحدود السورية أضحت محدّدة من الخارج من الدول المحيطة وليس من الداخل.

رابعاً. تصاعد الضغوط الدمغرافية

تشريد السوريين من بلدهم كارثة إنسانية كبرى. وإنه لمن الطبيعي أن يفرّ الناس إلى بلادٍ مجاورة. وحين يهبط اللاجئون أو المهاجرون إلى جوارٍ غريبٍ ليس بينه وبين أصل المهاجر صلة ثقافية أو دينية، تتصدّر التبعات الاقتصادية (مثلاً دول الخليج والعمالة غير العربية). أما حين يهبط المهاجرون واللاجئون إلى أرضٍ بينهم وبين شعبها روابط ثقافية، فإن هذا يؤثر في صيغة اجتماع البلد المضيف. وفي الحالة السورية نجد أنه تعاني ثلاثٌ من جيرانها توتراتٍ بين كتلها السكانية بحسب انتمائهم المليّ/الاثني. فحال التوازن الملّي القلق في لبنان أمرٌ مشهور؛ وتعاني العراق من توترات شيعية-سنية قوية إضافة إلى المسألة الكردية؛ كما أنه لا تخلو تركيا من تلك التجاذبات على الخط الكردي والخط العلوي/التركي.

ويزداد الأمر خطورة في أنّ للضغوط الدِمغرافية التي يسبّبها عسف النظام السوري نتائج على الصعيد الجيوسياسي. فتتجاوز مسألةُ التشريد بُعدها الإنساني الأليم لتكون أيضاً مما يخلّ بمعادلة التوازن الإقليمي، والذي بدوره يساهم في مزيدٍ من تعقيد المشهد.

1- لبنان:

ونجد في الحالة السورية أنّ اللجوء إلى الجوار يغيّر التوازن الدِمُغرافي للبلد المضيف. وهذا أكثر وضوحاً في لبنان الذي يقبع على معادلة حرجة من التوازن الطائفي، ولا سيما أن بنيته السياسية تحاكي بنيته الطائفية. ولذلك تجاوز خطرُ اللجوء الفلسطيني إليه عتبةَ المشاكل والتحدّيات التي تترافق مع الهجرات. ولذلك أيضاً تمّ تهديم مخيّم نهر البارد من غير أن تدمع العيون، بغض النظر عن السلوك الإجرامي الذي استدعى الردّ الحكومي، فما من إجرامٍ يُجيز لحكومةٍ تهديم بيوت الآمنين.

ويترافق لجوء السوريين إلى لبنان –معنىً ومبنىً– مع ظروف تشكّل هذين البلدين، ومع مسألة القومية العربية، ومع حقيقة الواقع اللبناني تجاه الثورة السورية. فالموقف الرسمي اللبناني من النأي بالنفس ليس إلا شعاراً دبلوماسياً –وإن كان يمثّل أمنيةً شعبيةً لقطاعات كبيرة– مما يعني أن لجوء السوريين إلى هذا البلد لا بدّ أن يتفاعل مع حقيقة الواقع. ولا أقصد بذلك الاصطدام مع القوات الحزبلاوية التي تدعم النظام السوري، وإنما أقصد زيادة حجم التناقضات في مجتمع يعجّ بالمتناقضات. فلا يمكن لهذا اللجوء أن يرتسم صورةً حياديةً للجوءٍ مشرّدٍ يُهرع إلى إيوائه من منطلقٍ إنساني. فلا حيادية في الساحة، بل الساحة متوتّرةٌ سابقاً لهبوط اللاجئين، ومنحازةٌ إديولوجياً تجاه الثورة إيجابياً أو سلبياً، ومنقسمةٌ على نفسها تجاه فكرة اللجوء بين معادٍ وخائفٍ ومشفقٍ ومستغلٍّ تجارياً كارهٍ ومسرورٍ في آن.

حين يهبط المهاجرون واللاجئون إلى أرضٍ بينهم وبين شعبها روابط ثقافية، فإن هذا يؤثر في صيغة اجتماع البلد المضيف

وفي مثل هذه الحال، إذا كانت الآثار قصيرة المدى ما زالت محتملة، الآثار البعيدة ومتوسطة المدى كثيرة ومتداخلة، ويصعب أو يكاد يستحيل عكس عقارب ساعاتها. وربما نستطيع الجزم من الآن أنّ لبنان قد تغيّر بعد الثورة السورية، لعلّةٍ ذاتيةٍ في الاجتماع اللبنانيّ، ولأنّه أصابت الثورة السورية عقدةَ اجتماعِه وعقدة تشكّله. وهذه ليست مجرّد لعنةٍ سوريةٍ جديدةٍ نزلت على لبنان ممّن ما برح ينتهك حوض سياسة جارته الصغيرة، ولكنها لعنة مؤسَسة في الكيان اللبناني ذاته، في نشأته وفي ترتيباته السياسية وفي سلوكه أيضاً. وكان

ممكناً لهبوط اللاجئين السوريين أن يكون أقل وقعاً وأن تتصدّره الزاوية الإنسانية، لولا أنّه هبط إلى حيّزٍ سياسي استقوت عليه ميليشيا لبنانية تستميت في الدفاع عن النظام السوري وتحميه عملياً من السقوط.

وسوف تكون آثار الهجرات السورية إلى لبنان حاسمة على المدى البعيد، وهي هجرات متنوّعة تجمع بين لجوء من صار فقيراً لا يملك شيئاً، ولجوء خبراتٍ وأموال، وليس هذا ما يركّز عليه التحليل. ما نلفت إليه الانتباه هو الآثار المترتبة التي تقف هذه الأيام عند عتبةٍ حرجة. وليست المسألة هي احتمال انقداح حربٍ أهلية بين سكان لبنان، إذ تمثّل آلام الشعب السوري أكبر نذيرٍ لتجنّب الصدام الداخلي. وإنما أنّ للجوء آثار لها وجه اقتصادي اجتماعي (وسياسي مضمر) في استقرار السوريين الميسورين ومن الطبقة الوسطى، ولها وجه جغرافي سياسي. فبرغم أنه ما زالت حدود الشمال اللبناني مصونةً بسبب وجود بلدات شيعية تغشاها القوات الحزبلاوية، إلا أنّ التحام هذا الفضاء ثورياً بما يوازيه من الناحية السورية سوف يبقى أمراً مُهدِّداً. فقد تضطر هذه القوات تخفيف قبضتها على المنطقة السورية في الجنوب الغربي لحمص، فتشتدّ الفاعليات عبر الحدودية. ولا يغيب هذا الاحتمال إلا مع إتمام عمليات التطهير البشري (وهو مذهبي أيضاً) وتفريغ المناطق من سكّانها. ولكن حتى هذا السيناريو المرعب الذي تحقّق جزئياً هو مؤهلٌ لأن يكون موضع الجرح الذي يتقيّح ويفجّر مشاكل في المستقبل لا يمكن السيطرة عليها.

2– الجبهة الأردنية:

يبدو وضع الأردن أسلم بكثير من وضع لبنان من ناحية أثر اللاجئين السوريين، غير أنّ له خصوصيته أيضاً. وأهمّ ميزةٍ سياسيةٍ في الأردن هو توطّد السلطة وكونها ليست مشرذمة مثل ما هو عليه الأمر في لبنان. وصحيحٌ أنّ ثمة توازٍ في الأردن بين النفوذ السياسي والبنية السكانية الأردنية/الفلسطينية، إلا أنه مقعودٌ في مؤسسة عليا للحكم موحّدة وليست تحاصصيّة على المستوى الرسمي. وكذلك يُشار إلى أن كفاءة قوى الاستخبار الأردني تفوق اللبناني بكثير، وتوجهاتها ومصالحها منسجمةٌ مع القمّة السياسية على نحوٍ كامل، ناهيك عن سندها الدوليّ. ولذلك لا يُتوقّع أن يُخلَّ وجود المهاجرين واللاجئين السوريين توازناتِ السياسة الأردنية. فمن المستبعد أن يحصل اصطفافٌ بين القادمين السوريين وأيٍ من الكتل الثلاث للسياسية الأردنية: النخبة و أهل الضفة الشرقية و الفلسطينيون. أما جماعة الإخوان المسلمون التي ضعف وزنها السياسي في الآونة الأخيرة فهي حريصة–برغم تعاطفها الكامل مع الثورة– على أن لا يظهروا أنهم يتدخّلون في مسألة سياسية خارجية هي من اختصاص قمة الحكم والديوان الملكي.

ولا يمكننا أن ننسى أنّ أعداداً كبيرة من السوريين في الأردن محجوزة في مخيّماتٍ وليس لها اتصال مع باقي الشعب الأردني. أما المهاجرون الأحرار في الحركة داخل المدن الأردنية فيأتي أثرهم من الناحية الاقتصادية، ولهذا الأثر وجهان: استثماراتٌ جديدةٌ تدعم الاقتصاد؛ وعمالةٌ ماهرةٌ رخيصةٌ تقدّم الخدمات وتقدح شعور المنافسة مع المواطنين الأردنيين، وبخاصةٍ الطبقة العاملة والموظفين المؤقتين. غير أن ما ذكر يخصّ المدى القريب فحسب. أما على المدى البعيد، فإن استمرار وجود السوريين، بما في ذلك المخيمات، سيحوّل السوريين إلى (فلسطينيين جُدد) من ناحية أثرهم على الحياة الاجتماعية ثم السياسية. وهذا مرشّح في المدى المتوسّط والبعيد أن يكون له تبعات جمّة؛ ومرة ثانية، علينا استحضار مسألة هجرة المشابه ثقافياً والذي يشترك مع خصال المضيف في أوجهٍ كثيرة.

وبرغم الحصانة النسبية للأردن، إلا أنّه يبقى مشتبكاً جيوسياسياً مع سورية، إذ أنّ الجبهة الجنوبية للثورة السورية هي عازل ضروري للأردن. وإنّ التردّد الكبير للأردن في السماح بتطوير قوة المقاومة المسلحة للثورة في منطقة درعا وحوران أمرٌ مفهوم، إذ تجري حالياً

الرياح الدولية باتجاه الحفاظ على النظام السوري، وهو نظام شرسٌ ممكن أن ينتقم، ولا سيما أنّ له عملاء في الأردن من القوميين الذين ما زالوا يعلِكون خرافة الممانعة. فهذه هي المعضلة الأردنية: تماسك الجبهة الجنوبية للثورة أمر مهمٌ لكيلا ينساح أثر الثورة السورية إلى الداخل الأردني، ولكن الدعم القوي لهذه الجبهة يفتح احتمال الانتقام من الأردن. وصحيح أنّه أُرسلت قوى دولية (أمريكية بشكل رئيس) إلى الأردن وتمركزت قرب الحدود السورية لمواجهة أي خطر داهمٍ يغيّر ميزان القوى على نحوٍ غير محسوب، لكنّ هذه القوة ليست من النوع الذي يمكن أن يحمي من انتقام التفجيرات والاغتيالات، وهو الأسلوب الذي تمرّس عليه النظام السوري ويهدّد به.

ويضاف إلى ذلك أنّ الأردن هو بوابة الجزيرة العربية من ناحية الحماية من اندلاق آثار الثورة السورية على الخليج. وكان ممكناً للأردن أن يستجيبَ للضغوط السعودية لزيادة تسليح الجبهة الجنوبية للثورة لولا تغيّر المزاج الأمريكي والقيام بصفقة الكيمياوي. لذا، فإن الأغلب أنّ اختراق الثورة للحدود الأردنية سيبقى محدوداً ومسيطراً عليه. ويدعم ذلك أنّ المعارضة السياسية الأردنية هي إما متعاطفة مع النظام السوري، أو متعاطفة مع الثورة وتخشى من انتشارٍ ثوريٍ ينتهي بتهديد وجودها. غير أنّه لا ينفي كل ذلك أنّه سوف تبقى الثورة السورية تقلق مضجع الأردن للأسباب التالية: (1) لسعة حدوده المشتركة مع سورية؛ (2) ولوجود صلات قبلية بين البلدين؛ (3) ولأنّ النظام الأردني انتمى باستمرار إلى محورٍ معادٍ لمحور إيران انتماءً لا يغيّر طبيعته التفاهم الأمريكي الإيراني الجديد؛ (4) ولتأثّر المصالح الاقتصادية للأردن؛ (5) ولأنّ الاستقرار هو دوماً إقليميّ في نوعه ولا يمكن لأيّ دولة أن تنعزل عمّا يحيط بها انعزالاً تاماً.

3- الجبهة العراقية:

أثر الثورة السورية على العراق أمرٌ قائمٌ، وتلامس فاعلياته وضعاً متفجّراً لم تهدأ فيه الضربات الانتقامية منذ أيام وجود القوّات الأمريكية. ولقد تحرّك التململ السنيّ - وسهل تحريكه- بسبب السياسات الطائفية الإقصائية للحكومة العراقية، وتسكن هذه الكتلة المتململة بمحاذاة الحدود العراقية السورية. وطبعاً، لا يمكننا تناسي أنّ عند الشعب العراقي كفايةً من الهموم، وما زال يعاني من آثار الحملة الأمريكية وما نتج عنها من حكومة متحالفة مع إيران، مما يدفع إلى مطامنة العمل الثوري. ولكن كان طبيعياً أن ينقدح الرفض الشعبي السنّي لممارسات الحكم في العراق على نحوٍ ظاهر منذ اعتصام الرمادي في نهاية عام 2012؛ ولا يمكن فصل ذلك عن السياق الإقليمي.

المسلك السياسي للقاعدة مسلكٌ قابلٌ للتوظيف من قِبل عددٍ من الأطراف الخارجية، وليس فقط من قِبل دول الخليج التي تهم بالوقوف خلف هذه العمليات تمويلاً وحفزاً إديولوجياً.

والعنف القائم في العراق يصرف الأذهان عن مشاكل الآخرين. فمن جهة، هناك ممارسات التجريف الطائفي التي ترعاها حكومة بغداد وتغيير طابع المدينة، إلى جانب الاعتقال والاختفاء. ومن الجهة المقابلة، هناك العمليات الانتقامية العشوائية، ولقد جرى تقدير المعدّل الشهري لضحايا التفجيرات على يد تنظيم القاعدة في سنة 2013 بنحو سِتّة مئة قتيل (غالبيتهم من الشيعة)؛ وهنالك من أوصل الرقم

إلى الألف. وغنيّ عن القول أنّ الكتلة السنية في العراق لا تؤيّد هذا الانتقام الذي يجري باسمها (وقد تكون أحد ضحاياه)، وأنّ المسلك السياسي للقاعدة مسلكٌ قابلٌ للتوظيف من قِبل عددٍ من الأطراف الخارجية، وليس فقط من قِبل دول الخليج التي تتهم بالوقوف خلف هذه العمليات تمويلاً وحفزاً إديولوجياً. كما أنّ ثمة بعدٌ كردي سوف نعالجه عند الحديث عن تركيا.

غير أنّ وُحدة مصدر الظلم يُشعر بوحدة المصير بين سنّة العراق والثورة السورية. ويزيد التدخل الإيراني السافر في سورية حدّة هذه المشاعر، إذ يدرك سنّة العراق –وبعض شيعتهم– أن جزءاً من مشكلتهم يكمن في الأطماع الإيرانية. إنّ شعور وحدة الحال بناءً على الانتماء المذهبي، وشعور الوحدة في الأهداف السياسية الكبرى، والصلات القبلية وعلائق القربى، والتشابه في الثقافة المحلية بين الشرق السوري والغرب العراقي، كل ذلك يُشكّل قنواتٍ تسمح بانتقال الموجات الاجتماعية والثورية بالاتجاهين.

وكان من آثار هذه العلائق المشتركة مهاجمة قوافل المجموعات الشيعية المسلّحة التي كانت تتوجه نحو الأراضي السورية لمساندة النظام. ولذلك لا يقوم العراق بتوصيل السلاح الإيراني المرسل إلى النظام السوري عبر الأراضي العراقية التي تمرّ في المناطق السنية، وإنما عبر الجو.

ويتعلق أثر الثورة السورية واللاجئين على العراق بموقف بغداد من الثورة. وكما هو معروف، النظام العراقي ضالعٌ في دعم النظام السوري، وبقدر ما يساهم في ذلك على نحوٍ مباشرٍ ترتدّ إليه آثار معاكسة. وللعراق مصلحةٌ سياسيةٌ في جعل موقفه يظهر وكأنه غير منطبقٍ بالكليّة مع الموقف الإيراني. وعلى العراق أن يحسب أيضاً احتمال فقدان السيطرة على مناطق مجاورة له، فليس من مصلحة أي دولة أن يكون هناك احتكاكات على حدودها المحاذية أو عدم استقرار، ولا سيما أنها حدود طويلة تبلغ 605 كم. إنّ تأثير الثورة السورية على العراق هو تأثير غير مباشر، ووقوع منطقة الجزيرة السورية وضفاف الفرات تحت سيطرة "الدولة الإسلامية للعراق والشام" هو تهديد حقيقي للعراق، إذ أنه لا يمكن الركون إلى عدم انتقال تلك المجموعات التي تمرست على القتال إلى الأرض المجاورة، ولا سيما أن لها علاقة مع نظرائها في العراق.

4– الجبهة التركية:

تنفرد تركيا بالجوار الشمالي لسورية وبحدود طولها 822 كم، وهي حدود أصابها درجة من الانمحاء من الناحية السورية مثل ما أصاب باقي الحدود. وثمة نتيجتان مباشرتان لذلك، الأزمة الكردية داخل الأراضي السورية و التوتّر العلوي العربي في لواء اسكندرون داخل الأراضي التركية.

ويعود تداخل المساحات الثقافية للحدود بين البلدين إلى زمن ترسيم هذه الحدود في معاهداتٍ ومفاوضات. وليست اتفاقية سايكس بيكو (1916) هي المعنية هنا، وإنما معاهدتا سيفر (1920) و لوزان (1923) التي أجرتها تركيا مع القوى الأوروبية. ولقد نصّت الأولى منهما على إنشاء كيانٍ خاص لكلٍ من الأرمن والكُرد، في حين تراجعت عن ذلك المعاهدةُ الثانية، تلك المعاهدة التي فكّكت رسمياً الدولة العثمانية. وهذا هو منشأ الأزمة الكردية السورية.

أما لواء اسكندرون الذي اعتُبر جزءاً من سورية في المفاوضات مع الشريف حسين وفي خرائط سايكس بيكو فقد جرى التنازل عنه

لتركيا سنة 1939 من قِبل فرنسة أثناء فترة انتدابها لسورية، وذلك لقاء وقوف تركيا بجانب الحلفاء (بريطانية و فرنسة) في بداية الحرب العالمية الثانية ضدّ ألمانية. وتمّ الإخراج الرسمي على المستوى الدولي لمسألة اقتطاع اللواء من خلال إشراف فرنسة نيابةً عن عصبة الأمم على إجراء استفتاءٍ للرغبة الشعبية في انضمام لواء اسكندرون إلى تركيا أم لا. وكانت النتيجة (الرسمية) تفضيل الانضمام إلى تركيا. ولا يهمّنا هنا التحقيق التاريخي إذا كان ذلك نتيجة دفع تركيا بمواطنين تُرك إلى تلك المناطق أم بسبب رغبة بقاء العرب المسلمين تحت رابطة الخلافة؛ ما يهمنا هو ما آلت إليه الأمور من انفصال اللواء وفيه أقلية عربية علوية/نصيرية.

وتمّ لاحقاً ترسيخ انفصال لواء اسكندرون باتفاق أضنة بين سورية وتركيا سنة 1998. وقدّم بموجبها التُرك إغراءاتٍ لسورية: منها زيادة في الحصص المائية للفرات يمكن من خلالها إحياء نهر قويق في حلب؛ ومنها إمكانية استخدام سورية خدمات المصارف التركية؛ ومنها التفاهم الأمني الذي تتوقف فيه سورية عن دعم المتمرّدين الأكراد مقابل تطبيع العلاقات الخارجية بين البلدين والذي طمعت فيه سورية المنعزلة سياسياً أن تصبح تركيا بوابتها إلى أوروبة.

إذاً، التداخل الاجتماعي التاريخي للحدود السورية التركية ذو وجهين: الأول هو المشكلة الكردية القائمة في الأرض السورية؛ والثاني هو كمون مشكلة مستقبلية في الأرض التركية، ألا وهي مشكلة التُرك النصيريين (كذا يسمَّون في تركيا) الذين هم مواطنون تُرك من أصلٍ عربيّ (وكرديّ أيضاً)، ومشكلة العلويين (كذا يُسمَّون في تركيا) وهم تُرك لهم مذهب خاص.

ومن الناحية السورية، أصبحت أراضي الحسكة وكذا الرقة بعد الثورة ملاذاً للفارّين من حمص وغيرها من المدن والبلدات التي خربتها قوات النظام، وذلك للأمان النسبي للمناطق التي فيها كُرد. فالمناطق التي فيها سيطرة كردية كانت آمنة بحُكم موقف الكُرد غير الحاسم تجاه الثورة، وبحُكم التنسيق الذي يجريه حزب الـ پ واي دي الكردي مع النظام في دمشق ومع الإرادة الإيرانية؛ وهو بالمناسبة الحزب الوحيد المسلّح بين الكرد، ويُعدّ مثيل حزب الـ پ ك ك الكردي الراديكالي في تركيا الذي قام فيها لسنوات طويلة بعمليات عنفيّة.

ليس من مصلحة تركيا أن يكون على حدودها حزب مسلّح يعتمد العنف وينسق مع إيران

وللكرد حساسيّة خاصة تجاه تغيّر نسب السكان في مناطقهم وزيادة أعداد العرب. وما زال الكُرد يشكون من (عرب الغَمر)، وهم سكان القرى التي أُنشئت في مناطق فيها وجود كردي كبير بعد بناء سدّ الفرات وغمر مياهه لبعض المناطق العربية. غير أنه في سياق الثورة كان استقبال الكُرد حسناً لإخوانهم العرب السوريين.

وبشكل عام، لم يكن تأزّم القضية الكُردية في الشمال الشرقي نتيجة النزوح السكاني الحديث بقدر ما هو بسبب الاختلاط السكاني بين الكُرد والعشائر العربية (وكان يحصل بينهما خلاف هو في أصله اقتصادي ومعاشي لا قومي بحت)، وبسبب انتعاش الفكرة القومية الكردية الأمل بتحقّق بعض المطالب الكردية. ولا بدّ أن يشار هنا إلى انتهازية حزب الـ پ واي دي الذي ينشط في المنطقة الشمالية، ذلك الحزب ماركسي الأصول ذي الممارسات القمعية. ويعمل الحزب على استغلال عدم الاستقرار للسيطرة على المنطقة الحدودية الشمالية الشرقية وما أمكن تجاه الغرب، واستغلال أحلام (كردستان الغربية) في الأراضي السورية أسوة بإقليم كردستان في العراق. وأية تطورات من هذا النوع تؤثر على تركيا من خلال المجموعة الكردية فيها.

كما أن الوجهة الوظيفية لحزب الـ پ واي دي لم تتغيّر، وما زالت حركته تصبّ في صالح النظام في دمشق، وليس من مصلحة تركيا أن

يكون على حدودها حزب مسلّح يعتمد العنف وينسق مع إيران. ولقد تألّفت ميليشيا كردية باسم "وحدات الحماية الشعبية" لمواجهة الجيش الحرّ الذي دخل إلى مناطق فيها أعداد كردية كبيرة. وهذه الوحدات مرتبطة بالنظام في دمشق الذي استغل عدم استساغة الكُرد لوجود الجيش الحرّ في مناطقهم، لأنهم يعتبرونه مطيّة تركية للعبث بمناطقهم. ثم تمّ إخراج كتائب الجيش الحر من المناطق الكردية وحلول فصائل "دولة العراق والشام" (وجبهة النصرة) التي تشتبك مع قوات الـ پي واي دي. وكان آخر السجال في سيطرة الـ پي واي دي على الحسكة والبلدات الحدودية غرباً إلى تل الأبيض وإلى رأس العين.

تجري كل هذه الفاعليات على الجهة السورية من الحدود، غير أنها تؤثّر على تركيا على نحوٍ أو آخر. وذلك لأن سيطرة الـ پي واي دي على الشريط الحدودي من شأنه أن يؤثر على مسيرة تصالح أنقرة مع الكرد عامة ومع نظير هذا الحزب، الـ پ ك ك الذي يفترض أن يسحب كل مقاتليه من تركيا.

أما في داخل تركيا فثمة كمون اصطدامات بين اللاجئين السوريين إلى تركيا والمواطنين الأتراك النصيريين من أصلٍ عربيٍ. وهو كمون صدامٍ فحسب لأن شروطه غير مكتملة. ولقد شهدنا حدوث اضطرابات عندما أُنشئت مخيمات اللاجئين في منطقة يكثر فيها العلويون العرب في اسكندرون، إلى أن تمّ نقل هؤلاء اللاجئين. ويقدّر عدد النصيرية في تركيا بحوالي نصف مليون (ليس هنالك إحصاء رسمي لعددهم)، ويسكن أكثرهم منطقة اسكندرون. ولم يُخفِ هؤلاء تأييدهم للنظام السوري والاعتزاز بقيادته الطائفية، والنظر إلى سلوك الإدارة التركية تجاه سورية أنه عدائيٌ ومدفوعٌ طائفياً، وجزءٌ من مؤامرة إمبريالية أمريكية.

ولا يقتصر موقف النصيريين العرب في تركيا على التعاطف مع إخوانهم العلويين في سورية، بل يتجاوزه إلى ولاءٍ عميق للنظام السوري. فثمة اختراقات للنظام السوري في تلك المنطقة التركية من خلال عملاء ومخبرين وعصابات تهريب. وهذا هو سياق المظاهرات التي قام بها بعض النصيريين ضدّ ما أسموهم "القتلة الجهاديين"، وآخرها كان تفجير الريحانية في شهر آيار/مايو 2013. فهل استقرار مليون لاجئ سوري في تركيا سوف يتسبّب لاحقاً بصداماتٍ مع النصيرية التُرك؟ يتعلّق ذلك بأماكن وجود هؤلاء اللاجئين ومنحهم حرية الحركة. وما دام وجود اللاجئين بعيداً عن خطوط الاحتكاك، فإنه من الصعب انقداح الصدامات.

أما العلويون التُرك فلهم قصة أخرى، فهم غير مستثمرين نفسياً في النزاع السوري بذاته، وإن وجدوا فيه فرصة سياسية لتحسين وضعهم في المجتمع. وفيهم تيارٌ دينيٌ تغلب على اهتمامه أمورٌ خاصة جداً كفئةٍ دينيةٍ شبيهة بالمذهب الإسماعيلي. وفي العقد الأخير توجّه كثرةٌ من العلويين التُرك –وخاصة بعد انتقالهم إلى المدن– نحو لادينية دهريّة، ويبقى انتماؤهم للطائفة انتماءً إثنياً تحت شعار (علويون بلا علي).

وربما تبلغ نسبة العلويين التُرك أكثر من عُشر سكان تركيا. ويتوزّعون في مناطق متعدّدة، ولذلك يصعب تصوّر صدامات بين اللاجئين السوريين والعلويين التُرك. وليس ثمة تواصلٌ بين العلويين التُرك و النصيريين التُرك من أصل عربي الذين يتركّزون في منطقة اسكندرون . ويُشار إلى أنّ ثمة أعداد صغيرة جداً من نصيريي سورية فرّوا إلى تركيا، فاحتضنهم العلويون الترك. ويمكن أن يساهم وجود هؤلاء اللاجئين النصيريين في تحريكٍ عاطفي عند الترك العلويين، يعزّز هويتهم ويُعلي من صوتهم في ظلّ المسيرة الديمقراطية لحقوق الأقليات التي تمشي فيها تركيا بخطى محسوبة. ويطالب العلويون التُرك بمزيدٍ من الاعتراف الرسمي بهم كطائفة، وقد حصلوا مؤخراً على بعضٍ من ذلك. ولقد أصبح هؤلاء العلويين التُرك نشطاء سياسيين، وشاركوا بكثافة في أحداث حديقة غزي، وهم منافحون

عن السياسة الأتاتوركية لحزب الشعب الديمقراطي (الذي يرأسه واحد منهم) ومن المناصرين الملتزمين بهذا الحزب، كما أنّ التحالف السياسي مع نظيرهم العربي محتمل في المستقبل.

≈ ≈ ≈

~ خلاصة:

لن يعود كثيرٌ من اللاجئين خارج سورية إلى مساكنهم وقراهم وبلداتهم، على الأقل هذا غير متوقع في المدى القريب. والانسياح البشري وتغيير المعادلة الدِمُغرافية لها آثار كبيرة على دول تتشارك ثقافياً مع هؤلاء المهجّرين. فهذا التشارك يُسهل الانسجام مع المجتمع وتطبيع الوضع من جهة، إلا أنه ينشئ تياراتٍ عابرةٍ للحدود. وثلاثة عناصر تجعل الحدود حدوداً: اتفاقات دولية، وحواجز جغرافية، وفوارق ثقافية. ولا يتوقع تغيّر العنصر الأول، لكن غياب العنصرين الآخرين هو الذي يماهي بين الحدود. والظاهر أن الاهتراء أصاب ثلاثة من حدود الجوار السوري وبنسبٍ مختلفة (لبنان والأردن والعراق). أما الآثار الناتجة على الحدود مع تركيا فهي خليط بين دعم لسماكة الحدود بوجود الجيش التركي من جهة. وهي اهتراء من ناحية نشاطات إغاثية وتجارية وعمليات تهريب، ولا سيما في القسم الغربي من هذه الحدود. وإلى جانب هذا هناك تأثيرات افتراضية عابرة للحدود تتعلق بالهوية والتعاطف الإثني الطائفي.

ومن الواضح أنّ أكثر الحدود تعرّضاً للاهتراء هي الحدود اللبنانية. وليس ذلك فقط لضعف الحكومة المركزية في لبنان، وإنما أيضاً للتناغمات المذهبية بين سورية ولبنان، حيث تعيش لبنان تحت تسلّط سلاح حزبٍ ثُقلُه الدِمُغرافي هو الجنوب اللبناني، وها هو الحزب يتصرّف وفق أجندة إيرانية ترهن البلد ومستقبله. وأياً كان شكل نهاية الصراع في سورية، دخلت فيه بعزمٍ قوى شعبية لبنانية، مما ساهم في اهتراء الحدود من الجانب اللبناني، وازاه اهتراءٌ من الجانب السوري بسبب اللاجئين.

أما الحالة الأردنية فهي حالة استقرارٍ قلق. فبرغم كل الاحتياطات التي تقوم بها الحكومة كيلا تسبّب الفاعلياتُ الدِمُغرافية للاجئين السوريين الإخلال بتوازن البلد، يمكن للتطورات المفاجئة للصراع في سورية أن تهزّ هذا التوازن على المدى القريب. أما الأثر على المدى البعيد والمتوسط فهو شبه مؤكّد.

أما وضع العراق فهو وضع البعيد القريب. فبرغم مساحات واسعة تفصل بين البلدين، إلا أنّ التهاب العلاقات الطائفية في العراق بسبب فاعليات داخلية تجعله لا يحتمل أن يُضاف إليه أي عامل خارجي ولو لم يكن ذي وزنٍ ثقيل. ويعتمد الأثر الدِمغرافي السوري في العراق على منطقة توجه اللاجئين، إلى المنطقة الكردية أم غيرها من المناطق. أما احتمال ازدياد التماهي بين الجماعات الجهادية بين البلدين فهو أمر قائمٌ عملياً بوجود "الدولة"، وهو شديد التأثير على العراق ويمكن أن يؤثر على صلادة الحدود تأثيراً كبيراً. وإذا كان المتوقّع أن يكون هنالك جهدٌ دوليٌ لتصفية قوات "الدولة" قبيل عقد العزم على تضييق أسباب استمرار النزاع في سورية، فإنّ محاولة اجتثاثهم سوف يؤثر على طرفي الحدود شرق سورية وغرب العراق، ولا يُستبعد أن يشترك في هذه الحملة قوات عراقية وقوات محسوبة على النظام السوري الجديد.

الحدود مع تركيا لها خصوصية، فمن جهة ثمة حرص شديد على ألا ينتقل إليها العبثُ الذي تقوم به "الدولة الإسلامية للعراق والشام" والتي توعدت بالقيام بتفجيرات داخل تركيا. ومن جهة أخرى المسألة الكردية هي جرح مفتوح أو جرح يُنكث، ففي الوقت الذي يزداد تمكنهم في شمال العراق ويطبع وضعهم في الداخل التركي، يتأزّم في سورية، مما يمكن أن يكون له ارتدادات داخل تركيا. أما الحراك العلويّ النصيريّ ذي الأصل العربي في تركيا فلم تتوافر له فرص النمو الكبير، ويتعلّق نمّوه بصعود الأحزاب العَلْمانية في تركيا أو تراجعها.

استنتاجات:

1- تفتّت الإطار السياسي ==>
أ) عدم مقدرة النظام الحالي قيادة سورية كنظام له شرعية، وإنما كزعامة ميليشيا.
ب) عدم ثقة القوى الدولية لكمون إدارته السياسية ومقدرته على الضبط.

2- تفسّخ الإطار القومي ==>
أ) صعوبة أو استحالة قيام حكومة مركزية نافذة في سورية.
ب) انخفاض رفض المزاج السوري لتغييرات حدودية (بعد التفاعل مع 1-أ).

3- اهتراء الحدود الدولية ==>
أ) ارتكاسات إقليمية موجبة وسالبة تربك المسار السياسي.
ب) قلق دولي (وخاصة أوروبة) من عدم الاستقرار الإقليمي.
ج) فاعلية أكبر للقوى العابرة للحدود.
د) قلق إسرائيلي خاص من القوى الجهادية.

4- الضغوط الدِمغرافية ==>
أ) رغبة دولية في إنهاء الأزمة توازي دواعي الإطالة.
ب) ارتكاس الدول المتأثرة باتجاه سلبيّ تجاه الثورة.
ج) ارتكاس الدول المتأثرة باتجاه إيجابيّ تجاه الثورة إذا توافر الغطاء الدولي
د) التهديم والتفريغ السكاني + 4 ب = تهيؤ شروط إقامة كيان علوي.

الفصل الثالث: الصعود التفتيتي لإيران

ملخص

إنّ الصعود الإيراني مفهومٌ سببياً ويستند إلى عواملَ موضوعية، ولا ينافي التحليل السُنّني وجود دوافع مذهبية قوية. ولقد اعتمد الصعود الإيراني بعد ثورة 1979 على التفكيك الكامل لمنظومة الشاه، وإمساك النخبة الحاكمة بلباب المؤسسات الفاعلة وتركيز القوى بيدها. كما قامت إيران بتطوير صناعاتها الحربية معتمدةً على توافر الخبرات العلمية بين الإيرانيين وعلى توافر فوائض النفط. كما استثمرت روابطها المذهبية لمدّ نفوذها إلى العراق مستغلّة تعثر جهود الغزو الأمريكي وأثر المقاومة السنيّة؛ وكانت قد تعاونت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. وعزّزت إيران وجودها الإقليمي من خلال استقطاب المجموعات الشيعية في البلاد المسلمة العربية وغير العربية، ومن خلال التزويد بالسلاح لعددٍ من الحركات والتنظيمات المسلّحة، أهمها (الحزب) في جنوب لبنان و (جهاد) في الضفّة و(حماس) في غزّة. كما رَعَتْ مجموعات إجرامية في أنحاء كثيرة من العالم تستطيع من خلالها توصيل رسائل سياسية خشنة. وكانت اللحظة الإيرانية الحرجة عند إيصال برنامجها النووي قريباً من نقطة التطوير العسكري في ظرف ضعفٍ أوروبي ورغبةٍ أمريكية بتخفيف وجودها المباشر في قلب المنطقة العربية و تطلّع روسي لاستعادة الدور العالمي... ونتج عن هذه اللحظة توافقٌ بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبة وإيران على مشروعها النووي، باعتبار أنّ مواجهتها عسكرياً بالغة الصعوبة وباهظة الكلفة ومحفوفةٌ بنتائج ثانوية لا يمكن السيطرة عليها. وسيترافق هذا الاتفاق مع طيفٍ واسعٍ من التفاهمات في المنطقة، بما في ذلك التوافق على أدوارٍ جديدةٍ لإيران وتوظيف جهودها للصالح الغربي بعد ثورةٍ عربيةٍ بدأت تغيّر الصيغة القديمة للتوازن الإقليمي، ولتلعب إيران دور القوة التفتيتيّة في الاجتماع المسلم عربه وعجمه.

أولاً. كلمة في طريقة التحليل

ثمة حاجة ملحة إلى فهم السلوك الإيراني والسلوك الدولي تجاه إيران فهماً سياسياً بعيداً عن التفسيرات الإديولوجية وبعيداً أيضاً عن التفسيرات المذهبية البحتة. وليس معنى ذلك أن المذهبية لا علاقة لها أبداً، لكنها لا تصلح لأن تنفرد في تفسير السلوك السياسي. وكما لا يُقبل من دراسةٍ اقتصاديةٍ اعتبار المذهبية الدينية الإيرانية هي المفسّر لكل ديناميّات البُعد الاقتصادي لهذا البلد، فكذلك لا يصحّ إفراد المذهبية لتفسير السياسية الإيرانية.

وفي سياق الثورة السورية، كان الهدف الرئيس للولايات المتحدة استغلال انغماس إيران في دعم نظام مهترئٍ لاستنزافها وجعلها تضطر للكفّ عن سياساتها الابتزازية الناشزة، ثم توظيف قدراتها ثانية كشرطي للمنطقة كما كان الأمر على عهد الشاه، ولا سيما مع تراجع وظيفية النظام الخليجي وشيخوخته. فأحكمت الولايات المتحدة محاصرةً اقتصاديةً دولية ضدّ إيران، آتت ثمارها بسبب الثورة السورية وانهماك إيران في إدارة مواجهتها وتمويل قمعها.

وهذا لا ينافي أنّ إيران تعاونت من قبلُ مع الولايات المتحدة الأمريكية في مشاريع سياسية. وكثيراً ما يحدث مثل هذا في عالم السياسية، فيكون ثمة تعاون بين دولتين في أمرٍ ما وتضادّ في أمرٍ آخر. وننبّه إلى هذا بسبب شيوع التفسيرات الواحديّة التي تعتمد على ثنائيات

مع/ضد أو منافس/مساند...، وكأن المسألة مسألة صداقات حميمة. مشكلة هذه الثنائيات أنها تعجز عن تفسير ترافق عاملين متناقضين وإمكان مشيهما معاً في آنٍ واحد. وكمثال على هذا، نذكّر بأنّ الصين هي المنافس الاقتصادي الشرس للولايات المتحدة، وبرغم ذلك هنالك تعاونٌ كبير بينهما واستثماراتٌ بمليارات الدولارات. وعلى المستوى السياسي، ثمة تنسيق بينهما في قضية كوريا الشمالية وبرنامجها النووي، وثمة تنافس في دعم الولايات المتحدة لحركة هضبة التيبت واستغلال مسمار جحا التايواني ودعمها لفيتنام التي تحاول اقتطاع نفوذٍ في بحر الجنوب بعكس المصالح الصينية.

ثانياً. بناء الدولة

لعلّ أهم ما ينبغي تذكّره عند محاولة فهم السلوك الإيراني، هو جهودها الحثيثة في بناء دولةٍ قويةٍ تعتمد على مقدراتها الذاتية بجوار أنظمةٍ عربيةٍ عاجزةٍ خياراً وطوعاً.

أولاً. لقد نجحت الثورة الإيرانية في الإمساك بقبضة الحكم إمساكاً قوياً، حيث قامت بعد سقوط الشاه بتطهير فلول النظام القديم وأعدمت الآلاف من قادة الجيش والأمن، وأنشأت نظاماً أمنياً خاصاً بها ونظاماً عسكرياً موازياً هو الحرس الثوري الإيراني. وهكذا تمكّن الحكم الإيراني الجديد من تركيز النفوذ بحيث يسمح السير قدماً بالمشاريع الوطنية بحزمٍ وبقليلٍ من المنغّصات. نعم، تعرّض هذا التمكّن لبضعة هزات مبكّرة، ثم لهزة كبيرة في حركة الإصلاحيين، وقام النظام بسحق هذه الحركة بلا هوادة، ولم يتوانَ في تصفية أو سجن شخصيات دينية من طبقة الملالي.

ثانياً. نجحت إيران بعد الحرب مع العراق –وبسببها– الاعتماد على نفسها في تهيئة أسباب القوة العسكرية، فطوّرت أصنافاً متعددة من أنواع السلاح. وناهيك عن الدعاية الحكومية لهذه الأسلحة (مثل قصة الطائرة الحربية المتقدمة جداً التي ظهر كذبها)، لا شكّ في أن عدم ارتهان تسليحها للخارج ينتج عنه ميزة حربية كبيرة كما يحرّر السياسية من ضغوطٍ وقيود.

ثالثاً. أصحبت إيران قريبة من انتاج سلاح ردعٍ استراتيجي، ألا وهو السلاح النووي. ولقد واتت الظروفُ إيران لتنمية هذه المقدرة على حين غفلة من مناوئيها، واستطاعت الوصول إلى عتبةٍ حرجةٍ ليس سهلاً التعامل معها. ومعروفٌ لدى الخبراء العسكريين أنّ ضرب مفاعلات إيران ليس بالأمر اليسير، وأنه وإن كان يؤخّر تطوير السلاح النووي لكنه لا يضمن منع تطويره لاحقاً. فما دامت المعرفة الفنيّة موجودة وتوافر لها رأس المال الكافي والإرادة السياسية، فالتطوير ممكن.

إنّ بناء دولة قوية والتمكّن السياسي للنخبة الحاكمة ووفرة الموارد هي شروط تمكّن من الصعود برغم الضغوط الخارجية. ويمكننا القول إنّ الثورة الإيرانية كانت خليطاً من التوجه الحركي الإسلامي الذي يهتمّ بالسياسية، والتوجه العالم ثالثي، والتوجه اليساري، وتوجه الحوزة الشيعية الإمامية التي تخامرها فكرة ولاية الفقيه. وهكذا وجد النظام الإيراني نفسه في مسارٍ يبارز السيطرة العالمية الغربية والأمريكية بعد إسقاط نظام الشاه الموالي للغرب. ثم ما لبثت أن مارست إيران الازدواجية السياسية في إتقان هذه المبارزة من وجه، وفي عرض خدماتها من وجهٍ آخر. وعانت إيران من انعزاليةٍ خانقةٍ منذ نجاح ثورتها، واستُغلت لحظة زجّ مقدراتها في سورية لإطباق حصارٍ اقتصاديٍ خانق كي تتراجع عن سياساتها وتطأطئ رأسها ففعلت. وباعتبار عدم مناسبة ظروف القوى الغربية لمواجهاتٍ جديدة، جرى اتفاقٌ على برنامج إيران النوويّ، الأمر الذي سيكون له تبعاتٌ كثيرةٌ وفي أكثر من اتجاه.

الوضع الجديد هو أنه قُبلت إيران لتكون بيضة القبّان التي توازن صعود الكتلة السنية بطرفيها العربي والتركي، ولتكون القوة الثقافية التي يمكن أن تفتّ في عضد الاجتماع المسلم من داخله بطروحها المذهبية الطاعنة في ارتباطاتها القومية الفارسية.

ثالثاً. أكبر من مسألة ملالي

لا شكّ في أنّ النخبة الدينية هي الممسكة بزمام الحكم إمساكاً قوياً، وتحتكر معظم المواقع الحسّاسة في الدولة. ولا مراء في أنّ الدافع الشيعي المذهبي هو أحد الارتكازات المهمة للنظام، وأنّ النزعة القومية الفارسية هي عامل تماسكٍ مهمٌ جداً. غير أنه لا المذهبية ولا التعصّب القومي كافيان لتفسير الصعود الإيراني. فلو كان السلوك السياسي الإيراني اعتباطياً لما أمكنه أن يصل إلى ما وصل إليه برغم مذهبيّته وفخره الفارسي.

لقد تبنّى الحُكم الإيراني بعد الثورة منظومةً مزدوجةً تخلط على نحوٍ غريب بين الهيكل الدِمقراطي والمركزية الدينية ذات المرجعية شبه المطلقة. وكانت ولادة هذا النظام المتناقض داخلياً نتيجةً لمراجعاتٍ فكريةٍ داخل المذهب الإمامي الاثنا عشري. فمن ناحية، هناك رفضٌ في الفكر السياسي الشيعي لفكرة توريث السلطة التي تميّز بها تاريخ المسلمين، ويراه الشيعة سمة سنّية بحتة برغم أن كل النظم السياسية في العالم القديم مارسته، بما في ذلك الحكومات الشيعية؛ وهو رفضٌ ممتزجٌ بحسرةٍ ودعاوى مظلومية. وكان هنالك التجديد الخمينيّ في وجوب عدم انتظار المهدي والخروج من حالة السكون الانتظاري الذي مارسته النخبة الشيعية في غالب تاريخها. وأُعيد طرح فكرة ولاية الفقيه في سياق تحوّلٍ اجتماعي يسمح للفكرة بأن تنتقل إلى مستوى الفعل والتطبيق. وكذلك، ومن طرفٍ آخر، كان هنالك تجربة نخبٍ إيرانية مثقفة عاشت في البلاد الغربية اجتذبتها الفكرة الديمقراطية. فجرى الخلط بين الثابت الديني عند الشيعة الإمامية وبين الهيكلية الديمقراطية، فخرج ذلك النظام الهجين. وشهدنا افتتاناً ديمقراطياً مشابهاً عند شيعة العراق بعد الغزو الأمريكي وسقوط النظام البعثيّ، وصارت تُسمع عباراتٌ مفادها أنه بعد خمسة عشر قرناً ستتمكّن الفكرةُ الشيعية من التحقّق السليم.

وهكذا اتسم النظام الإيراني بتناقضاتٍ داخلية هي مصدر قوّته بقدر ما هي مصدر إشكالاته. ووجه التمكّن فيه توافر جسمٍ متماسكٍ في نواته، متجاوزاً للمطالب الجزئية التي تشغل عن التركيز على الهدف الرئيس والمشروع الأكبر. فليست ديمقراطية النظام الإيراني – بمعنى احتوائه على مرشّحين وانتخابٍ وأحزابٍ ومجلس نيابي– ديمقراطيةً ليبراليةً أو ديمقراطية الدول الغنيّة. كما أتى نظامها عقب ثورةٍ ألهبت مشاعر الشعب الإيراني وأكّدت استعداده للتضحية. ونتج عن هذا النظام تسوية لكثيرٍ من الفروقات الاجتماعية وفقدان نخب طهران لامتيازاتهم، وإشراك الريف وأهله في المناصب؛ وما زال الريف مخزناً مهمّاً للأصوات الانتخابية التي تميل إلى الطرف الدينيّ المتشدّد.

كان ما سبق هو وجه التمكّن. وما ذُكر هو توصيفٌ للنظام، ولا تخفى خصوصيته الإيرانية، ولا يُقصد من الوصف اعتباره نظاماً جيداً. بل وقع النظام في شِرك إشكالاته، وكان أولها الحرب العراقية الإيرانية. وصحيحٌ أنّ العراق هو من استهلّ الحرب بدفعٍ أمريكيّ وتلقّى المعونة لما ضعُف، إلا أنّ تصدير الثورة كان حلماً يداعب إيران، ولم تكن إيران لتسكُن وهي التي تعتلجها نيران الثورة. ولقد ظهر التهوّر الإديولوجي الإيراني بعد الحرب في تبنّيه هدف الطمع في العراق وعدم التوقّف بعد صدّ الاجتياح العراقي، الأمر الذي لم يكن لتسمح به التوازنات العالمية. وكانت النتيجة النهائية، وبعد تدمير مقدّرات إيرانية وعراقية كثيرة وذهاب مليون نفسٍ بشرية قبول

الخميني أن يقوم النظام الإيراني بـ "تجرّع السم" والاتفاق مع الشيطان لوقف الحرب. وبسبب العقدة الشيعية، تنظر إيران إلى أنّ الحرب العراقية كانت اعتداءً سنّياً وليس جزءاً من السياسة الدولية التي ليس للسنّة –كشعب وأمة وتوجه– دورٌ فيها.

ومن إشكالات النظام الإيراني الذي أمسكت به نخبة الهرميّة الدينية أنه تملؤها فكرة المظلومية التاريخية، فيبرّر النظام لنفسه راديكالية رعناء وسياسات تسلطّية منفّرة. أو ليس ثمة مفارقة أنّ الشعب الإيراني يزداد نفوراً من التديّن بسبب حكومة متديّنة. وإنّ فظاظة طريقة التديّن التي تحاول السلطة الإيرانية فرضها تُبعد ولا تستقطب، وتُبقي الساحة مفتوحة للتديّن الخرافي الذي يملأ الأثير. وعلينا ألا ننسى أنّ الشعب الإيراني نال حظاً وافياً من العَلْمنة واللبرَلة في عهد الشاه، إلى جانب أنّ ما يشيعه كثيرٌ من الملالي الوعّاظ لا يمكن أصلاً أن يُقبل في الدوائر المثقّفة للشعب. وحصيلة هذا أن يدفع المناخ الاجتماعي إلى قوميةٍ دينية لا تبالي كثيراً بقيم الدين. وحيث أنّ مشروع النخبة الدينية يحتاج توظيف إمكانيات جميع أطياف الشعب الإيراني، وباعتبار كره الإنسان للتدخّل القانوني في الخصوصيات الفردية، فإنه بقي للنخبة الدينية كوةً واحدة في تعاملها مع الطيف الواسع للشعب: الكوة القومية. والنتيجة النهائية هي تغليب العصبية الفارسية على البُعد الديني المحض. ولقد أصبح نمط الفرض الإيراني في مسائل التديّن سبّة تشوه سمعة الإسلام على الصعيد العالمي، ومشى ذلك موازياً لسوء سمعةٍ بسبب النمط العربي الخليجي المسيّس أيضاً.

ولقد انزلق النظام الإيراني في طريق الاستبداد، وكان هذا نتيجة طبيعية للإمساك الحادّ بالسلطة. ولا يهمنا هنا ما يعني هذا تجاه النظرية السياسية الإيرانية، وإنما يهمنا التعليق على السلوك السياسي العملي. وإذا قلنا إنّ احتكار النفوذ السياسي كان متوقّعاً بُعيد الثورة وفي فترة المواجهة الخارجية، فإنه ما لبث أن مدّد عمره بعد أن فقد مبرّراته. وترافق الفساد المالي مع الاستبداد، وغزا الطبقة الدينية الحاكمة نفسها. وبتحديدٍ أكبر، استعمل الخامنئي الامتيازاتِ المالية ليصرف عنه ثلّة قم، فانفرد بالسلطة إلى درجةٍ أكبر، إلى جانب نمو نفوذ الحرس الثوري الإيراني وتحوّله إلى جيش ثانٍ له ثقله المالي ولا سيما في الصناعة الحربية.

وقاد الإصلاحيون حركة اعتراضٍ لتصحيح تجاوزات النظام الإيراني ولإعادة روح الحرية التي شكّلت أحد الدوافع الشعبية للثورة. وكان من دواعي حركة الإصلاح، الحركة الخضراء سنة 2009، أنها انقدحت بعد ثلاثين عامة من نجاح الثورة الإيرانية؛ أي أنّ عُمر من يذكر الثورة أصبح من قارب الخمسين عاماً أو أكثر، بينما لا يتعايش الجيل الجديد مع شعور النشوة للإنجاز الثوري القديم ويتطلّع إلى واقعه غير المرضي كما آل إليه. وحصل هذا أيضاً بعد الانتشار الواسع لوسائل الاتصال. ولقد أصبحت شرائح واسعة من الشعب الذي تسبّ حكومتُه الغربَ يعشق ما تسبّه هذه الحكومة. وقام النظام الإيراني الحاكم بالبطش بحركة الإصلاح بقسوة مفاجئة برغم أنه أيّد هذه الحركة علمٌ من نخبة قم (حسين علي المنتظري) وقادتها رموزٌ معتدلة (حسين موسوي و مهدي كروبي). ومن قبل ذلك فشل الرئيس خاتمي الذي انتخب في 1997 من تعديل الراديكالية الدينية الجاهلة ومحاولة الانفتاح على العالم. واستهلكت هذه الأحداث آخر نقطة مثاليةٍ في فكرة النظام الإيراني الجديد ونظريته الهجينة، ولعل ذلك أيضاً يفسّر انقلاب السلوك الإيراني السياسي إلى سلوكٍ مكيافيليٍ بحتٍ استعرض لا أخلاقيته ببشاعةٍ بالغةٍ في المسرح السوري.

وبرغم تحوّل نظام نخبة قُم ونظريته الإمامية إلى نظام استبدادي، لعل أهمّ ما ينبغي أن لا يغيب عن الذهن عند تقييم كمون إيران كدولة، هو أنّه يسري نظامها وفق عمل مؤسسات. ولا يناقض احتكارُ القرارات الكبرى في الدائرة الصغيرة للنخبة حقيقة وجود مؤسسات الدولة وكونها مؤسسات ناضجة وراسخة نسبياً، وثمة خبرات متراكمة في بيروقراطية الدولة؛ وكل ذلك من أهمّ دعائم الدولة في العصر الحديث.

بقي علينا أن نأخذَ بعين الاعتبار عاملاً أخيراً له أهمية كبيرة، ألا وهو المستوى العلمي للشعب الإيراني داخل إيران وفي المهجر. ولنبدأ بأهم مؤشرٍ يعتريه النسيان عادةً، ألا وهو اللاأمية. ونجد أن نسبتها تبلغ 98% في سنّ الشباب، ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث، وكانت هذه النسبة قريباً من 70% عند الثورة الإيرانية سنة 1979. أما نسبتها بين الكبار فهي 90% بين الإناث و80% بين الإناث (الأرقام هي لسنة 2008 بحسب إحصاء اليونسكو[2]). والجامعات الإيرانية على مستوى جيد، وتجري فيها الأبحاث ولا تقتصر على التدريس. والمتخرّج من جامعات إيران يُقبل مباشرة في الجامعات الغربية نظراً لتأهيله الوافي.

ولإيران جالية كبيرة خارجها، في أوروبة والولايات المتحدة الأمريكية، ويغلب على هذه الجالية التوجّه الليبرالي المعادي لنظام النخبة الدينية الحاكمة، وفيها كثرة من اليهود والمسيحيين الأرمن. وبرغم ذلك تجد الإيرانيين عامة (ودع عنك اليهود) أشدّ الناس دفاعاً عن إيران ومصالحها القومية، وعلى رأسها المشروع النووي. كما أنّ أمريكة تزخر بالأساتذة الجامعيين الإيرانيين. وليس هذا فحسب، وإنما أيضاً تجدهم في مراكز دراسة السياسات (Think Tanks)، ويتّبعون أسلوباً ليس فيه مواجهة ويتحدّثون من زاوية المصلحة الأمريكية مع تحيّزٍ مبطّن لإيران. وتجد في مؤلفاتهم وكتاباتهم التأكيد على أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تبقي التوازن في المنطقة بعد النهوض العربي في السنوات الأخيرة، وأنّ إيران هي التي يمكنها أن تحفظ هذا التوازن. كما يحذّر طرحهم من خطورة مساعدة الثورة السورية في بلد صار مرتعاً للإرهابيين (بزعمهم). وبشكل عام، لدى إيران خبرات داخلية وخارجية تقرأ السياسية الأمريكية بدقة وتفهم تماماً مواطن قوّتها وضعفها.

كما أنّ المثقّفين الإيرانيين يصوغون خطاباً عاماً يؤكّد عدم إمكانية اعتماد الغرب على البلدان العربية، مما يجعله خطاباً يتماهى مع الخطاب الإسرائيلي. فالبلدان العربية –بحسب هذا الخطاب– هي بلدان اصطناعية غير مستقرة ولو أرادت حكوماتها أن تكون كذا. ويضربون الأمثلة على ذلك: سورية ولبنان والأردن والعراق والكويت بما في ذلك باقي دول الخليج. وبالمقابل، فإن إيران فارس الطاعنة في القِدَم ثقافةً وحيّزاً جغرافياً. ولا يتورّعون عن القول بأنه من غير الحكمة الاعتماد على دول معتلّة غير قادرة على القيام بنفسها. وناهيك عن هذا، ثمة تجربة تعاون بين الولايات المتحدة مع إيران في أفغانستان، وكانت ناجحة. ولسان الحال الإيراني يقول، إذا كان سلوك ميليشيا الحزب في لبنان يُقلقكم، فإنه لا يمكنكم الادعاء بأنه غير منضبطٍ، ونحن من يملك مفتاحه، وليس ثمة وجه للمقارنة مع التطرّف السنّي العدميّ الذي ليس له هدف سياسي ممكن يفتح باب التعامل معه.

وأخيراً، وبغضّ النظر عن الخطاب السياسي الذي يقدّم إيران كشريكٍ يمكن اعتماده، ثمة خطاب ثقافي يُعلي من شأن الثقافة الفارسية، ويعلمون أنّ الغرب مغرمٌ بأدبيات جلال الدين الرومي المترجمة إلى اللغات الأجنبية. كما تظهر الاستبيانات أن درجة رفض أمريكة عند الإيرانيين منخفضة مقارنة بالعرب والمسلمين السنّة، عرباً وعجماً، وحتى في تركيا مؤخراً.

2 United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics, http://www.indexmundi.com/facts/iran/literacy-rate

وإنه من الضروري استصحاب نقاط هذه الفقرة عند التفكير في الشأن الإيراني لأنها من جملة قوة إيران.

رابعاً. التطلّع الإمبراطوري

لا تكتفي الدول الناضجة بتثبيت دعائمها داخلياً بل تسعى أيضاً إلى تعزيز موقعها الجيوسياسي بعقد التحالفات السياسية والاقتصادية وغير ذلك كالاتفاقات المائية مثلاً. وبذلك لا تختلف إيران عن تركيا أو غيرها من الدول التي تعتمد على إمكانياتها الذاتية لتحقيق ما تريد، خلافاً لإدارات بعض الدول العربية المعتلّة، تلك الإدارات التي تجعل من التحالف اتكاليةً غير مستدامةٍ وتخلط بين محدودية القوة الذاتية و الارتماء الاستسلامي. غير أنّ المسيرة السياسية لإيران ما بعد ثورة 1979 لم تكتفِ برغبة تعزيز وجودها الإقليمي، وإنما أرادت –زيادةً على ذلك– التعملق وابتلاع المناوئ والحيازة على قيادة العالم المسلم ضمن رؤيةٍ غيبيّةٍ مخلوطةٍ مع نزعة قوميةٍ فارسيةٍ مكلومة.

وتمكّنت إيران من مدّ نفوذها خارج حدودها واختراق البلاد العربية بجيوب إديولوجية أو مصلحية، مما أعطاها تفوقاً وميزة جيوسياسية. وغنيٌ عن القول، إن إمساك إيران بالعراق الحامية الشرقية لبلاد العرب هو أمرٌ في غاية الحيوية بالنسبة لإيران. وسنحت فرصةٌ عند الغزو الأمريكي للعراق، واستغلت إيران التقاء المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وساعدتها في الغزو وهي تعرف أنها ستحلّ محلها عندما تغادر. ومن قبلُ كان لإيران دورٌ مساندٌ في إسقاط كابول. وحالف الحظّ إيران عند غزو العراق، إذ كانت الإدارة الأمريكية يومها في غاية التطرف الإديولوجي، فانفرد البنتاغون/وزارة الحربية بإدارة الحرب، وضُرب بعرض الحائط بتوصيات وزارة الخارجية حول أصول معالجة الوضع بعد هزيمة القوات العراقية. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، كان تحطيم العراق هدفاً استراتيجياً، فهي البلد العربي الوحيد الذي عنده في آنٍ إمكانيات علمية ثقافية وإمكانيات مادية... البلد الذي عنده ماء ونفط في آن؛ فلا عجب أن الإسرائيليون في الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المشجعين لهذا الغزو. وتهيّأ في البيت الأبيض رئيس بعقلية (كاوبوي)، ورئيس طاغية مجرم في العراق يمكن إدانة نظامه بالقوانين الدولية. وأضف إلى ذلك تنوّع مليّ ساخط يمكن استغلاله.

وما كان لإيران إلا أن ترحّب بالحملة الأمريكية، وإن اعترى إيران الهلع أول الفترة من أنّ السقوط السريع المتوقّع للنظام الديكتاتوري يمكن أن يغري الولايات المتحدة الأمريكية بإكمال المشوار وإسقاط نظام الملالي. وقدّمت إيران خدماتها كاملة للغزو، ودعمت تأسيس نظام (ديمقراطي) سيكون الشيعة سادته، فالشيعة منظّمون ولهم قيادات بخلاف السنة العرب. وانغمس الخطاب السنيّ العراقي – بقيادة المشايخ– في التخوين متماهياً مع الخطاب القومي الاستعراضيّ، فترك الساحة شبه خاليةٍ للتنظيمات السياسية الشيعية. وطار يومها بين العراقيين الشيعة خيالٌ دينيٌ ساذجٌ من أنّ الحكم الإماميّ العادل سيتحقّق بعد الغزو.

وبانقداح المقاومة السنية من الأيام المبكرة للغزو، شعر الأمريكيون بالحاجة إلى الكتلة الشيعية أكثر من ذي قبل. ومع الزمن، وبسبب العجز العربي السنّي في العراق ومقاطعة العملية السياسية، أصبح النفوذ السياسي عملياً بيد الكتلة الشيعية، التي بدورها كانت بحاجة إلى السند الإيراني وبعض فصائلها مرتبطة بها ارتباطاً شبه كامل. وكانت مفارقات الدهر المؤلمة في أنّ إيران هي من حصد ثمار المقاومة السنيّة. وما أن أحكمت القبضة الشيعية على مفاصل الحكم حتى بدأت إيران مساعدة ما يعكّر صفو الوجود الأمريكي في العراق لكي يتمّ لها الانفراد بالساحة؛ وكان من ذلك تزويد الساحة الثائرة (التي عمادها السنة) بأجهزة تفجير تقضّ أمن الوجود الامريكي في العراق. ولم يفتْ هذا على الأمريكيين، ولكن أُسقط في أيديهم ولم يعُد لديهم إلا خيار التوسيع المؤقت لجبهة المواجهة (وقد

فعلوا ذلك جزئياً ضدّ قوات الصدر التي قاتلت الأمريكيين) وتشكيل قوّات الصحوات، من جملة تهيئة الشروط المناسبة للانسحاب بعد أن اتُخذ القرار ضمنياً.

وهكذا أمسك النفوذ الإيراني بحكم واحدةٍ من أهم الدول العربية، فمكّنها من استكمال المسيرة في تقوية جيوب في عددٍ من غيرها من البلدان، في البحرين واليمن، إضافة إلى أنّ عُمان التي كانت دوماً صديقاً لها. وترسّخ هذا النفوذ مع صعود حزب الله (تأسس 1982)، ومع تبنّي حركة الجهاد الإسلامي في الضفّة، والتحالف مع حماس في غزّة. ولا يخفى أن الخذلان العربي ومعاداة دول (محور الاعتدال) للقوى التغييرية الفلسطينية هو الذي مكّن إيران عملياً من استثمار القضية الفلسطينية. فتعملقت إيران بعد أن صار لها طريق معبدة من طهران إلى الشاطئ المتوسّط عبر بغداد ودمشق، بالإضافة إلى جيوب موالية مذهبياً وجماعات مرتبطة مصلحياً في غيرها من البلاد العربية بما في ذلك الجزيرة العربية.

ولقد قامت إيران بإنشاء شبكة عالمية للشغب والإرهاب تستطيع القيام بعمليات تفجيرٍ وقتلٍ مدنيين واغتيالات تخلخل الاستقرار وترسل رسائل سياسية خشنة. ولهذه الشبكة امتدادات في البلدان العربية وأمريكة اللاتينية وإفريقية وأوروبة والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. (المرجح أن حادثة القتل الجماعي في مارثان بوسطن التي قامت بها عناصر شيشانية في نيسان/إبريل 2013 هي صناعة إيرانية. ومن الملاحظ كيف طوى الإعلام الأمريكي هذه القصة رغم أنها الأولى من نوعها بعد حادثة نيويورك. كما يلاحظ أنه لم يجرِ الكلام يومها عن الإسلام والعنف كما هو المعتاد). وإنّ العمليات الإرهابية لا تقوّض نظاماً مستقراً، وليس فيها تهديد وجودي (مقارنة بالسلاح النووي أو حتى السلاح الثقيل التقليدي) لدول راسخةٍ مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أوروبة الغربية. غير أنها تهزّ الدول الديمقراطية وتُفسد انسياب عمليّتها السياسية، مما يدفع هذه الدول إلى تجنّب استثارة من يملك القدرة على إحداث البلبلة، ما دام ثمن المداراة مقبولاً وثمن التأديب عالياً.

إن الغرض من هذا الاختصار لتطورات متداخلة هو التأكيد على أنّ الصعود الإيراني مفهومٌ وقابلٌ للتفسير السببيّ. ولا يفوتنا التنبيه إلى أنّه عزّز هذا الإنجاز الاحتفال بالهوية الفارسية لإيران، ودعم الشعور بالتفوّق عند عامة الشيعة، وقدّم مبرراتٍ للولاء الشيعي العالمي، ورسّخ القناعة بصواب المذهب الشيعي عند المتديّن منهم.

وإنّ شعارات عداء الإمبريالية التي تكرّرها إيران ليست إلا ترويجاً دعائياً. ومن ناحية عملية، نجحت المراوغات الماهرة التي قامت بها إيران في تقديم تلك الدولة نظاماً يقبل التعاون مع أمريكة والغرب إذا ناسب الثمن، ونظاماً يمكن الاعتماد عليه في محاصرة أكثرية الأمة المسلمة وفي تطويق النمو العربي. وفي الوقت نفسه نجحت إيران في رفع كلفة معاداتها سياسياً والتحرّش بها أو ضربها عسكرياً.

ثم جاءت الثورة العربية...

خامساً. الانحصار

لقد شكّلت الثورة العربية ضربة في عين الحلم الإيراني. فالهيمنة الفارسية على ما يليها من البلدان العربية غير ممكنة بوجود أنظمة حرّة تقوم سياساتها على تقديم الأولويات الوطنية.

وبرغم الترحيب الظاهري بالربيع العربي، آذنت الثورة العربية بانتهاء الانفراد الإيراني. وهنا تتقاطع الإديولوجيا القومية مع المُعطى الديني مع المرواغة السياسية. إذ يخبو التعالي الفارسي على العرب بقيام ثورة تصميمٍ واقتدار. كما أنه تتلاشى المسلَّمة الدينية للشيعة من أنهم وحدهم أهل التضحية والثورة على الظلم، فها هم غير شيعةٍ يثورون عزةً وإباءً، مما يُفسد العُجب الإيراني ومقولة تفرّد مذهبهم.

وكان ثمة مفارقة لافتة للنظر في ادعاء إيران أنّ الثورة العربية استلهمت الثورة الإيرانية، مع العلم أنّ جمهور الثورة العربية هم من جيلٍ لم يعاصر الثورة الإيرانية ولم يعايشها شعورياً، وجاءت ثورته بعدما تحوّلت الثورة الإيرانية من ثورة ضدّ الظلم والتطرّف الليبرالي إلى نظام استبدادٍ وتطرّف مذهبي.

وكانت الثورة السورية تحديداً هي الضربة الكبرى للخطّة الإيرانية على الصعيد السياسي علاوة على متضمّناتها المعنوية. فلقد مثّلت سورية موضعاً مثالياً لتحقيق المآرب الإيرانية بعيدة المدى للأسباب التالية:

أولاً. ارتكاز استبدادية النظام السوري على شبكة طائفةٍ ناقمةٍ على المجتمع، يجعلها استبدادية من نوعٍ خاصٍ مستعدّة للتنكّب عن الوجهة الوطنية تمحوراً طائفياً. فحتى إذا أخذنا الاستبداد الفاشي في إيطالية وإسبانية لموسوليني وفرانكو أو الاستبداد الفاشي العنصري لألمانية النازية، أو الاستبداد الأحمر لروسية الستالينية، كانت هذه مشاريع ذات صفة امبراطورية، ولم يكن واحد منهم مشروعاً يُقدّم عدوّ الوطن على الوطن وإن تمّ تحطيم الوطن في النهاية؛ وما استدارة أنظمة هذه الدول إلا تأكيدٌ لما يشار إليه.

ثانياً. على الصعيد الثقافي، تمثّل سورية موقعاً مهماً لفكرة القومية العربية، مما يمنح غطاءً لعملية الاختراق الفارسيّ متدثراً بذلك الإرث الوطني. وبذلك نفهم وظيفيّة استمرار متاجرة النظام السوري بفكرة الممانعة وهو من سلّم الجولان وأتقن في حفظ أمن إسرائيل. وساعدت إيران في ذلك السذاجةُ السياسية للعاطفة العربية التي تجعل البعض يصفّق لمجرّد رفع الشعار، كما حدث من قبلُ في التصفيق لجزّار العراق لأنه (بطل قومي).

ثالثاً. إنّ تشكّل النظام السوري على نحو مافيا يُمكّن إيران من الاستفادة من شبكة مثيري الشغب التي يمتلكها النظام السوري في عددٍ من الدول العربية، وشبكة التضامن المصلحّي تحت لائحة حزب البعث والدفاع عن القومية العربية.

رابعاً. ثمة ميّزة وجود نظامٍ قمعيٍ متجذّرٍ لا يتصوّر أن يكون للشعب قولة فيما يعمله، ولو فرّط هذا النظام بكل الأولويات الوطنية. ويمرّ هذا عبر القيام بدرجات عالية جداً من القمع. ويعبّر التنكيل الفظيع الذي يقوم به النظام السوري عن خلفيته الماركسية، وهي التي يقابلها في الحالات غير الماركسية تجنيد عصابات موتٍ منتقاةٍ من سفلة المجتمع ومجرميهم؛ ولقد جمع النظام المجرم بين هذين الأسلوبين. أما الاستعداد لتخريب البلد وللتقتيل والتشريد، والاستمرار بذلك لسنواتٍ وعدم كونه مجرّد محاولة يائسة لضربة قاصمة فحسب، فهو انعكاسٌ لضعف الانتماء الوطني للثلّة الحاكمة أو لإشكاليته، واستعداد الانسلاخ عنه، مما يعزّز كون النظام مثاليّ للتدخّل الخارجي.

خامساً. ولا نستطيع إنكار أنّ الانتماء النصيري لشبكة السيطرة التي يقوم عليها النظام السوري أغرى إيران بأن تتمكّن من ضمّ هذه الطائفة تحت جناح تشيّعها الفارسي، وكان أن قدّمت لهذا ببناء الحسينيات في سورية وبالتبشير الذي لم يلقَ صدى مثل ما وجده في بعض صفوف الطائفة العلوية. فعقدة الاضطهاد التي تكتنف الطائفة النصيرية تُعتبر المدخل الطبيعي للفكرة الشيعية. وهكذا تشاركت الدينية المرجعية شبه الغيبية لإيران مع الإلحادية العَلْمانية لفكرة الحكم السوري. وربما تدرك إيران أنّ تحوّل العلويين النصيرية إلى الإمامية الاثنا عشرية أمرٌ مستبعدٌ، وترضى أن يتحوّلوا إلى توجهٍ فاطميّ باعتبار العمق العَلْماني لنخبتهم الفكرية.

سادساً. وما دمنا نتكلم عن حلمٍ إمبراطوري فارسيّ، لا بدّ من استحضار البُعد الجيوسياسي. فسورية هي بوابة للتأثير التركي في المنطقة، والشمال العراقي كان قد أصبح الساحة الخلفية لتركيا قبل الثورة السورية، وجزئياً بسبب السلوك السياسي للحُكم العراقي المتحالف مع إيران أو الواقع تحت نفوذها. وناهيك عن ذلك، روح المشروع التركي هو مما ينسجم معه المزاج العربي ويتطلّع إليه. واقتناص سورية ضرورةٌ إيرانيةٌ لحصار الوسطية التركية ذات الأفق الإسلامي المنفتح عالمياً في وجه النرجسية المغروزة في التشيّع الفارسي القوميّ.

وولغت إيران في مستنقع غيّها مدفوعة بثقة إنجازاتها، وزجّت بكل قوّتها ضدّ ثورة الكرامة والحرية لسورية قلب بلاد الشام، وهي مغامرة غير مضمونة النتائج وتعدّ خسارتها كارثة استراتيجية لإيران، مما يلزمها متابعة الطريق ولو كان هذا الإصرار سيعيدها ثانية إلى الخضوع لأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. أما النتائج على المستوى الثقافي الرمزي فتمثّلت في سقوط اللثام عن أولويات ما يسمى بحزب الله ومدى التزامه الوطني، إلى جانب زهوق الأمل بانسياح الفكرة الشيعية الإيرانية في بلاد العرب، وهي خيبة أملٍ كبرى لا يمكن تجاهل أثرها على مستوى اللاشعور السياسي الإيراني.

≈ ≈ ≈

إنّ كل ما سبق يعدّ من الأسباب الرئيسة التي دفعت إيران لتغيير سياستها. فلقد أصبحت طهران مستعدّة للتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسليم أوراق اعتمادها لتكون كفيلاً في المنطقة العربية يحرس المصالح الدولية بكفاءةٍ أعلى من كفاءة محور الاعتدال ودول الخليج المتخاصمة فيما بينها. هذا من جهة إيران، أما من جهة القوى الدولية، سواءً الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبة أو روسية، فإن الطريقة التي تعتمدها دول الخليج في التأثير على الدول العربية طريقة بدائية، تعتمد على نحو كبير على تقديم العطاءات المالية، بالإضافة إلى التأثير عن طريق الجماعات الإسلامية وخاصة السلفية. وأخذ هذا الأمر في الحالة العراقية ثم السورية شكل دعم جماعاتٍ جهادية، وهو خيار ذو حدّين يحمل احتمال انفلات الأمر من يد من يقدّم الدعم؛ وهذا هو الذي حصل فعلاً حينما رأى النظام السوري وإيران أنّ لهم مصلحة في تيسير أو دعم بعض الجماعات المتطرّفة من أجل العبث باستقرار المجتمعات واللعب بأعصاب الدول الغربية.

لقد حان الوقت لإيران التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها في المنطقة العربية على غرار تعاونها معه في أفغانستان وفي العراق. وكان تعاون إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان متكافئاً حقّق مصلحة مشتركة في تحجيم طالبان، ومن وراء ذلك وضع حدّاً للنفوذ الباكستاني. أما في العراق فقد مكّن امتلاك إيران للأرض لوجود شبكة شيعية موالية أو متعاطفة ليس لها بدّ من التعاون الكامل والتنسيق (لدوافع مذهبية لبعض الأطراف ولمصلحة سياسية لأطرافٍ أخرى). مكّن هذا إيران من تحويل المنصّة

العراقية إلى منصة مناكفة للولايات المتحدة الأمريكية وانتزاع كثيرٍ من الأوراق من يدها والانفراد بالعراق، مستغلّة في ذلك العطالة السياسية للسنة في العراق، وتوظيف حركة المقاومة السنية واستغلال نتائج حركة الجماعات المتطرّفة. أما الورطة السورية التي ما زالت تتفتّق فاعلياتها، فمثّلت مغامرةً إيرانيةً خطرةً يغلب أن يتبيّن أنها كانت فرط امتدادٍ لقوة إيران سوف يعجزها على المدى المتوسط والبعيد؛ ناهيك عن الانكشاف الإديولوجي وتحريكها لقوى لا يمكن أن تحيط بها إيران وقوى أخرى لا يمكن أن تضمن أنها ستكون في صالحها.

استنتاجات:

1- يجمع الصعود الإيراني بين الاعتماد على الذات و الحاجة الماسّة لكي يلتزم بالأجندات الدولية.

2- لقد اتخذت القوى الدولية الكبرى قرارها في الشراكة مع إيران في المنطقة، غير أنّ الصيغة النهائية لهذه الشراكة ليست نهائية.

3- بعد الانفتاح الذي كسبته إيران، لم تعُدْ محاصرتها العربية على طريقة المقاطعة والتجاهل ممكنة.

4- الاختراقات الإيرانية في المنطقة العربية كثيرة، وتحتاج إلى التعامل المبادر نحوها.

5- السلوك العربي يمكن أن يعدّل في صيغة التفاهم الدولي الإيراني لصالح العرب، ويمكن أن يزيده سوءاً.

6- المدخل الطائفي للتعامل مع النفوذ الإيراني غير وافٍ أو فاعل، إذ يستند النفوذ الإيراني إلى عوامل موضوعية تتجاوز حيز المذهب والإديولوجيا.

7- نتائج الثورة العربية هي في غير صالح إيران، ولذا فإنّ أي خمدٍ للتطور الطبيعي لهذه الثورة هو في صالحها.

الفصل الرابع: تركيا وسياسيات التوازن الحرج

ملخص

تتحرك تركيا ضمن جملةٍ معقّدة من التحديات التي تتزايد حرجاً باستمرار، تحدياتٍ داخلية وخارجية. وتدعو طبيعة التمكّن السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم مراعاة التوازنات السياسية الداخلية، حيث أنّ المعارضة غير مناصرةٍ للثورة السورية. كما أنّ الانفراج الكردي ما زال في مراحله الأولى ولا يمكن لتركيا أن تقوم بما يعرّضه للانتكاس. ويضاف إلى ذلك وجود كتلة علوية تركية تصطفّ وراء الحزب الأتاتوركي المعارض، وعلى الحكومة الحالية أن لا تستثيرها، بالإضافة إلى كتلة النصيريين في اسكندرون التي ما زال تأثيرها محدوداً جداً. ومن أهمّ تحدّيات الاستقرار في تركيا هو عداء التيار العَلْماني للتوجّه الجديد لتركيا. وصحيحٌ أنّ هذا التيار متفكّكٌ، إلا أنّ بينه وبين الجيش تحالف مبطّن، كما يحظى بدعم دوليٍ وبإعلامٍ مساند. ولقد جرى تحجيم دور الجيش بتعميق البُعد المؤسسي في الحكم، غير أنّ أطماعه لم تختفِ. وإذ يُعتبر الإنجاز الاقتصادي دعامةً مهمةً لشرعية الحزب الحاكم، فإنّ أيّ عدم استقرارٍ سياسيٍ ينعكس سلباً على الاقتصاد وعلى نتائج الانتخابات. وتتقاطع التحدّيات الاقتصادية مع السياسة الخارجية بسبب اعتماد تركيا في تأمين الطاقة على ما تستورده من عدوّيها التاريخيين، روسية وإيران. ولقد تفاقمت الضغوط على تركيا بعد اتفاقي الكيمياوي والنووي مما اضطرها إلى التركيز على جبهتها الداخلية.

مقدمة:

في تفسير السلوك التركي تجاه الثورة في سورية لا يمكن الاتكاء الكامل على الدافع الأخلاقي الذي يُفترض أن يدعو إلى دعم الثورة. ولقد شكّلت سياسات تركيا تجاه سورية لغزاً لكثيرٍ ممن رجا أن يكون الاعتدال الديني للنخبة الممسكة بالحكم كافياً للتدخّل في سورية وإنقاذ الشعب الجريح. غير أنّ القرارات الحاسمة للدول الناضجة تضع نصب أعينها مصالح كبرى على الصعيد الجيوسياسي، وتُقدّمها على اعتبارات أخرى بما في ذلك نصرة الجار المبتلى.

وتتأثّر تركيا بالمسألة السورية على نحوٍ مباشر وتوليها اهتماماً كاملاً وكأنها حقاً مسألة داخلية، مدركةً في آنٍ مصلحتها الراجحة في حدوث التغيير و محدودية قدرتها على المساعدة. وإنّ تمكّن النخبة الحاكمة في تركيا لا يمكن مقارنته بانفراد نخبة إيران بالحكم. كما أن أنقرة تواجه تحديات تأمين الطاقة لبلدها الفقير بموارده من أجل متابعة حركة النمو الاقتصادي، وتواجه التحدّي الكردي الذي يتفاعل سلباً وإيجاباً مع وضع كرد سورية وكرد العراق. ولا يمكن نسيان العلاقة المتوترة بين النخبة العسكرية والنظام الحاكم، مما يجعل أنقرة تتردّد في زجّ قوّاتها المسلّحة في مواجهاتٍ هي مفتوحة في طبيعتها. ويأتي على رأس التحديات الوضع الجيوسياسي لهذا البلد

وما يسمح به من مساحة للتحرّك. ولا يفوتنا أن نذكر أنّ سلوك بعض فصائل المعارضة السورية تجاه تركيا لا يخلو من شكوك بالدعم التركي أو تخوّف منه، الأمر الذي فوّت مصالح كثيرة للثورة، بالإضافة إلى عدم مهنية سلوك هذه المعارضة بشكل عام.

ولقد تطوّر الدور التركي من مداراة النظام الحاكم في دمشق وفتح قنوات اقتصادية، إلى قطع التواصل معه، إلى دعم القوى التي تعمل ضده؛ وكل ذلك بلا تدخّل مباشر ومع ضبط أعصابٍ كامل لكيلا تنجرّ تركيا إلى مواجهة عسكرية مفتوحة. فإذا كانت سورية على درجة عالية من الأهمية لتركية، فما هي حدود طاقة الفعل التركي، وما الذي يجعلها تقدّم خياراً على آخر. وسنسعى للإجابة على هذا من خلال مناقشة ستة عوامل: (1) طبيعة التمكّن السياسي للحزب الحاكم؛ (2) وكيف يؤثر الاقتصاد على سلوك تركيا نحو سورية؛ (3) وتقديم حلول ناجعة لإنهاء الأزمة الكردية؛ (4) والتعامل الحصيف مع المكوّنات الشعبية الغاضبة مثل العلويين؛ (5) وتدبير أزمة الطاقة وكيفية تأمينها؛ (6) والتعامل الحذر مع المؤسسة العسكرية.

أولاً. طبيعة التمكّن السياسي التركي ومداه

ليس ثمة تمكّن سياسي مطلق، وعندما يكون مُطبِقاً على النحو الدكتاتوري فإنه ما يلبث أن يقدح أضّداده بعنف. ويستند التمكّن السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا على موازنة دقيقة تحتاج إدارتها إلى حذرٍ بالغ. فبرغم كل السؤدد الذي حقّقه الحزب في العقد الماضي، لا يمسك هذا الحزب بكل خيوط اللعبة. وإنّ قيامه ونجاحه يُعزى تحديداً إلى مهارة الحزب في حفظ التوازنات في المسرح السياسي التركي المليء بالألغام، ومراعاة المحيط الجيوسياسي المتأرجح والبالغ في تعقيده وتراكبيته وخطورته.

ولا نستطيع مقارنة تماسك النظام التركي بالنظام الإيراني. إذ يمسك النظام الحاكم في إيران بمؤسسات الدولة بقبضةٍ من حديد، وبنى هذه المؤسسات بعد الثورة على نحوٍ يحتكر السلطات ويحول دون أي تفلّت. ولقد قامت الثورة الإيرانية بتصفية فلول نظام الشاه، سواءً من العسكريين أو من أجهزة الأمن. وشكّلت لنفسها قوة أمنية خاصة هي الحرس الثوري الإيراني التي أصبحت بمثابة فرقة عسكرية خاصة مقتدرة. كما أحكمت إيران القبضة السياسية بربط مرجعيتها الدينية بقادتها السياسيين والإداريين. إنّ التذكير بطبيعة النظام الإيراني الشمولي المتمتّع بهيكلية دينية مذهبية تُعتبر معقل شرعيته مهمٌ لموضوعنا، لأنّ تساوي الحجمين التركي والإيراني قد يدفع إلى الاستنتاج الخاطئ في أنّ جهازي الحكم فيهما متساويان من ناحية قدرة التحرّك على المستويين الداخلي والإقليمي.

نظام الحكم التركي نظامٌ دِمقراطي على النحو الليبرالي، وخاضعٌ لمزاج المصوّتين الذي يتعرّض لذبذبات حادّة ويتأثّر بالإعلام العالمي.

وأولاً وآخراً، نظام الحكم التركي نظامٌ دِمقراطي على النحو الليبرالي، وخاضعٌ لمزاج المصوّتين الذي يتعرّض لذبذبات حادّة ويتأثّر بالإعلام العالمي. وفي الدول العظمى التي لها نفوذ عالمي لا يؤثر المزاج الشعبي على القرار السياسي في الأمور الفاصلة، وما تفقده مؤقتاً في ناحية تفصيلية تعوّضه كسباً في ناحية أخرى. أما الدول التي هي في بدايات انطلاقتها فيمكن أن يقود الهوى الشعبي إلى خساراتٍ فادحة، ولا سيما إذا كان هذا الهوى عرضةً لتأثيرات خارجية إقليمية أو دولية.

وينسى كثيرٌ من الناس أنه ليس عند حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أكثرية مطلقة في البرلمان، والحزب بحاجة دوماً إلى من يتحالف معه، ويتحالف معه قوميون وليبراليون وأصحاب أعمال. وثمة قوى عَلْمانية متمثلة في حزب الشعب الجمهوري الذي كان قد

أسسه أتاتورك (CHP) تتربّص بالنظام الحاكم وتعمل ضدّه. وإذ تعلو وتهبط شعبية أي حزب حاكم، ثمة قسمٌ ثابتٌ من الشعب التركي معادٍ وكارهٍ للحزب ذي التوجه الإسلامي مهما عمل وأنجز. وربما يبلغ حجم هذه الكتلة العلمانية المعادية عداءً كاملاً خُمس الكتلة الانتخابية. ويشار إلى أنه تتمتّع هذه الكتلة بدعمٍ دولي، ولا تفتأ الدول الأوروبية محاولة الالتفاف على الإنجاز التركي ما استطاعت. والمواقف الأوروبية والأمريكية من أحداث حديقة غِزي فيها دلالة بالغة، سواءً في مواقفها الرسمية أو التغطية الإعلامية المنحازة.

كما أنّ حزب العدالة والتنمية (AKP) ليس حزباً متراصّاً مؤلّفاً من توجّه إديولوجيٍ واحد، بل نجد توجّهات متعددة ربما نستطيع تشخيصها في ثلاثة: الأول هو توجه مجموعة ذات ذهنية فقهية، وهي مجموعة صغيرة ومؤثرة نسبة إلى حجمها. التوجه الثاني هو توجّه حركيّ يعكس مناخ الجامعات ويعطي الأولوية للأبعاد المحلية وله موقف نقدي من التجربة الغربية، ويعتبر هذا التوجّه ركيزة الحزب. التوجه الثالث هو توجّه المرونة الاستراتيجية، ويغلب على أعضائه التجربة العالمية والدراسة في الجامعات الغربية.

وثمة تحدٍّ جديد يواجه حزب العدالة والتنمية الحاكم من صديقٍ أصبح معادياً. ففي حين أنّ التيار المحافظ –بجملته– كان وراء النجاحات المتتالية لحزب الـ AKP في الانتخابات، إلا أنّ حركة الخدمة (Hizmet) بزعامة فتح الله غولن ازداد رفضها لسياسات حزب العدالة والتنمية ولرئيس الوزراء طيّب أردوغان. ولقد انزاحت العلاقات بين جماعة غولن وحزب العدالة والتنمية من موقف التفاهم ودعم الجماعة الحزب في الانتخابات إلى موقع العداء الصريح، بما في ذلك دعاء غولن على حزب العدالة بالثبور ولعن رئيس وزراء الدولة علناً. وتعترض جماعة غولن على الحزب الحاكم في خمسة مواقف سياسية رئيسة: (1) برود الحزب في محاولته الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ (2) وعداؤه لإسرائيل؛ (3) ومناصرته لقوى الثورة العربية بدل النأي بالنفس؛ (4) وعدم المراعاة الكافية للأقلية العلوية التركية؛ (5) وما يرونه ليونةً في التعامل مع الكُرد وحزبه المسلّح. وتضغط جماعة غولن على الحكومة من خلال نفوذ الجماعة القويّ في القضاء والشرطة. ومن ذلك مثلاً استغلال محاكمة العسكريين الانقلابيين للنيل من شخصيات عسكرية هي داعمة لحزب العدالة والتنمية بناءً على تهمٍ واهية. وما كان لحزب العدالة والتنمية أن يتحمّل تدخّلات الجماعة بعد أن تجاوزت تصرّفاتها المساحات الاجتماعية ونفذت إلى ساحة القرارات السيادية. وتتحدّد إشكالية مواقف جماعة غولن ليس في أنها رافضة لسياسات حزب العدالة والتنمية فحسب، وإنما أنها تعمل خلسةً وليس من خلال حزبٍ سياسي يمكن أن يكون مسؤولاً عن تصرّفاته.

ولقد كانت براعة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الإرث الوطني التركي بواقعية والابتعاد عن ردود الأفعال. فنجح النظام الحاكم في حلحلة كثيرٍ من عُقد النظام التركي على المستويين السياسي والثقافي. غير أنه ما زال إرث الدولة العَلْمانية المستأسدة فاعلاً، وما زال قسمٌ كبيرٌ من الإعلام بيد التوجهين القوميّ والليبراليّ، وجرى تحييد هذين التوجهين فقط ولم ينضج بعدُ إعلامٌ بديل. وربما لا يعبّر عن ذلك مثل كون انتقاد أتاتورك ما زال ممنوعاً، وما زالت المناهج المدرسية تعظ الطلاب بعظمة أتاتورك ودوره في التاريخ التركي؛ ولقد أجريت تعديلات على الوضع بعد التوقيع على حزمة الإجراءات الديمقراطية في الشهر العاشر من هذه السنة 2013 وإعطاء مزيد من الحريات للأقليات وتخفيف القيود على مظاهر التديّن وإلغاء تمجيد أتاتورك في تحيّة العلم في المدارس الابتدائية.

كانت براعة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الإرث الوطني التركي بواقعية والابتعاد عن ردود الأفعال.

وكان التمكّن النسبي لحزب العدالة والتنمية قد تحصّل من خلال تطورين على المستوى المؤسسي. أولهما، زعزعة قبضة الجيش على الحكم وإرسال رتبٍ عالية منهم للمثول أمام القضاء منذ سنة 2008 بسبب تخطيطهم لانقلابٍ يعارض الأسس الديمقراطية (قضية الأرغينيكون)، إلى جانب الاعترافات التي أظهرت

جرائم الجيش ضدّ المدنيين الكُرد. وثانيهما هو إزاحة غلاة العَلْمانيين من سدّة القضاء، الأمر الذي اكتمل في نهاية سنة 2010، وتوّج ذلك بتعديلات دستورية جرى عليها استفتاء شعبي في تلك السنة، وتمّت زيادة أعضاء المحكمة العليا إلى 17 عضواً بالإضافة إلى تحديد سنين خدمة القضاة، كما أُعطي الرئيس دوراً أكبر في اختيار القضاة. ومن أهمّ التعديلات اشتراط موافقة ثلثي القضاة أعضاء المحكمة لحلّ الأحزاب السياسية.

ويلفت النظر إلى أنّ القانون التركي يسمح لهيمنةٍ كبيرة للدولة ومؤسساتها، استمراراً لطبيعته الأتاتوركية ولمركزية قراراته. واستغل الحزب الحاكم ذلك لتحجيم نشاط العَلْمانيين، مثلما استغلّ قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي لتأكيد الحريات وتقليص نفوذ العسكر. كما تمكّن من خلال الاستثمار الاقتصادي في منافذ إعلامية كفّ شرّ خطابها المغرض الذي يتماهى مع خطاب القوى الدولية.

ولكن لم يركن الحزب إلى الطبيعة العدوانية للقانون، فلن يفلح ذلك على المدى البعيد؛ بل حاول أن يفتح صفحةً جديدةً في تاريخ تركيا من خلال الإصلاح الدستوري. غير أن جهوده تعرّضت في هذا المضمار إلى خيبة أمل كبيرة بعد فشل اللجنة الدستورية المشتركة في الشهر الحادي عشر من هذه السنة 2013. ويقدم د. بشير نافع مناقشةً ممتازةً لقصة فشل التوصّل إلى دستور توافقي ألخّصها فيما يلي: فلم يُرد حزب العدالة والتنمية أن يشكّل لجنة دستورية بحسب الأوزان الحزبية لتعمل على تطوير مسودة يجري عليها التصويت الشعبي، لأن الدستور في هذه الحالة سوف يخضع لمزاج المصوتين، وربما ينال موافقة أغلبية طفيفة، مما يُضعف الإجماع الوطني على الدستور. ولذلك عمد الحزب الحاكم إلى تبني المدخل التوافقي، حيث تشارك الأحزاب الأربعة الموجودة في البرلمان التركي بشكل متساوي في تطوير الدستور، وهي: حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP)؛ وحزب الشعب الجمهوري (CHP)؛ و الحزب القومي (MHP)؛ وحزب السلم والديمقراطية (BDP) الكردي، وهو الذراع السياسي للميليشيا الكردية العسكرية باسم حزب العمال الكردستاني (PKK). ولقد كان في التمثيل المتساوي بأربعة أعضاء من كل حزب في اللجنة الدستورية لفتةٌ بالغةٌ لحسن النوايا من قبل حزب الأغلبية (حزب العدالة والتنمية)، إذ أعطى أحزاباً تملك وزناً تمثيلياً ضئيلاً نفس الثقل الذي أعطاه لنفسه، ولا سيما أنّ القرارات تخرج بالتوافق. غير أنه وبعد سنتين من التداول، لم يتمّ الاتفاق إلا على 60 مادة من أصل أكثر من 172 مادة خاضعة للنقاش.

ويشرح نافعٌ بوضوح أسباب تعثّر عمل اللجنة الدستورية فيقول: "حزب السلم والديمقراطية الكردي أراد دستوراً ينتقل فيه التوكيد [على] الهوية التركية، وأعبائها القومية، إلى التعددية الإثنية والحقوق الثقافية للمجموعات السكانية المختلفة ضمن الشعب التركي، وأن يعزّز استقلالية الإدارات المحلية ويقلّص دور الدولة المركزية. في المقابل، أراد الحزب القومي، المسكون بهاجس المؤامرة على وحدة تركيا والمتخوّف من خطوات المصالحة الحثيثة في المسألة الكردية، الحفاظ على مواد الهوية التركية كما هي، والابتعاد عن كل ما قد يُضعف سلطة الدولة المركزية. أما حزب الشعب الجمهوري، الذي يرى نفسه وريث الكمالية والذي حكم تركيا منفرداً منذ تأسيس الجمهورية وحتى 1950، فيلتقي مع القوميين في المخاوف من تراجع مقوّمات الهوية التركية، ولكنه أكثر اهتماماً بالمواد المتعلّقة بعَلْمانية الدولة ودورها في فرض القيم العَلْمانية على المجتمع، وإن بقوة القانون والسلطة. وفي الوقت الذي لعب ممثلو العدالة والتنمية دوراً توفيقياً بين توجهات الأحزاب الثلاثة الأخرى في اللجنة، وعملوا على أن تخرج مسودّة الدستور الجديد متّسقة مع مشروع الإصلاح الشامل الذي تقوده حكومة الحزب منذ عشر سنوات، فقد سعوا إلى أن يتضمّن الدستور إعادة نظر في بنية الدولة التركية، ونقلها من النظام البرلماني إلى نظام رئاسي أو برلماني رئاسي مختلط. يجادل العدالة والتنمية بأن الصعود الاقتصادي المطرد لتركيا واتساع دورها ونفوذها، إقليمياً ودولياً، يتطلب مؤسسة رئاسة أكثر فعالية وتأثيراً في تقرير توجهات البلاد وسياساتها؛ بينما يرى الحزبان المعارضان الرئيسيان، الشعب الجمهوري والقومي، أن التصور الذي يتبنّاه العدالة والتنمية لبنية الدولة لا يستهدف سوى التمهيد

لتولّي إردوغان رئاسة تنفيذية للجمهورية في العام المقبل، بصلاحياتٍ واسعة، والاستمرار في حكم البلاد لثمانية أعوام أخرى، من القصر الرئاسي هذه المرة"[3].

ولقد قام حزب العدالة والتنمية مؤخراً بمراجعاتٍ لترسيخ إمساكه بالمؤسسات الحكومية بعدما تعرّض لالتفافاتِ جماعة غولن، والتي يُعتقد أنّ لها تحالفاتٍ مريبة داخليةٍ وخارجيةٍ. ولا يمكن الوثوق السادر بعجز القوى العَلْمانية، تلك القوى المتحالفة مع جيشٍ تملؤه الحسرة على اضمحلال نفوذه. فثمة جهودٌ عالميةٌ تحاول اقتناص الفرصة للعودة بتركيا إلى القفص العَلْماني، ولا سيما بعد التغيّرات الإقليمية نتيجة الثورة السورية والتفاهم الأمريكي الإيراني. وإذ ارتفعت فرصة إمكانية القيام بانقلابٍ عسكري نتيجة الانزياحات الإقليمية الأخيرة، فإنه ما زال بعيد المنال بسبب الاستقرار المؤسسي النسبيّ وبسبب نضوجٍ نسبيّ في الثقافة السياسية في تركيا. وإذا نجح حزب العدالة والتنمية تجاوز التحدّيات الأخيرة واحتواء تداعيات الفضيحة المالية وإظهارها أنها لا تعدو كونها محاولات طعنٍ من الخلف وتآمر خارجي بحكم وجود شخصيات إيرانية متورّطة، فإنه سوف يزداد تمكّناً وسيستطيع عندها متابعة مسيرة الإصلاح الداخلي ومتابعة ترتيب أوضاع علاقاته الخارجية التي أضحت في غاية التشابك في سياق هو في انزياح مستمرّ.

والخلاصة، يصعب فهم سياسات تركيا تجاه سورية والبلدان العربية بدون استحضار نسبيّة تمكّن حزب العدالة والتنمية والتحدّيات الداخلية والخارجية التي يواجهها. فلا بدّ له من الاستمرار في الإنجاز التنموي، ذلك الإنجاز الذي يمكن أن يهدّده انطباع تراجع الاستقرار في تركيا. كما على الحزب التعامل الدقيق مع الواقع الإقليمي في سياق الثورة في سورية، ذلك السياق الذي مالت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران بعد عامٍ تقريباً من تهميش الدور التركي ومحاصرته. وصحيح أنّ الأحزاب المنافسة أضعف بكثير من حزب العدالة والتمنية، والمعارضة التركية العَلْمانية متبعثرةٌ ولا تملك عمقاً شعبياً، إلا أنه ليس من عاقلٍ في الحقل السياسي يمكنه الركون إلى شعبيّته أو الظنّ بأنها لا يمكن أن تهتزّ. وثمة حراك يتشكّل هو ليبرالي ويساري ويتزعمّه حزب الشعب الجمهوري ويحشد له تأييد فرقة إثنية، ألا وهي العلويين التُرك. أما الكُرد فيصوّت معظمهم لحزب العدالة والتنمية لا للحزب الكردي (حزب السلم والديمقراطية BDP)؛ وفي المنطقة الغربية يصوّت حوالي 80% من الكرد لصالح حزب العدالة والتنمية، وفي المناطق الأخرى النسبة حوالي 60%. وعملياً، الحزب الوحيد الذي يمكن أن يضرّ حزب العدالة والتنمية هو الـBDP ونظيره العسكري الـPKK. فالكُرد يمثلون طرفاً مهماً للمعارضة يحاول الحزب الحاكم استمالتهم، ويستند نجاحه جزئياً إلى طريقة تعامله مع القضية الكردية ولو لم تكن تسرّ القوميين وتيار غولن. وهذه أحد أوجه المعادلة الصعبة التي يواجهها الحزب، إذ أنه لا بدّ له من مراعاة التوجهات القومية التي ترفض التساهل مع القوى الكردية.

ومن ارتكازات الحزب الحاكم بُعدٌ خلقي، إذ قامت إدارته بقطع دابر الفساد الذي كان مستشرياً في الحكومات السابقة. هذا بالإضافة إلى التنمية السريعة التي حقّقتها تركيا والوفرة التي شعر بها المواطن والتحسّن الفائق في الخدمات. وسنشير إلى البُعد الاقتصادي التنموي في فقرة منفصلة.

---

3 . بشير موسى نافع. "نهاية حلم الدستور التوافقي في تركيا". القدس العربي، 27/11/2013.

ثانياً. القضية الكردية

ساهمت الثورة في سورية في تحريك قضية الكُرد في تركيا، وما كان المدخل التركي للمسألة السورية إلا وأن يشمل القضية الكردية المتأزّمة في هذا البلد. وترجع أهمية المسألة الكردية في تركيا إلى أنّ الكُرد ظُلموا فيها. ولقد أصبح قسمٌ كبيرٌ من الشعب التركي –ولا سيما مع التهذيب الجاري للنزعة القومية التركية– يشعر بعدم الارتياح لهذا ويريد أن يصحّح الخطأ التاريخي. ويشكّل الكُرد حوالي خمس سكان البلد وليسوا حفنة قليلة، وهم موزّعون في أنحاء تركيا ولهم تركّز في الجنوب الشرقي، وأكبر تجمعٍ لهم هو مدينة استنبول.

ومما له صلة بموضوعنا أنّ للقضية الكردية في تركيا اتصالاً بالقضية الكردية في كل بقاع كردستان في العراق وإيران وسورية. كما أنّ الحزب الكردستاني أثبت مقدرته على الاستمرار بنشاطه العسكري واستحالة استئصاله، ولا سيما أنه يستطيع أن يلعب على أوتار التناقضات الإقليمية. ولقد تسبّبت أعمال العنف التي قام بها الحزب الكردستاني –حسب الأرقام التركية الرسمية– بحوالي أربعين ألفاً من الضحايا التُرك. غير أنّ النظام التركي –بإمرة الضباط التُرك الذين أصبح بعضهم معزولين أو تحت طائلة المحاكمة– تسببوا في تدمير أربعة آلاف قرية كردية وتهجير ما يقارب نصف مليون كردي أو أكثر. ولا يمكن لنزاعٍ مثل هذا له أُسسه الاجتماعية أن يُحسم بالقوّة وحدها، ولا سيما أنّه يبلغ طاقم الحزب الكردستاني عشرة آلاف مقاتل نصفهم في تركيا ويتحرّكون في مناطق جبلية يصعب السيطرة عليها. ويضاف إلى ذلك وجود جهات خارجية تقوم –بحسب الرياح السياسية– بدعم الكردستاني بما في ذلك سورية وإيران وإسرائيل.

وهذا هو ما توصّل إليه النظام التركي وتلقى القبول الشعبي، وتركيا اليوم تقوم بمساومة تاريخية للتصالح مع الحزب الكردستاني والعفو عن مقاتليه مقابل وضع السلاح وإنهاء العمل المسلح. وبرغم العراقيل التي سترافق هذه المصالحة، وانتكاساتٍ بين الفينة والأخرى، ثمة مصلحة مشتركة في تطبيع الأمور. وكما سبق ذكره، للكُرد في تركيا حزبٌ سياسيٌ مشارك في الحكم مقابل الحزب الكردستاني الذي هو ميليشيا عسكرية في حقيقته. وربما لا يوافق عامة الكُرد على أسلوب الأعمال التخريبية للحزب الكردستاني، ولكنهم يتعاطفون مع القضية التي يرفع شعارها، كما يتعاطفون مع هدفه في إنشاء كردستان، وعادت شعبية قائده المعتقل أوجولان إلى الظهور.

ولقد حرّك انقداحُ الثورة في سورية كوامن القضية الكردية في تركيا وزاد في مقدرتها على المناورة وفتح لها فرصةً حقيقيةً لحراكٍ قوميٍ سياسيٍ لم تكن تحلم بها. ومن قبلُ اتخذت القضية الكردية في تركيا بُعداً جديداً بعد غزو العراق حين تمتّع الإقليم الشمالي فيه بدرجةٍ عاليةٍ من الاستقلالية. واستثمرت تركيا في هذا القطاع الشمالي مبالغ ضخمة، وأصبح اقتصاده متكاملاً مع الاقتصاد التركي، ومتّن الحكم التركي علائقه السياسية مع القطاع الشمالي للعراق بكرده وبعربه السنّة أيضاً.

إذاً يمكننا التأكيد بأن مفتاح سورية بالنسبة لتركيا هو القضية الكردية، فلا يُعقل أن تهمل القيادة التركية القضية الكردية وهي تتعامل مع المسألة السورية، ولا سيما أنّ أي تغيير في سورية سوف يصل إلى داخل تركيا عبر القناة الكردية.

حرّك انقداحُ الثورة في سورية كوامن القضية الكردية في تركيا وزاد في مقدرتها على المناورة وفتح لها فرصةً حقيقيةً لحراكٍ قوميٍ سياسيٍ لم تكن تحلم بها.

إنّ انعكاسات العلاقة الكردية-التركية على سورية انعكاسات ذات أهمية. فالتكامل بين الشمال العراقي وتركيا يتسارع وأصبح حقيقة واقعة. كما أن البرزاني القائد التقليدي أضحى على علاقة وثيقة مع أنقرة. وإنها لمن مفارقات التاريخ أن يكون مدخل تحقيق الحلم القومي الكردي هو تركيا لا غيرها. غير أنّ تركيا سوف تكون حريصة جداً في تصميمٍ خاصٍ للعلاقة مع كردستان العراق وكردستان تركيا. وسوف تحرص القيادة التركية في تعاملها مع المنطقة الجنوبية الشرقية في أن تكون تبعيّتها كاملة للمركز في أنقرة، وذلك مقابل الاعتراف بالحقوق الثقافية ومقابل فسح مشاركةٍ أكبر في الحياة السياسية التركية. وإذا استمر حزب العدالة والتنمية في السلطة واكتمل تمكّنه، يتوقع أن يسير باتجاه ترتيبة لامركزية مع الكرد، ولقد استعمل إردوغان لفظة كردستان ولفظة الملّة في خطبة له؛ ولكن سوف تراقب أنقرة مسيرة الإدارة الكردية مراقبة حثيثة.

وليس من غير المتوقّع أن تتطوّر المطالب الكردية تدريجياً باتجاه صيغة فدرالية صلبة محكمة الصلة بالمركز. وإذا استمر حزب العدالة والتنمية في الحكم، فليس مستبعداً منح مثل هذه الصيغة، ولكن بعد عقدٍ من الزمن يكون فيه هذا الإقليم الفدرالي قد رسّخ علاقته مع المركز وقبِل بشروط اللعبة السياسية قبول رضى وليس قبول اضطرارٍ كما هو الحال الآن. وسيكون مدخل هذا الارتباط الوثيق أمرين: الاستثمارات الضخمة التي ضختها الحكومة التركية في أرض الكُرد، ورفع العوائق لمشاركة الأحزاب الكردية، إذ أنّ الحدّ الأدنى من الأصوات اليوم لمشاركة الأحزاب في البرلمان هو 10%.

أما كُرد سورية فقد تهلّلت في مخيّلة تجمعاتهم في الشمال السوري فكرةُ كردستان، وصار حلم الاستقلالية النسبية أو الحكم الذاتي أقرب إلى إمكانية التحقق. وهو ما شاهدنا تطوّره أخيراً بقوة السلاح الذي استغلّ الفراغ الموجود في الساحة، ولعب على حبلين: حاجة النظام السوري لخدمات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في قمع الثورة ومحاربة فصائل الكتائب والجيش الحر من جهة، ورغبته في الضغط على تركيا من جهة أخرى.

ثالثاً. العلويون التُرك

هناك فرقتان مذهبيتان في تركيا، العلويون والنصيريون، لهما موقع اجتماعي سياسي خاص، وكلا المجموعتين تركٌ من ناحية الجنسية، غير أنّ النصيريين ذوو أصل عربي وفيهم بعض الكُرد. وكانت هاتان المجموعتان هامدتين، غير أنه ازداد تحرّكهما حديثاً بسبب تنامي الأجواء الدِمقراطية في تركيا وبأثرٍ من الثورة في سورية. وصحيحٌ أنّ القضية الكردية بالنسبة للتُرك أكثر إلحاحاً بكثيرٍ من قضية العلويين والنصيريين التُرك، إلا أنّ أنقرة تخشى أن تقود التطوّرات الداخلية والإقليمية إلى قدح تحركات مفاجئة بين هاتين المجموعتين. وليس معروفاً عدد العلويين التُرك في تركيا، ولكنهم يشكّلون كتلةً كبيرة ربما تصل نسبتها إلى عشرة بالمئة من السكان أو أكثر؛ والشائع أن عدد النصيريين التُرك في تركيا يبلغ حوالي نصف مليون، وتتركّز سكناهم في إقليم اسكندرون.

ومن ناحية مذهبية وثقافية، يختلف العلويون التُرك عن النصيريين التُرك الذين هم من أصلٍ عربي. ولمذهب العلويين التُرك طقوسٌ تصوّفية ويمارسون في مجالسهم الدينية نوعاً من التراتيل مع الغناء والمزامير. ومثل غيرهم من الأقليات الدينية المنعزلة، يعانون من عقد المظلومية التاريخية. ويرجع كره العلويين الترك للتوجه التركي العثماني إلى أيام الصفويين حيث ناصرهم علويو تركيا، الأمر الذي اعتبره العثمانيون خيانةً عظمى. وكان الشاه إسماعيل (وهو من أصلٍ تركي) قد تبنّى ضرباً من التشيّع في أقصى المغالاة، وجعله الدّين الرسمي للدولة، وحوّل سكّان إيران الذين كانت أغلبيتهم من السنة إلى التشيّع؛ وكان ثمة علويون ترك (قِزِلباش) في صفوف قوّات الشاه الصفوي. وبرغم أنّ العثمانيين قبلوا بفرق الغلاة في إمبراطوريتهم، إلا أنّ التبشير الصفويّ في صفوف العلويين الترك أثار العثمانيين، ولا سيما أنه كان للعلويين (وخاصة البكداشيين) حضور في الجيش التركي. وبعدما هزم الجيشُ العثماني الجيشَ الصفوي، قام السلطان سليم الأول بضرب العلويين التُرك وطرد بعضهم، فتوجهوا إلى أذربيجان. ولذلك يصرّح العلويين التُرك اليوم بكرههم للسلطان سليم الأول وغيره من السلاطين (مثل سليمان القانوني)، ويدّعون احترامهم لبعض السلاطين الآخرين.

وعلينا ألا نستحضر الماضي بأكثر مما تستحقّ تأثيراته، فثمة واقع جديد له آثار حاسمة منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة. ولقد جرت حديثاً تغيّراتٌ كبيرةٌ في الكتلة السكانية من العلويين. ففي السابق غلبت الريفية والطرفيّة على العلويين التُرك إلى أن اجتذبهم النمو الاقتصادي في العقد الأخير وتوجهوا نحو المدن استجابةً للطلب على العمالة. وتمخّض عن هذا تغيّرٌ ثقافيٌ ومغادرةٌ لبساطةِ العيش وميلٌ نحو علمانيةٍ تدعو إليها نخبهم السياسية. وجرى طرح شعار (علويون بلا عليّ) تأكيداً على الدفع باتجاه هويةٍ إثنيّةٍ ليس لها إلا رمزية دينية فحسب.

ومطالب العلويين ليست قومية ولا تعدو أن تكون مطالب ثقافية يسهل التعامل معها من خلال حقوق المواطنة. والسياسة التركية حريصة على عدم تحرّك عنصر مناوئٍ جديدٍ يضيف إلى التحدّيات التي تواجه حكمها الفتي. غير أنّ حزب الشعب الجمهوري (CHP) نجح في استقطاب العلويين، وهو حزب أتاتورك العَلْماني. وبديهة، يرجو كلٌ من نظاميّ إيران وسورية استغلال العلويين التُرك سياسياً، ولكن قدرة العلويين محدودة في ذلك فتشكيلهم السياسي ما زال ضعيفاً، ودعاوى المظلومية التي يردّدونها ليس لها صدى شعبياً، بل هي أقرب أن تكون إدانةً لهم. فالقمع الذي تلقّوه على يد السلطان سليم كان بسبب مناصرتهم ووقوفهم مع الصفويين، ولا ينكر العلويون هذا. غير أنّ من شواهد بداية تحوّل العلويين من السكون إلى المعارضة مشاركتهم بكثافةٍ في مظاهرات حديقة غزي في صيف 2013، وكان الأربعة الذين قضوا في هذه المظاهرات هم من العلويين. كما جرى ارتفاع مسموع للصوت العلوي التركي في سياق التعامل مع حزمة الإصلاحات الدِمقراطية التي أُطلقت في الشهر العاشر من سنة 2013. أي أنه يمكننا التأكيد على أنّه سوف يكون العلويون سنداً صلباً لحزب الشعب الجمهوري (CHP) برئاسة كمال كليجدار أوغلو (العلوي التركي)، ذلك الحزب الذي ما زال يتربّص الفرصة ليُعيد تركيا إلى القفص الأتاتوركي.

الكتلة الثانية التي تشكّل قلقاً للإدارة التركية هي كتلة النصيريين، وهم المواطنون التُرك امتداد نصيريّ سورية. وتتركّز سكناهم في ولاية هاتاي في لواء اسكندرون، ويقال إنّ عددهم نحو 400 ألف أو نصف مليون. ومجموعة النصيرية هذه أكثر هامشية من أقرانهم العلويين التُرك الذين يُكنّون مشاعر قومية تركية. كما تعزل عربيةُ النصيريين التُرك ولكنتُهم عن القبول الكامل في تركيا. ويشار إلى أنه ليس لهم –إلى الآن– صلات اجتماعية مع العلويين الترك، مما يُضعف فرص تنسيق العمل السياسي المشترك. ويصرّح النصيريون التُرك بتأييدهم للنظام في سورية ولا يخفون ذلك، وقاموا فعلاً بمساعدةٍ غير مباشرة للنظام السوري، وحركتهم مستوعبة إلى الآن ولا يتوقّع أن تلتهب إلا في حالة مشاركة القوّات التركية في عملٍ عسكريٍ مباشرٍ في سورية، وهو الأمر غير الوارد إطلاقاً.

رابعاً. الأوجه المتعارضة للنمو الاقتصادي

لا يخفى أنّ التنمية الاقتصادية المذهلة لتركيا كانت من أهم ركائز شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP). فقد تضاعف متوسط الناتج المحلّي الإجمالي أكثر من أربعة أضعافٍ في العقد الماضي. وقدّمت الحكومة للمواطن خدماتٍ جليلةٍ لعلّ من أهمها نظامٌ صحيٌ جيّد، ناهيك عن التحسين الفائق في المواصلات والطرق. غير أنه ليس ثمة نموٌ اقتصادي صاعدٌ باستمرار، بل الاقتصاد دوماً عرضةٌ للتأرجح، ولا بدّ أن يصيبه تباطؤٌ أو هزاتٌ أو انكماش. وهذا الأمر أكثر احتمالاً لاقتصادٍ على الطريقة الرأسمالية شديدة الانفتاح، وهو ما تبنّته تركيا. وهنالك انتقادات للسياسة النقدية لتركيا وضرورة مراقبة النمو كيلا يفضي إلى التضخّم. كما أنّ تراجع النمو الاقتصادي لتركيا بعد الثورة السورية وما رافقها من تغيرات إقليمية يشكل مصدر إحراج كبير. ومما يعني ذلك أنّ هنالك مخاطر منشؤها اقتصادي لا سياسي تحيط بتمكّن الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية.

ثمة مفارقة في استناد الشرعية السياسية للحزب الحاكم على التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الخدمات والاستهلاكيات، إذ تولّد هذه التنمية توقّعاتٍ بين الشعب لا يسهل تأمينها.

وثمة مفارقة في استناد الشرعية السياسية للحزب الحاكم على التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الخدمات والاستهلاكيات، إذ تولّد هذه التنمية توقّعاتٍ بين الشعب لا يسهل تأمينها. كما أنها –تحديداً– تحفز ذوقاً حداثياً ورغبةً استهلاكيةً لا تتناسب مع الحزم السياسي المطلوب في مواجهة التهديدات الخارجية. وليس مفاجئاً أن يكون 70% من الشعب التركي معارضاً لتدخّل تركيا في سورية على نحوٍ مباشر، ومردّ ذلك جزئياً هو الخوف على ذهاب ما تنعّم به الشعب مؤخراً أو على تراجعه.

وإنّ الأنانيات الفردية التي يفرزها النسق الاستهلاكي لتُضعف الهمّة على التضحية من أجل هدفٍ أبعد، كما يدفع هذا النسق إلى تشكّل نرجسيةٍ ديمقراطية ومطالباتٍ بحقوقٍ فئويةٍ لا تناسب الدول النامية. ومن وجهٍ آخر، تساهم النزعة الاستهلاكية للاقتصاد التركي في تعلّق الشباب الناشئ بمتاع الحياة وفق نسق أخلاق الحداثة، مما يحاصر توجّه المحافظة، تلك الخصلة الثقافية التي تساند الحزب والتي تفوق في وزنها الانتخابي الوزن الديني البحت. ونلاحظ مثلاً –بحسب مركز بيو الأمريكي للدراسات– أنّ شعبيّة الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا قد تراجعت كثيراً في السنين الأخيرة، غير أنّ 38% من التُرك الذين أعمارهم بين الـ 18 و 29 لهم موقف محبّذ لأمريكا مقابل 8% للذين هم في عمر الخمسين أو أكثر.

وثمة مسألة يصعب على الشعب إدراكها، وهو أنه لا يمكن للرغد الاقتصادي التركي أن يستمرّ إذا لم تُثبّت الدولة نفسها في محيطها الإقليمي؛ ولكن إثبات النفس يحتاج إلى رصد ميزانياتٍ للمواجهة الخارجية تحدّ من الرفاه. وهذا الوجه هو من أهم الفروق بين تركيا وإيران، سواءً من ناحية استناد الشرعية السياسية لإيران –جزئياً– على أساس ثوري، أو الأساس المذهبي الذي هو مهم جداً لقطاعٍ واسع من الإيرانيين، أو من ناحية اعتماد اقتصاد إيران على النفط. والأنظمة البرلمانية التي تعتمد اقتصاداتها على المصادر الطبيعية لا تقع تحت مطالب شعبوية قوية من نوع المطالب الشعبوية لاقتصاد السوق الذي تعتمد فيه واردات الدولة كليةً على نشاط الاقتصاد المدني. وعندما يكون هنالك إدارة حكيمة، توفّر الموارد الطبيعية عوائد تستطيع الدولة توظيفها في مشاريع خاصة (أما وجود هذه الموارد مع غياب وجود تمثيل شعبيّ فيحوّل العلاقة بين الحكم والشعب إلى تمنّن من طرفٍ ومطالبةٍ تواكلية من طرف آخر). وطبعاً، يتعرّض الاقتصاد الريعيّ للهبوط والصعود نتيجة تغيّر أسعار المواد الخام، غير أنه ما لم يشتطّ التخطيط الاقتصادي في الاتكال على السعر العالي للمواد الأولية فإنه يستطيع تأمين استمرارية واثقة.

والأنظمة البرلمانية التي تعتمد اقتصاداتها على المصادر الطبيعية لا تقع تحت مطالب شعبوية قوية من نوع المطالب الشعبوية لاقتصاد السوق الذي تعتمد فيه واردات الدولة كليةً على نشاط الاقتصاد المدني.

ولقد سبق التنبيه إلى أنّ الرغد الاقتصادي التركي استفادت منه الأقليات، وإذ واسى هذا النمو الكُرد فإنه أيضاً ساعد في إخراج كثير من العلويين التُرك من هوامش المجتمع ومكّن أن يكون لهم صوتٌ في سياق الإصلاح الدِمقراطي.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر اعتماد الاقتصاد التركي على الاستثمارات الخارجية، حيث يصبّ في سوق أسهمها حوالي أربعين مليار دولار سنوياً. وعماد هذا هو استقرار تركيا ووجود مقوّمات النمو من ناحية النضوج المؤسسي وتوافر المهارات. ويمكن لما يجري في سورية أن يهدّد استقرار تركيا، فتُحجم عنها الاستثمارات. هذا صحيح سواء من ناحية تدخل عسكري تركي أو من ناحية عودة القلق في العلاقات مع الكُرد.

خامساً. الطاقة

تركيا بلدٌ فقيرٌ في مصادر الطاقة، وشيء من التفصيل في هذا يوضح حجم المأزق التركي في التعامل مع القضية السورية. وحيث أنّ معظم احتياجات تركيا للطاقة تأتي من روسية وإيران، فإنّ ذلك يضع حدوداً لمدى المبارزة السياسية بين تركيا من جهة وبين المصدرين من جهة أخرى. ويا لها من مفارقة في أنّ تركيا التي تسعى لتحجيم الثقل الإيراني في سورية ليس لها خيار إلا أن توفّر موارد مالية لهذه الدولة المنافسة مقابل ما تستورده منها.

ويشكل تأمين الغاز تحدٍّ أكبر من تأمين النفط، إذ أن الثاني متوافر في السوق الحرّة العالمية على نحوٍ أكبر. وتستورد تركيا 60% من احتياجاتها من الغاز من روسيا و 20% من إيران، وكانت تركيا معفيّةً جزئياً من الحصار الأمريكي الاقتصادي لإيران بسبب عدم توافر البدائل لتركيا لتأمين احتياجاتها، ولم تستطع تركيا الالتزام حتى بهذا الحدّ بسبب حاجتها الماسّة. وسوف يزيد حرص تركيا على الطاقة

النظيفة من احتياجاتها للغاز. ولسدّ باقي حاجتها من الغاز، يصل الغاز السائل إلى تركيا من الجزائر و نيجريا و قطر، و بكمياتٍ أقل من النرويج و مصر ، مما يغطي 12% من حاجاتها[4].

أما النفط، فتركيا استقبلت يومياً 100.000 برميل من الخام من إيران في سنة 2013، وكانت قد خفّضت واردتها في الشهر الثاني من سنة 2012 من نسبة 43% من احتياجاتها إلى 19%، وحاولت التعويض عن ذلك بزيادة وارداتها من نيجيريا و العراق و روسية و ليبيا[5].

ومن أكثر موارد النفط تعلّقاً بالسياسية والعلاقات الإقليمية نفط كردستان العراق. ولقد قامت تركيا باستثمارات في البنية النفطية للإقليم الكردي في العراق من أجل استيراد النفط منه، وسيتمّ الانتهاء من الأنبوب الواصل بين كردستان وتركيا أوائل سنة 2014، وبذلك تستغني عن النقل بالشاحنات. وبغض النظر عن كون هذا الخط عرضة للتخريب، فإنه يقدح مشكلة سياسية مع بغداد. فبحسب الدستور العراقي، حصة الإقليم الكردي من عائدات النفط هي 17%، على أن تتمّ موافقة بغداد على أي تصديرٍ من ناحية الكُرد، وعلى أن تمرّ كل العائدات عبر الخزينة العراقية. غير أنّه إذا طالبت بغداد بعوائد نفط الإقليم الكردي، فعليها تعويض المليارات التي صُرفت لبناء منشآت النفط واستخراجه من هذا الإقليم –باستثمارات خارجية تركية وغير تركية– وهو ما لن تفعله بغداد. وكانت تركيا قد وقّعت من قبلُ (في سنة 2009 عندما زار إردوغان إيران) عقداً لاستخراج النفط من حقل پارس في إيران، ذلك العقد الذي أُلغي بسبب الضغوط الأمريكية ولِما ظهر بأنّ الحقل ليس له كمون مستقبلي[6].

وعلينا أن نضع احتياجات تركيا للطاقة في سياق نموها الاقتصادي. فمثلاً، تضاعف تقريباً الاستهلاك التركي للطاقة بين عامي 2002 و 2012 ليصل إلى 240 مليار كيلوواط ساعي، ويتوقع أن يتضاعف ثانية في العقد القادم. واحتياج الطاقة يضيّق على تركيا فرصتها في المساومة على السعر، فحيث تدفع لروسية 406 دولارات من أجل ألف متر مكعب غاز، تدفع لإيران ثمناً أعلى، مقارنةً بألمانية التي تحظى بسعر 380 دولاراً لغازها من روسية. ويتضح في ذلك تداخل الاقتصاد بالسياسة وبدرجة اعتماد الدولة المصدرة على المستهلكة، والعكس بالعكس[7].

ولقد جاهدت تركيا لتجعل أرضها عقدةً لممرات أنابيب النفط والغاز، سواءً أكانت تلك التي تأتي من روسية إلى أوروبة أو من أذربيجان. ولقد دخل على ساحة الغاز لاعبٌ جديد بعد توقيع إسرائيل وقبرص اتفاق تجاه الغاز في البحر المتوسط، وثمة احتمال أن يتمّ بناء أنبوب نحو تركيا قبل أن يتوجه الغاز إلى أوروبة. ولكل ذلك ثمن سياسي عالٍ.

4. CF. Turkey's Choice in Iraq: Burned Bridges Or Win-Win-Win, Michael Knights, The Washington Institute for Near East Study, PolicyWatch 2066, April 15, 2013.
5. Today's Zaman, 2013-10-17.
6. Cf. A Looming Showdown Over Iraqi Kurdish Oil Exports, Stratfor, 2013-05-30.
7. CF. Turkey's Energy Ambitions and Limitations, Stratfor, 2013-11-20.

أحد المفارقات الكبرى لقوة الاقتصاد التركي أنه بقدر ما يؤهلها ترسيخ ثقلها الإقليمي والعالمي، هو في آنٍ يلجمها ويضطرها إلى حفظ توازنات حرجة.

إنّ تركيا الاقتصاد العملاق الذي وضعها في المرتبة الأقل من عشرين لأكبر اقتصاد في العالم حقّقت هذا النمو من خلال حُسنِ الإدارة وسياساتٍ استغلّت استقرار الدولة، فاستجلبت رؤوس أموالٍ ضخمة لبلدٍ فيه مهاراتٌ فنية عالية ويدٌ عاملة رخيصة نسبياً مقارنة بأوروبة (وتتراجع هذه الميزة). ومثلها مثل كثير من اقتصادات العالم اليوم، يتكامل الاقتصاد التركي مع النظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي هو معتمدٌ عليه، وهو ليس مثل الاقتصاد المبنيّ على موارد طبيعية، وإن كان قد نجى من الهبوط الاقتصادي الذي حلّ بأوروبة والولايات المتحدة الأمريكية. وتختلف درجة الاعتمادية الاقتصادية بين بلدٍ وآخر، ونراها عالية أو مكشوفة الظهر في تركيا، إذ أنها تعتمد على استيراد الطاقة من جيران هم سياسياً أعداءٌ تاريخيون جرت بينها وبينهم حروب[8]. وهذه أحد المفارقات الكبرى لقوة الاقتصاد التركي، فبقدر ما يؤهل اقتصادُها ترسيخ ثقلها الإقليمي والعالمي، هو في آنٍ يلجمها ويضطرها إلى حفظ توازنات حرجة. وينبغي ألا تخطف الأبصار الأسواق الفارهة للمدن الكبرى في تركيا، فما زالت المنطقة الشرقية فقيرة وسكانها على مستوى ثقافي متواضع، وسوف تتطلّب معالجة مناطقهم حجم إنفاق كبيرٍ جداً. كما أنّ تركيا محاطةٌ بجارين شرسين، ولا بدّ لها من الإنفاق الكبير على جيشها ومؤسسة دفاعها الضخمة. وهذا ما تعالجه الفقرة التالية.

سادساً. القوة العسكرية التركية

تُضمر الشعوب التي عندها عصبية قومية أو وطنية اعتزازاً خاصاً بقوّاتها المسلحة، ولا سيما إذا حقّقت هذه القوّات يوماً ما انتصاراتٍ مميّزة. وهذا هو واقع الحالة التركية حيث اكتسب الجيش موقعاً مركزياً، إلى أن شهدت البلد تغيّرات عميقة في البنية السياسية غيرت في تموضع الجيش في الساحة السياسية وفي مخيّلة المجتمع.

1- سمعة الجيش:

لقد كان لتشكّل دولة تركيا الحديثة علاقة بانتصار الجيش ضد القوات اليونانية في الحرب بينهما في 1919-1922. وقد حثّ الحُلفاء، وخاصة بريطانية، اليونان على مهاجمتها الأراضي العثمانية، ولكن فشلت اليونان في ذلك وخسرت كل الأراضي التي استولت عليها، وانتهى الأمر بانتصار الجيش التركي بقيادة الحركة الوطنية التركية وزعيمها أتاتورك.

8. Turkish Relations with Russia Hinge on Iran, Stratfor, 2013-12-13.

ومن إنجازات الجيش التركي غزوه لجزيرة قبرص في سنة 1974 أيام الرئيس أجويد (ومباركة ذلك من قِبَل حزب الإنقاذ الوطني بقيادة نجم الدين أربكان، وهو الحزب الذي تحوّل إلى حزب الرفاه سنة 1983). فتأسست قبرص التركية على 3% من أرض الجزيرة (ولا تعترف بها أي دولة إلا تركيا). وكان هذا الغزو رداً على الانقلاب الذي كان الجيش اليوناني وراءه، وهو الذي نصّب رئيساً في قبرص مناصراً لوحدة الجزيرة مع اليونان.

واشتهر الجيش التركي بتدخلّه في السياسة باعتبار أنّ الدستور يجعله حارساً لعَلْمانية الدولة. ومن ذلك انقلاباته الأربعة قبل حلول حزب العدالة والتنمية وبداية ترسيخ النظام الديمقراطي. ففي عام 1960 قام الجيش بانقلابٍ ضدّ رئيس الوزراء مندريس بسبب السماح لبعض مظاهر التديّن بالظهور في المجتمع، كالسماح بالأذان؛ ورتّب الجيش عملية إعدام مندريس زعيم البلاد. وبعد عقدٍ ونيفٍ وفي سنة 1971 قام الجيش بانقلابٍ ضدّ رئيس الوزراء ديمِرِل. ولم يمضِ عقدٌ آخر حتى قام الجيش بانقلابه الثالث سنة 1980، وفُرضت الأحكام العرفية لمدة سنتين. ثم أُعيد الحكم إلى السلطة المدنية بقيادة رئيس الوزراء أوزال الذي تبنّى حزبه سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، واشتهر أوزال بإدراكه للموضع الجيوسياسي المتميّز لتركيا. وبرغم تحقّق بعض النمو الاقتصادي في عهده، إلا أنّ عهده شهد أيضاً تأسيس ما عُرف باسم (حراس القرى) التي كانت عبارة عن فرق مسلحة شعبية محلية هدفها مواجهة الانفصاليين الكُرد في الجنوب الشرقي، وهي ذات طبيعة قمعية بحكم تشكيلتها. أما الانقلاب الرابع فقد جرى في 1997 عندما اعترض الجيش على حكومة نجم الدين أربكان وميلها الإسلامي وطلبوا منه الاستقالة، فاستقال تجنّباً لصدام أكبر، ولذلك نُعِتَ هذا الانقلاب بانقلاب ما بعد الحداثة؛ وحُظِر حزبه حزب الرفاه، فتأسس حزبٌ جديدٌ باسم حزب الفضيلة. ولم تبدأ الحياة الديمقراطية بالعودة إلى البلاد إلا على يد حزب العدالة والتنمية في 2002.

لقد كان ما سبق تذكرةً ضرورية بسجل الجيش في تركيا. فالسؤال الحرج هو لماذا لا يقوم الجيش اليوم بانقلاب. ولقد كانت فكرة الانقلاب في أوائل حكم حزب العدالة والتنمية غير واردة بسبب السياق الأوروبي ومحاولة الحزب التقرّب من محور أوروبة الغربية. غير أنّ الظرف تغيّر بعد الثورة العربية، ولا سيما بعد الانقلاب العسكري في مصر. لكن ما زالت فكرة مثل هذه الانقلاب غير واردةٍ –برغم أنها تروق لإسرائيل ولأكثر دول الخليج– لسببين رئيسين:

السبب الأول هو أنه ترسّخت –نوعاً ما– ثقافةٌ سياسية ديمقراطية في تركيا، وأكل الشعب من ثمار هذا النظام وتذوّق طعم نعيم الاستقرار، كما أنّ المستوى الثقافي للشعب يجعله يتقزّز من الارتكاس إلى دكتاتورية عسكرية ولو كانت مقنّعة؛ أي أنّ الصورة الشعبية معاكسة للصورة المصرية. ولقد جرت محاولة وضع بذور انقلابٍ من خلال مظاهرات حديقة غِزي وفق صورة شبيهة بحركة تمرّد في مصر، ولكن أظهرت المظاهرات صغر حجم الشريحة الليبرالية واليسارية والطائفية القادرة على التحرّك.

السبب الثاني لصعوبة قيام الجيش بانقلاب هذه الأيام هو أن نُخبة من قيادته قُدّمت إلى المحاكمة. ونتج عن ذلك اكتشاف شبكة سرية، وجرى في الشهر الرابع من سنة 2013 اعتقال تسعة وعشرين ضابطاً كبيراً. ولقد صدرت بحق الانقلابيين أحكامٌ طويلة وأودعوا السجن بسبب ما ثبت أنهم كانوا يخطّطون لانقلاب يعرف باسم (المطرقة الزلاجة) منذ سنة 2003، وتعرف بمؤامرة إرغنكون (Ergenekon) للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان. وتضمّنت الخطة إحداث فوضى وأعمال عنف منظمة ومهاجمة مسجدي الفاتح وبيازيد في وسط استنبول، من أجل أن تبرّر الفوضى تدخّل الجيش. ولقد اكتشفت قوى الاستخبار خطّة هذا الانقلاب، فجرى

إحالة المتآمرين إلى القضاء. ولقد جرى هذا برغم أنّ جهاز الاستخبار ليس موالياً ولاءً كاملاً للحزب الحاكم، غير أن السياق الاجتماعي تمتع برغبةٍ أكيدةٍ في التعافي السياسي وتأكيد المسيرة المدنيّة في الحُكم من خلال الآليات الدِمقراطية في تمثيل إرادة الشعب وفي صناعة القرار.

ويضاف إلى ما سبق تكشّف الجرائم التي ارتكبها الجيش بحقّ الكُرد وما لذلك من تبعاتٍ قانونية وتعرٍّ للشرعية في شعبٍ بدأ يتصالح مع تاريخه. وإنّه لمن المفارقة أن يُحاكم هؤلاء الضبّاط الأتاتوركيين بالقوانين الصلبة التي تحمي الدولة والتي كانت قد وضِعت في عهد أتاتورك. وإنّ الشبكة المؤهّلة للقيام بانقلابٍ ممزقةٌ وتعيش حالةً قريبةً من اليأس، وإن ما زالت ترجو العودة إلى الحكم والانتقام من التوجّه الإسلامي المحافظ لحكومة حزب العدالة والتنمية. ولقد قدّم حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان التركي في 27-6-2013 مشروع قانونٍ يلغي مادة إجرائية في القانون الداخلي للقوات المسلحة (المادة 35) تخوّله التدّخل في السياسة؛ وصادق البرلمان على ذلك. ولقد سجّل أفرادٌ من القوات المسلحة استياءهم من مسيرة الأمور باستقالتهم، حيث استقال في الشهر العاشر من سنة 2013 نائب أدميرال خفر السواحل ومعه مجموعة من الرتب العالية. أما أن يقوم فردٌ طامحٌ في الجيش باقتناص فرصةٍ والقيام بانقلاب فهذا نموذج ممكنٌ في ساعات الاضراب الاجتماعي الشديد، وهو ما لا ينطبق على تركيا اليوم.

وينبغي الإشارة إلى أنّه كان ثمة تجاوزاتٍ في المحاكمات التي طالت العسكريين، وظهر فيما بعدُ أنّ جماعة غولن –التي لها نفوذ عميق في القضاء– هي التي دفعت لذلك (ولا نعلم إذا كان ذلك محاولة لاستفزاز الجيش)؛ ولقد أعرب الرئيس غُل عن أسفه للمدى الذي وصلت إليه المحاكمات، فمنهم من هو قريب من الحزب الحاكم، ومنهم من حُكم عليه بسبب مادةٍ وضعها على صفحته الخاصة في الإنترنت. وكانت آخر التطورات أن قدّم الجيش في مطلع سنة 2014 شكوى قضائية ضدّ هذه المحاكمات، ونوّه رئيس الوزراء أردوغان بإمكانية إعادة محاكمة عناصر الجيش.

2– قوة الجيش:

ورثت تركيا الحديثة جيشاً كبيراً، ويأتي حجمه في المرتبة الثانية بين دول الناتو. وبلغ حجمه في عام 2012 حوالي 439.000 رجل، وفيه حوالي 124.000 من المحترفين و 315.000 من الخدمة الإلزامية. ويبلغ عدد القوات البرّية 327.000 و 80% منه من المجنّدين للخدمة الإلزامية؛ وعدد قوات البحرية حوالي 54.000 ونسبة المجنّدين منهم 46%؛ وعدد القوات الجوية هو حوالي 58.000، ونسبة المجندين الإلزاميين 46%[9].

وقدّرت النفقات العسكرية لتركيا بـ 18 مليار في سنة 2013، وذلك يمثّل 2.3% من الميزانية. ومقدار النفقات هذا هو قريب من نصف ما تنفقه إيطاليا (34 مليار) وأقل من ثلث ما تنفقه السعودية (57 مليار) والذي يمثل 8.9% من الميزانية[10]. ويشار إلى أن هذه النسبة

9. http://www.stratfor.com/image/turkish-armed-forces, 2013-11-15.

10. Trends in world military expenditure, 2012. Sam Perlo-Freeman, Elisabeth Sköns, Carina Solmirano and Helen Wilandh, SIPRI Fact Sheet. http://books.sipri.org/product_info?c_product_id=458#.

من الميزانية العامة هي نسبةٌ معقولةٌ وغير مرهقةٍ وتقترب من الحدّ لكثيرٍ من الدول المقتدرة. ولا تذهب هذه النفقات على السلاح المستورد فقط، وإنما تشمل التصنيع المحليّ، ومن ذلك: نوعين من المصفحات و دبابة و طيارة العنقاء (وهي طائرة من غير طيار)، بالإضافة إلى طائرة عمودية ومعدّات بحرية[11]. وفي باكورة هذه السنة 2014 قام فريق المخطّطين في الحكومة التركية بتجميع ثلّةٍ من الشركات الكبيرة (بما فيه بعض الشركات الأجنبية) للقيام بمحادثات مع شركة هونداي روتم الكورية لتطوير جيل جديد للدبابة التركية طراز (Altay) بعد أن كانت شركة أوتوكار التركية هي وحدها المسؤولة عنها، وهو الأمر الذي يتجاوز طاقتها[12].

ولقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يرتفع بالصناعة الحربية إلى مستوى أعلى بكثير مما كان عليه من قبل، وإن لم تبلغ هذه الصناعة بعدُ استقلالها التام. وهي تعتمد على قطعٍ ومحركاتٍ وأجزاء حرجةٍ من صنع دول أخرى، غير أنّ الإنجاز يظهر في القيام بالتصميم المحلي والإمكانية الذاتية في تطوير السلاح. وقدّمت تركيا في سنة 2012 معونات عسكرية لأربع عشرة دولة كثير منها في آسية الوسطى، وثمّة مفاوضات جارية مع ستّ عشرة دولة أخرى لنفس الهدف. كما وقّعت اتفاقيات تدريبٍ عسكريٍ مع اثنين وخمسين دولة[13]. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى تركيا للتعاون في الصناعة العسكرية مع باكستان باعتبار أنّ كليهما تسعيان للتخلّص من الاعتماد على الدول الأجنبية، كما عبّر عن ذلك سكرتير وزارة الدفاع التركية، وخصوصاً في مجال البحرية[14]. وكانت آخر الخطوات الجريئة التي أقدمت عليها الإدارة التركية توقيع اتفاقية تصنيع مشترك لشبكة صواريخ أرض جو دفاعية طراز HQ9/FD-2000 مع شركة صينيّة، رافضة العرض الروسي لمنظومة صواريخ S-400، ومنظومة AMP/T Aster 30 بإنتاج فرنسي/إيطالي، ومنظومة البيتريوت الأمريكية. وبرغم أنّ فاعلية المنظومة الصينية غير مجرّبة في أرض المعركة وربما يصعب تكاملها مع منظومة الناتو التي تشترك فيها تركيا، إلا أنّ تركيا وضعت ميّزة نقل التكنولوجيا التي وافقت عليها الصين فوق كل اعتبار، علاوة على أن كلفة العرض الصيني أقل من كل العروض الأخرى. وبرغم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت امتعاضها من الصفقة مع الصين (وهي صفقة مع شركة تحت طائلة المقاطعة لبيعها أسلحة إلى إيران)، فإن الإدارة التركية ما زالت مصرّة على موقفها. وإذا انتقل هذا الاتفاق إلى حيّز التنفيذ برغم ثمنه السياسي المرتفع والشكوك في فاعليته العملية، فيمكن اعتباره علامةً فاصلةً في التوجه التركي، وخياراً استراتيجياً فاصلاً في التحالفات الدولية[15].

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يرتفع بالصناعة الحربية إلى مستوى أعلى بكثير مما كان عليه من قبل، وإن لم تبلغ هذه الصناعة بعدُ استقلالها التام.

11. Cf. http://www.avweb.com/avwebflash/news/Turkey-Launches-Production-Of-Military-Trainer221202-1.html.
12. Turkey Mulling 'Big Team' for Tank Production, Defense News, 2013-11-14. http://www.defensenews.com/article/20131114/DEFREG01/311140029/Turkey-Mulling-Big-Team-Tank-Production.
13 World Bulletin, 16 countries in talks with Turkey for military cooperation. http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=123618, 2013-11-24.
14. World Bulletin, Turkey seeks military production deal with Pakistan. http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=123781, 2013-11-27.
15. Strategic Weapons and Missile Defense in Middle East: Assessing China's T-Loramids Project. Can Kasapoğlu, EDAM. http://www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=2472, 2013-10-16.

بنية الجيش التركي تناسب الحروب التقليدية في المواجهة بين جيشين نظاميين، مما لا يناسب التحديات الحديثة والمتعلقة بالميليشيا الكردية التركية أو بما يمكن أن تثيره إيران وسورية من قلاقل.

وينبغي التنبيه إلى أنّ بنية الجيش التركي تناسب الحروب التقليدية في المواجهة بين جيشين نظاميين، مما لا يناسب التحديات الحديثة والمتعلقة بالميليشيا الكردية التركية أو بما يمكن أن تثيره إيران وسورية من قلاقل. ولقد أعلنت الإدارة التركية في الشهر العاشر من 2013 خطةً لتصغير حجم الجيش من أجل جعله أكثر فاعلية، كما أجرت مراجعاتٍ في طبيعية الخدمة الإلزامية وتقصير لمدّتها. وصحيح أنّ الجيش التركي عالي التجهيز، إلا أنّ الفرقة المسؤولة عن الجهة الجنوبية قليلة الدربة ولم تنجح في أي فحص تقييمي أجرته قيادة الجيش.

وبرغم كل ما يمكن أن يذكر عن قوة الجيش التركي، فإنّ المسألة التي هي أكثر أهمية مدى توافقه السياسي مع الحزب الحاكم. صحيح أنّ التوجه الدِمقراطي لتركيا استطاع بقيادة حزب العدالة والتنمية أن يعزل الجيش عن الحياة المدنية وعن التدخّل في السياسية، غير أنّه لم يجرِ اجتثاث كلّ الطاقم القديم، وما زال من كبار مراتب الجيش من هم ليسوا مؤيدين للتوجه السياسي الجديد لتركيا ولا يتورّعون عن العمل ضدّه لو سنحت الفرصة، كما يضمر بعضهم حنقاً بالغاً على ما يرونه إهانة للشرف العسكري بتقديم الانقلابيين إلى المحكمة وصدور أحكام سجنٍ طويلة بحقهم. وبالمناسبة، صرّحت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبة الغربية عن (قلقها) من صرامة الأحكام الصادرة بحقّ الانقلابيين.

وإذا نجحت الحكومة الحالية في تجاوز محنتها الراهنة، فإنّه يمكننا أن نقول إنّ عهد الانقلابات قد ولّى للأبد، وإنّ الحكم الدِمقراطي في تركيا أصبح ناضجاً، تمرّ فيه كلُّ تداعيات الاختلاف السياسي والعداء الحزبي من خلال مؤسساتٍ فيها ضوابط قانونية لا تسمح بالتقلّبات الجذريّة المفاجئة. كما يُتوقّع من التطوّر النوعي في الثقافة السياسية للشعب التركي والارتفاع النسبيّ للمستوى العلميّ في البلد أن يحول دون تشكيل تيّار تمرّدٍ –على الطراز المصري– متحالفٍ مع الجيش والقوى الدولية المتربّصة.

وما يهمنا هنا في سياق المشكلة السورية أنّ نجاح الحكومة التركية كان قد استند إلى تحجيم الجيش، وإشراكه في معركة هو رفعٌ لمقامه، وأي تقصير في الإنجاز سوف يلام عليه الساسة. وباعتبار التعقيد الكبير والتراكيبية العالية للصراع في سورية، ليس ثمة أي شكّ بأن أي تدخّل عسكري لن يكون سلساً وسيكون مليئاً بالعقبات، ولا سيما أنه سيتضمن مواجهة الكتائب الكردية السورية (الـ پ واي دي) التي تعمل وفق تشكيلة حرب العصابات. وعندها ستستغل الموقف إيران وإسرائيل وروسية في جعل تركيا تغوص في مستنقع صراعٍ متعدّد الأطراف لا يمكن حسمه، ولهذا أصرّت تركيا على ألا تتدخل عسكرياً بمفردها ومن غير ترتيبة دولية أوسع.

خاتمة:

إنّ تمكّن الحُكم المدنيّ لتركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية هو تمكّن نسبي. وصحيح أنّ الإدارة السياسية الحالية استطاعت أن تحقّق تنميةً اقتصاديةً فائقةً مشت جنباً إلى جنب مع إصلاحات إدارية وتعميقٍ لدور المؤسسات واستقلالية عملها، إلا أنّ هذه المسيرة مثقلةٌ بقيودٍ محلية ودولية وتحفّها التحديات من كلّ جانب. وإنّ وضعها لمختلفٌ عن وضع الديمقراطيات المستقرّة، وهو مختلفٌ أيضاً عن وضع المنافس الإيراني ذي النظام الشموليّ الذي يمسك بتلابيب الحُكم بشدّة، والذي حظي مؤخّراً بتحالفٍ دوليٍ يرفع من إمكانية محاصرة الصعود التركي. وكل ذلك يؤثّر على سلوك تركيا تجاه البلدان العربية عموماً وسورية خصوصاً.

فبعيداً عن البراءة في فهم القوة التركية والنفوذ السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، يواجه هذا البلد تحديات جمّة في التعامل مع القضية السورية. فمن ناحية، ثمة منافسة شرسة للحزب الحاكم، –ولها استنادات دولية– تعمل بغير صالح الثورة في سورية وتقرّع بالحزب الحاكم لأنه استثمر قدراً كبيراً من طاقته في تأييد الربيع العربي. ويضاف إلى ذلك أنّ نخبة الجيش ما زالت مناوئة أو ذات ولاء غير كامل؛ وكذا طاقم الاستخبار إلى حدّ ما، وإن كان رئيس منظمة الاستخبار الوطنية (MİT) حقان فيدان شخصية مميزة قريبة جداً من رئيس الوزراء أردوغان. ومن جهة أخرى، ثمة عملية سياسية ديمقراطية صار لها عمقٌ شعبي، إلى جانب استقرارٍ مؤسسي بيروقراطي نما وقوي في السنوات الماضية، بالإضافة إلى قدرٍ جيدٍ من استقلالية القضاء. أما الإعلام فما زال أغلبه قومياً أو ليبرالياً أو يسارياً ويعادي الحزب الحاكم. ولقد تمّ تقليص حدّة نيل الإعلام من التوجه السياسي/الاجتماعي الجديد من خلال القضاء الذي استفاد من قوانين قديمة كان قد سنّها القوميون تحفظ لأجهزة الدولة حصانةً مبالغاً بها. وأخيراً، فإنّ الركيزة الاقتصادية لشرعية الحزب معرضةٌ للاهتزاز، وتؤثر خصوصاً على نتائج الانتخابات؛ كما أنّ مصالح الأعمال لا تكترث بالأولويات السياسية ولا تصبر على المتطلّبات الجيوسياسية بعيدة المدى. وستكون انتخابات حاكم استنبول في الشهر الثالث المقبل إشارةً رمزيةً مهمةً لمدى التمكّن السياسي، وإذا ذهب المنصب إلى المعارضة فأنه يزيد من صعوبة التحكّم بمظاهراتٍ مناوئةٍ متوقعة في الصيف إحياءً لذكرى أحداث حديقة غزي.

إنّ تركيا كدولة تعطي الأولوية لمصالحها الوطنية الكبرى فوق حاجات الثورة السورية، إلا أن مساحة التقاء المصالح توسعّت كما تقاربت الرؤى السياسية لمستقبل المنطقة، فمثّلت تركيا من خلال سياسات حزب العدالة والتنمية التركي حليفاً مخلصاً للثورة السورية. وناهيك عن الناحية الإغاثية واستقبال اللاجئين التي هي واجب يتبع قوانين وأعرافاً دولية، احتضنت تركيا القوى السياسية وسهّلت نشاطها ودعمته، ونسّقت في ذلك مع قطر كما حاولت التنسيق مع غيرها من دول الخليج. وزيادة على هذا، سمحت تركيا أن تمرّ الأرزاق والمواد التموينية والطبية والسلاح والذخيرة عبر حدودها –ضمن ما هو مقبول في الشروط الأمريكية– كما غضّت الطرف عن جَوَلان الكتائب المسلحة في منطقتها الحدودية. ولا بدّ من أن نأخذ بعين الاعتبار التوازنات الدقيقة التي على حزب العدالة والتنمية الحاكم مراعاتها، إذ لا يملك كل مفاتح التمكّن وما زال عليه الملاحة في مياه هائجة. ولقد تسبّبت الثورة في سورية بأمواجٍ جيوسياسية عاظمت من التحدّيات التي يواجهها الحزب؛ ولقد اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو أن الربيع العربي كان زلزالاً حقيقياً[16]. غير أنه من المتوقّع للتحليل اللاحق للمواقف التركية أن يرى تردّداً وتقصيراً في أخذ مواقف أكثر حزماً، وأنّ تشكيل كتائب ترعاها الدولة

16 Turkey's Foreign Policy Objectives in a Changing World. Foreign Minister of Turkey Ahmet Davutoğlu. Center for Strategic and International Studies (CSIS) 2012-02-10.

مباشرة هو خيار تأخّر ولا مندوحة عنه.

وعلينا الاعتراف بأنّ القوى السياسية السورية التي تعمل في الخارج أهملت كمون الدعم التركي ولم تتعامل معه بمهنيّة، وفوّتت فرصاً بسبب عُقدٍ إديولوجية قومية وعَلْمانية أو بسبب ارتباطات مصلحيّة لبعض الحركات الإسلامية، ولم تقابل معارضتُنا الإحسان بالإحسان بل اعتبرت الدعم التركي أمراً مضموناً وتحصيل حاصل. وصحيح أنّ الدعم التركي كان منطلقاً من تقديراتٍ سياسية للمصلحة الوطنية التركية، لكنّ ذلك لا ينفي وجوب الاستفادة القصوى من هذا الدعم. ولقد تغيّر الوضع بعد الاتفاقين الكيمياوي والنووي.

استنتاجات:

ثمة طيف واسع من الاستنتاجات، ونكتفي هنا ببعض البنود الأولية:

1- تركيا وسورية مرتبطتان ارتباطاً عضوياً في أبعادٍ تاريخيةٍ وجغرافيةٍ وسكانيةٍ وثقافية.

2- تواجه تركيا ما تواجهه دول الربيع العربي من محاولة منع التمكن السياسي للتوجهات الإسلامية.

3- الوزن الإقليمي الكبير لتركيا يقابله تحديات وازنة أيضاً.

4- إعادة التأهيل الدولي لإيران يضطر تركيا لتعديل مواقفها بالنسبة لسورية.

5- مهما حاولت تركيا التظاهر بنأي نفسها عن سورية، فالوضع في سورية يمثل قضية استراتيجية لتركيا لا بدّ لها من أن تهتمّ بها بغض النظر عن الحزب الحاكم.

6- ما زال في مصلحة الثورة في سورية الاستفادة من الموقف التركي ولو بدا مُعرضاً.

7- التنسيق الناعم مع تركيا واجب، وإن كان ثمة أولويات مختلفة بينها وبين الثورة في بعض الأوجه.

8- في المسألة الكردية، ثمة تطابق بين مصلحة الثورة والمصالح التركية ومصلحة الكُرد بعيدة المدى.

9- إذا استمرّت الدول العربية في إهمال الدور التركي في سورية، فسوف ينعكس سلباً على التمكّن العربي وعلى مستقبل الثورة في سورية.

الفصل الخامس: التدافعات الإقليمية

يركّز هذا الفصل على مناقشة البُعد الجيوسياسي في المشرق العربي وجواره. وتكمن أهمية هذا المنظور في استناد هذا البُعد إلى واقعٍ ثابتٍ، أو قل هو شامخٍ بطيء التغيّر. والسياق الجيوسياسي يضع حدوداً لإمكان الفعل على الصعيد السياسي والعسكري في آن، وهو الذي تمرّ من خلاله الفاعليات الاقتصادية على المستوى الدولي، وكذلك فإنه يساهم في تيسير حدوث العلاقات الاجتماعية بين الأقطار؛ مما يجعل ناتج التفاعلات واقعاً راسخاً يصعب تجاوزه.

ويمكّننا تحليل الوضع الجيوسياسي للمشرق العربي وجواره من فهم كثيرٍ من تحدّيات الثورة العربية عموماً[17] وإعضاليّة الثورة السورية ومركزيّتها خصوصاً. فلقد وصلت المشاريع الإقليمية المحيطة ببلاد الشام إلى منتهاها، وأتت الثورة في سورية في تلك اللحظة التاريخية لتكون مفرقاً في تطوّر ثلاثة مشاريع إقليمية، مفرقاً يحدّد مستقبلها بقدر ما يهدّد حاضرها. وفيما يلي مناقشةٌ تفصيلية لهذا البُعد تتّكئ وتتصل بالمادة الأوّلية التي قدّمتها الدراسات السابقة.

أولاً: بلوغ المشاريع الإقليمية منتهاها

المشاريع الإقليمية الثلاثة في المشرق العربي هي مشاريع إيران و تركيا و إسرائيل؛ وكاد كلّ مشروعٍ من هذه المشاريع أن يستنفدَ طاقته، وهي مشاريع تمرّ فاعليّات استمرارها عبر الفضاء السوري شعباً وجغرافيةً وتاريخاً. أما الجزيرة العربية فلم تُعتبر صاحبة مشروعٍ لأنها كذا، أو لأنّ مشروعها ليس على وجه الإيجاب وإنما على وجه السالب يحاول مقاومة التغيّرات الحاصلة التي هي جزء من حركة تاريخية. غير أنه لن يتمّ إهمال الأدوار المهمة التي تلعبها دول الجزيرة العربية وستناقش مناقشة مفصّلة. أما الثورة العربية فهي بذرة لمشروع، أو تؤسس لما سيقوم عليه المشروع العربي في المستقبل. ونُلمح ابتداءً إلى استنادات المشاريع الثلاث لننطلق بعد ذلك إلى نقاش العقد التي تتصادم فيها هذه المشاريع.

1- المشروع الإيراني:

لقد وصل المشروع الإيراني الإقليمي إلى قريبٍ من منتهاه، وكانت سورية الأرض المتاخمة الأخيرة التي يمكن أن تثبتّ هذا المشروع وتجذّره لما فيها من استنادات محلية طائفية قابلة للتوظيف.

17 للتفصيل أنظر: التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والتوازنات العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل 2012.

واعتمدت إيران في تمكين نفسها إقليمياً على ثلاثة أسس. أولاً، تبنّي جماعات سياسية وجماعات مسلّحة في المحيط العربي، عندها القدرة على خلخلة استقرار الوضع القائم في المنطقة وتحدّي معادلة التوازن الذي ترعاه أو ترتاح إليه الدول العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ثانياً، التطوير المحلّي لمختلف الأنواع من الأسلحة، بما في ذلك السلاح النووي. ثالثاً، استعمال الفوائض النفطية الإيرانية كحافزٍ للتحالف السياسي معها، تحالف مساندةٍ كاملة أو تحالف سكوتٍ وغضٍّ للنظر. وترجع قدرة النظام الإيراني على المضي قُدُماً في مشروعه إلى تمكّنه السياسي الداخلي وإمساكه المتين بكل مفاصل الدولة، وإلى الولاء الشديد للأقليات الشيعية في البلاد المسلمة، وإلى فرصة إثارة مشاعر المظلوميّة بين هذه المجموعات في سياق وهن الأنظمة العربية الظالمة للجميع، وإلى استغلال الاعتزاز الشيعي بنجاح الثورة الإيرانية لفرض نفسها عالمياً، الأمر الذي دعا طموحات الشيعة لتشرئبّ وليستنقذوا ثقتهم بأنفسهم وبأحقية الحكم وبأنهم أقدر على ذلك من غيرهم.

وإذ اقترب المشروع الإقليمي الإيراني من بلوغ حدّه الأعظمي في إحداث تغيراتٍ في المعادلة الإقليمية، كان لا بدّ له من أن يختمَ صراعه في الحلبات المتعدّدة ليحوّل مكاسبه إلى اعترافٍ دوليّ بمركزيّته. فجاءت الثورة السورية لتوجّه تهديداً لأهم معاقل هذا المشروع ولأنشط عنصرٍ فيه. فأهمية القوة المزدوجة في بلاد الشام (النظام الطائفي السوري + الميليشيا الحزبلاوية) أكبر بكثير من أهمية المواضع الأخرى التي لإيران موطئ قدمٍ فيها، كأفغانستان مثلاً أو الحوثيين في اليمن أو شيعة الخليج. ولا يقتصر أثر الثورة السورية على إعاقة مسيرة المشروع الإيراني، بل تجاوز ذلك في أنها تقضم أطراف توسّع ذاك المشروع وتضطره إلى تعديل التوازنات وتمنع من ترسّخه ترسّخاً مريحاً لا يواجه مقاومة ومنازعة.

2- المشروع التركي:

ولقد وصل المشروع التركي إلى منتهاه أيضاً. فلقد قام المشروع التركي في مرحلته المقبولة دولياً على أسس ثلاثة. الأول هو اقتصادٌ نامٍ على الطريقة النيوليبرالية صالحٌ لاستقبال فوائض رأس المال العالمي لتستثمر في بلدٍ مستقرّ فيه كفاءات علمية. الثاني هو جيوسياسي يتمثّل بعلاقات البلدان الأوروبية مع تركيا وكونها عضواً في الناتو، وكونها ممرّاً للعديد من الفاعليات عبر قاراتٍ وتكتلاتٍ دولية، وكونها تتربع على مساحاتٍ مائيةٍ مركزية. الثالث هو استراتيجي حيث يمكن أن تلعب تركيا دور الموازنة بين عدة قوى في المنطقة. فهي توازن إيران، وتعوّق الامتداد الروسي في بلاد القوقاز وغيرها من بلدان الأقوام التركية في جنوب روسية، وتمثل قوة ناعمة لنظامٍ فيه اعتدال يمكن أن يفيد في التعامل مع البلدان العربية، بما في ذلك احتواء سورية (قبل الثورة). واستغلت تركيا هذه الميزة الاستراتيجية لتوثيق علاقات سياسية واقتصادية مع كثير من البلدان، بما في ذلك دخول القارة الإفريقية، وطرحت مبدأ "تصفير المشاكل" مع الجوار فتراجعت حدّة كثيرٍ من المشاكل العالقة، وأضافت إلى القوة الناعمة لتركيا بُعداً أخلاقياً.

غير أن مسيرة المشروع الإقليمي التركي تجاوزت المساحة المقبولة لدى القوى الدولية المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أوجه ذلك النجاح في تحييد الجيش وحجب الثقل العَلْماني في القضاء. ووازه التضييق على الإعلام الذي يغذي العداء للمشروع التركي الكبير وللتوجهات الثقافية التي تعتزّ بالماضي العثماني وصبغته الإسلامية، والخطو الواثق والحكيم نحو الترسيخ العملي لتيار المحافظة الثقافية. ويضاف إلى ذلك مسارعة تركيا إلى تطوير قدراتها العسكرية ومحاولة الاعتماد على الخبرات الوطنية، إلى جانب تصعيد التوتر مع إسرائيل والانفتاح على الفضاءات العربية. وجاءت الثورة السورية لتغيّر معادلة التوازن الإقليمي ولتجعل ممارسة تصفير المشاكل مع الجيران غير ممكنة.

فمن الناحية الجيوسياسية، انتصار الثورة في سورية يعني حصول تركيا على مساحة أمانٍ خلفيّة، ودخول سورية في الحلقة الاقتصادية لتركيا لتلعب فيها دوراً يزيد على ما تلعبه في كردستان العراق. والاقتصاد التركي رهن مواجهة ما يسمى بـ"معضلة الطبقة الوسطى"، وهي الوضع الذي يجري فيه نماء سريع فينتج عنه ارتفاع في كلفة العمالة مما يؤثر سلباً على قدرة النمو. ولذلك فإنّ توافر عمالةٍ سوريةٍ رخيصةٍ هو مصدر قوةٍ يساعد استمرار النمو التركي، علاوة على استهلاك المنتوجات التركية والتبادل التجاري بينهما.

ولقد كانت الثورة في سورية حدثاً فاصلاً واجه السياسة التركية الخارجية بتحدياتٍ جمّةٍ وأدخل عوامل كثيرة في علائقها الاستراتيجية. والتصريحات المتكرّرة لكبار الساسة التُرك بأنّ المشكلة السورية هي مشكلة تركية داخلية لا تمثّل مجرّد دعايةً جماهيريةً، وإنما تعكس أيضاً حقيقة الوضع. وليس معنى ذلك أنّ الشعب التركي بجملته أو القوى السياسية المختلفة أدركت هذا، بل ثمة من اعتبر الأمر السوري مشكلةً إنسانية أو مشكلة خارجية ابتُليت بها تركيا. ويمكن تفسير تصريحات رئيس الوزراء أردوغان في الشأن السوري من زاوية موقفٍ حكوميٍ ومن زاوية تحفيزٍ شعبيٍ لدعم سياسات الحكومة في هذا المضمار، وإن كانت هذه التصريحات ستفتح باب الاستغلال من قِبل المعارضة التركية.

ولقد تطوّر الموقف التركي من القضية السورية بحسب الظروف الدولية. ويمكننا التخمين بأنّ تركيا تمنّت لو أنّ الثورة السورية حصلت بعد بضع سنين، لتعطي فرصةً لتعزيز تمكّن حزب العدالة والتنمية. والذي حصل أنّه برز فجأة تحدٍ كبير في وجه أنقرة، وفتحت الثورة ملفاتٍ كانت مؤجّلة. وسرعان ما وجدت تركيا نفسها بعد انقداح الثورة السورية في حربٍ باردة مع إيران وروسية. واضطرت تركيا عقب التراجع الأمريكي عن الضربة الموعودة بعدما تجاوز النظام السوري (الخط الأحمر) أن تنتقل إلى مرحلة جديدة في تعاملها مع الصراع في سورية، ولا سيما أنّه أتى سيناريو اللاضربة على نحوٍ لا مهنيّ ويؤثر في التموقعات الاستراتيجية لكثيرٍ من الدول –بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها– فارتكست تجاهه حكوماتٍ عدّة، بما في ذلك اليابان لمغبّة التأثير على موقفها مع كورية الشمالية. فعادت تركيا إلى سياسة التقارب مع إيران، وإن كان لا يعني ذلك أنه حصل تغيّر جذريّ في موقف أنقرة من الصراع في سورية، وإنما هو من جملة الاضطرار إلى تقليص تركيا لاستثماراتها الدبلوماسية في البلدان العربية وتوفير عزمٍ سياسيٍ كافٍ للتعامل مع تحدياتٍ صارت في عقر الدار. وكل ذلك يؤكد الوضع الجيوسياسي الحرج لتركيا والذي يعاني مضطراً من اعتمادٍ مزدوجٍ: على روسية من أجل الطاقة، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية في شأن الدفاع[18]. ولقد شبّه أحد الخبراء وضع تركيا بوضع اليابان واعتماديتها المزدوجة أيضاً[19].

عادت تركيا إلى سياسة التقارب مع إيران، ولا يعني ذلك أنه حصل تغيّر جذريّ في موقف أنقرة من الصراع في سورية

18. Is Turkey preparing for a U-turn on Syria? Hasan Kösebalaban, Today's Zaman, 2013-11-17.
19. Turkey Fears a Shiite Alliance. Soner Cagaptay. The Washington Institute of Near East Policy, 2013-11-25.

وبشكل عامٍ كانت السياسية التركية حذرةً جداً في تعاملها مع الثورة السورية ليقينها بالمخاطر الجمّة التي تحيط بها فيما لو انزلقت في وحل الصراع القائم، وركّزت على الدعم الدبلوماسي وغضّ النظر عن الدعم اللوجستي للثورة المارّ والقائم في أراضيها. وقد حدّد إبراهيم كالِن، المستشار الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية، موقف أنقرة بما سمّاه "العزلة الثمينة" (precious loneliness) كنوعٍ من الاعتكاف من أجل التركيز على أولوياتٍ داخليةٍ ضروريةٍ وعدم فتح جبهات متعدّدة لا تملك تركيا مكامن قوةٍ كافيةٍ لمواجهتها.

وأخيراً، نقول إنّ مما تخشاه القوى المهيمنة دولياً هو نجاح الأثر التركي في الدخول الحرّ إلى الساحة السورية بسبب التشابه النسبي في الثقافة المدينيّة لتركيا وسورية. فهذا مما يعاظم من كمون تركيا على نحو طبيعيّ غير عدائيّ، ويمكن لهذا الكمون بعد ذلك أن ينساح في الدول العربية للشمال الإفريقي، بالإضافة إلى إنشاء فضاءٍ مسالمٍ وداعمٍ لمتابعة حركة الثورة العربية، بما في ذلك متابعة التعافي المصري (قبل الانقلاب العسكري). وعندها، تستطيع تركيا أن تكون أكثر جفاوةً مع إسرائيل وأن تضغط عليها على نحوٍ غير مباشر، وستضطر دول الخليج عند ذلك مسايرة تركيا بدل منابذتها؛ وكلّ ذلك يتضارب مع أولويات النظام العالمي المهيمن وراعيه الأمريكي/الأوروبي. وكان من دواعي القلق من الصعود التركي أنه لم يأخذ موقفاً معادياً من إيران، بل كان متعاوناً وسعى إلى تجاوز الخصومات الجانبية وإلى التركيز على أولوياتٍ استراتيجية من شأنها أن تصدّ كثيراً من التأثيرات الخارجية على المنطقة ككلّ؛ وهو الأمر الذي لم تفسح له الذهنية الإيرانية (المُثقلة مذهبيّاً وقوميّاً) فرصة التطوّر والنضوج، كما عارضته دول الخليج جهلاً ولهواً.

3- المشروع الإسرائيلي:

المشروع الإقليمي الثالث هو المشروع الإسرائيلي. وخلافاً للانطباع الشائع، وصل هذا المشروع إلى منتهاه وظهرت مواضع اختناقاته وحدود قوّته منذ أكثر من عقدٍ. ومن أهم ما تفتقده إسرائيل كدولة هو العمق الجغرافي والحجم البشري. وحاولت إسرائيل جبر عجزها البنيويّ بالقوة العسكرية الفائقة تقنيّاً، علاوة على امتلاكها السلاح النووي. غير أنّ القوة العسكرية بدت عاجزةً –أو على الأقل غير حاسمةٍ– عندما اعتمدت مقاومة العرب المسلمين الأساليب التي تناسب النزاع اللامتماثل (unsymmetrical)، تلك التي تعتمد على التقنيات البسيطة، حيث أنها فاعلة جداً على صعيد الدفاع.

إنّ فلسفة القوة هي الردع وعدم الحاجة لاستعمالها بسبب حساب العدو لنتائج مواجهة هذه القوة. وإن من أسباب تراجع قيمة القوة الحربية الإسرائيلية الفائقة وجود من هو مستعدّ لمواجهتها. وكانت النتيجة أن تضاءلت جدوى القوات العسكرية النظامية التي لدى إسرائيل. ولعل أمضى أنواع النفوذ الذي تمتلكه إسرائيل هو جهاز استخباراتها الذي له وكلاء وعملاء في كثيرٍ من البلدان العربية وغير العربية. وإنّ استحواذ إسرائيل –بالمساعدة الدولية– على شبكة من عسكريي البلدان العربية والتنسيق مع سياسيها وأجهزة مخابراتها حفز ظهور البدائل الدفاعية. بمعنى أنه عندما تفتقد الأمة لقوةٍ تابعة للحُكم تدافع عن كرامتها، من الطبيعي أن تنشأ البدائل الشعبية على نحوٍ غير رسميٍ لتقوم بهذه المهمة.

وهكذا يكاد لم يبقَ لإسرائيل إلا أسلوب الإجرام الجويّ وقصف المدن والبلدات. كما أضحى أمان إسرائيل أماناً سلبياً، بمعنى سلامة من الانمحاق بفضل تفوّقها العسكري (ناهيك عن الضمانات الدولية)، ولكنه غير قادرٍ على مواجهة المنغّصات وغير قادر على تحقيق السلامة التامّة. كما أنّ التوسّع الجغرافي لإسرائيل أصبح غير مستدامٍ لو حصل، ولذلك تقوم بأقصى درجات الترسيخ الاستيطاني داخل فلسطين. وإذا كانت إسرائيل تسوّق نفسها على أنها حامية مصالح الغرب في المنطقة، على الصعيدين المادي والثقافي، فإنّ

النهضة الثقافية العربية التي تصالحت مع معطيات حضارتها المسلمة والتغيرات في البلدان العربية من جهة، والتمكّن الإيراني والصعود التركي من جهة أخرى، سبّب تراجع قيمة إسرائيل كراعي للنفوذ الدولي في المنطقة ولم يعد بالإمكان الاعتماد عليه اعتماداً كاملاً، حتى بعد تغييب مصر وتدمير العراق ثم تدمير سورية. وطبعاً، لا يغيب عن البال أنّ إسرائيل تمتلك رصيداً بشرياً عالمياً على مستوى عالٍ علمياً وخبراتياً، ولها تحالفات استراتيجية مع كثيرٍ من الدول؛ وهذا هو معقل قوتها الحقيقي، وما تقدّم من التأكيد على الانكشاف الجيوستراتيجي لإسرائيل لا ينافي ذلك.

وجاءت الثورة السورية لتأزّم المشكلة الإسرائيلية[20]. فبرغم كلّ انزعاجها من محورٍ مشاكسٍ أمسك بأوراق منظمات مقاومةٍ خذلتها باقي الأنظمة العربية، إلا أنّ تداعيات سلوك النظام السوري محسوبةٌ أو مسيطرٌ عليها من خلال تفاهمٍ ضمني. وليس عند إسرائيل إشكال في مواقف التفاخر الممانعيّ أو المناوشات الطرفيّة، فتلك المواقف –في مناخ الثقافة العربية الملتزمة بقضيتها– قد تفسح المجال لقوى ممانعة حقيقية في الظهور والتشكّل. أما خلاف ذلك، فمن المعروف أن سورية العضو في المحور المشاكس كان نظامها قد أكّد مراراً التزامه بخدمة الأجندة الإسرائيلية بعيدة المدى، سواءً في هدوء جبهته مع إسرائيل، أو في عبثه بسياسة المنظّمات الفلسطينية، أو في سحق التمكّن الفلسطيني في لبنان، أو في تسليم مرتفعات الجولان الموقع الاستراتيجي الذي لا يُقدّر بثمن. ولذلك ينبع خطر الثورة السورية لأمن إسرائيل من إدراكها العام لخطورة خروج الشعوب العربية من قبضة الدكتاتورية، فلم يتخلّ العرب يوماً – ثقافة وشعباً– عن القضية الفلسطينية. وإنّ تعافي البلدان العربية ونهضتها واستقرارها واستعادة هويتها ومشيها مشية طبيعيةً على هدى نسقها الثقافي هو الذي تحاذره إسرائيل.

كما أنّ لنجاح الثورة السورية تداعياتٌ استراتيجية حيث تحاصر الكمون الإسرائيلي، وذلك من خلال تفعيل حيوية بلاد الشام ومركزيتها، وفي استعادة الأدوار التاريخية لهذه الأرض، وفي وصول الأثر إلى حدود الجزيرة العربية، وفي فتح الطريق أمام انسياح الكمون التركي والتلاقي معه في آن، وفي تثبيت تعافي مصر (قبل الانقلاب)؛ علاوةً على خساراتٍ اقتصادية لإسرائيل التي تساهم في الحيلولة دون التكامل الاقتصادي العربي. ويمكننا القول إنّ إسرائيل تقتات على قصور وانتكاسات الثورة العربية وتساهم في تعزيز فواعل التفكّك واستغلال هذا عبر التربّص الحذر... تقوم إسرائيل بهذا النوع من الاستغلال السلبي أكثر من أن يكون لها مشاريع مبادرة ورؤية تجعلها تعيش بشكل طبيعي في المنطقة.

≈ ≈ ≈

ناقشنا باختصار المشاريع الجيوسياسية الثلاثة في المشرق العربي وما حاذاه[21]، ولم نعتبر أنّ أياً من مصر أو دول الخليج يملك مشروعاً مستقلاً. وسبب ذلك أنّ الوزن الاستراتيجي لمصر كان في تناقصٍ مستمرّ لخمسة عقودٍ منذ اتفاق كامب ديفيد. وخلال هذه العقود لم تكتفِ سياسة مصر بالزهد في ترسيخ ثقلها العربي اللائق بها، بل أصابها الخدر حتى تجاه التطورّات في جبهتها الجنوبية والنزاع في

20. انظر: إسرائيل والثورة السورية: خوف على نظام أم توجس من مستقبل؟ قسم الدراسات السياسية في مركز الشرق العربي، 29/04/2013.

21. أنظر البحث المتيّمز: نحو الكابوس السوري؟ تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المتسقبلية. علي حسين باكير. منظمة البحوث الاستراتيجية (USAK)، ديسمبر 2012.

السودان، الأمر الذي يهدّد الأمن القومي المصري مباشرة. واستمرّ هذا النزف الجيوسياسي نتيجة التنسيق الإثيوبي الكيني وفتح ملف مياه النيل الذي مثّل تاريخياً شريان الحياة في مصر، وهو الذي يسكن على ضفافه حوالي خمسة وتسعين بالمئة من الشعب المصري[22]. أما صعوبة القول بوجود مشروعٍ خليجي فلأنّ دوله المتعدّدة لها أولويات متضاربة حتى في الأمور المصيرية. ولا يعني ذلك أنّ دول الخليج ليست لاعباً مهماً في المنطقة، وإنما أنها لا تمشي بخطى ثابتة وسياسات متكاملة ضمن مشروعٍ بعيد المدى. فمعظم ما تمارسه هذه الدول هو شراء النفوذ السياسي على نحوٍ يصعب تحوّله إلى ثقلٍ استراتيجي، فيبقى أثره محصوراً في قفص النفوذ المتقلّب ولا يتشكّل على نحو تموضعٍ جيوسياسيّ مستندٍ إلى دعائم ثابتة.

ثانياً: العُقد الاستراتيجية

وبعد رسم هذه الصورة العامة للتموضعات الاستراتيجية والكمون المستقبلي للمشاريع الإقليمية وحدود كلّ منها، يركّز التحليل على مفاصل هذه التموضعات. ونظراً إلى أنّ المسألة على درجةٍ عاليةٍ من التراكيبيّة والتفاعلات البينيّة، فبدل أن تتمّ مناقشة الأمر وفق خطة علاقة دولةٍ مع أخرى، ستتمّ مناقشة الموضوع من خلال عُقدٍ استراتيجية تتلاطم عندها موجات النفوذ والسيطرة للدول المعنيّة. وهذه العُقد هي: عقدة كردستان وعقدة بلاد القوقاز وعقدة لبنان وعقدة الطوق الأقلوي.

1- عقدة كردستان:

عاش الكُرد دهوراً في الأراضي التي هُم كثرة فيها اليوم، وضمن المنظومة العثمانية، كان ثمة كردستان (ليس بمفهوم الدولة الحداثية) وإدارة محلّية. ولم يثر الكُرد ضد العثمانيين غداة تفكّك الإمبراطورية تحت الضربات الأوروبية، وإنما ثارت الأقوام غير المسلمة؛ وثار العرب أيضاً باتجاهين: اتجاه مشروع خلافةٍ عربية ومشروعٍ قومي عربي. ولم يكن البُعد الثقافي وحده هو سبب عدم ثورة الكُرد (فألبانيا أيضاً شهدت ثورة)، وإنما أيضاً لأن أرض الكُرد كانت مسرحاً خصباً للتفاعلات التي تعتلج الوجود السياسي العثماني.

وأخذت قضية كُردستان أبعاداً جديدة بتنامي المشروع القومي العربي، فما كان للكُرد إلا أن يُحاف عليهم في سياق هذا المشروع القومي الرافض للتراث الحضاري المسلم. غير أن مردّ الحيف الذي وقع على الكُرد لم يكن العرب كمكوّن بشري، بل مردّه إلى الإديولوجيات القومية ونخبه العصباوية التي اعتلت الحكم في الدول العربية في فترة ما بعد الاستقلال. فلقد ظُلم العرب أيضاً تحت وطأة حكومات العسكر التي ظلمت الكُرد، والفرق هو أنّ العرب ظُلموا لأنهم مواطنون في حين أن الكُرد ظُلموا لأنهم كُرد.

وكذلك فاقم وضع الكُرد التنكيلُ الذي تلقّوه بسبب استيطار القومية التركية منذ عهد تركيا الفتاة، واستمرّ في عهد الحكومات التي مشت على النهج الأتاتوركي. وبخصوص كُرد سورية. ويُظهر التحليل التاريخي أنّ جزءاً كبيراً من مشكلة كُرد الشمال الشرقي السوري

22. Egypt Facts. National Geographic Atlas of the World, Eighth Edition.

مردّه إلى السياسيات التركية وليست السورية، حيث أنّ أعداداً كبيرة من الكُرد انتقلت إلى الأرض التي أصبحت سورية هرباً من القمع القوميّ التركيّ[23].

خريطة 1: أرض كردستان ونسبة توزّع الكُرد فيها

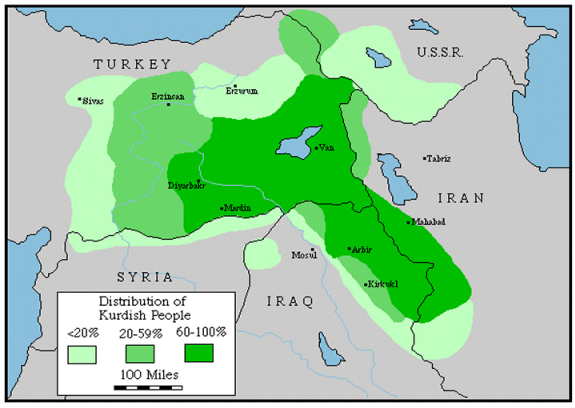

~ ننبه إلى أن ثمة خلاف في النسب ومساحة التوزع

كان ما سبق تذكرة مهمّة لفهم الوضع المعاصر للكُرد. مظالم الكُرد مفهومةٌ ومفسّرةٌ ولا بدّ من الاستجابة إلى مطالبهم العادلة وإن لم يكن العرب قوماً وثقافةً هم المسؤولون عن ظلمهم. وإنها لسنّةٌ اجتماعيةٌ أن تطير المشاعر القومية حين ينزل العذاب بقومٍ بسبب انتمائهم الإثني/المليّ، فيتطلّعون إلى الاستقلال أو الانعزال. وهذا هو وضع الكُرد اليوم، وفي مطالبهم مبالغةُ ردود الأفعال. وإذا كانت تطلّعاتهم الثقافية جديرةٌ بالاحترام والتقدير، فإنّ التعصّب الكُردي مذمومٌ مثل غيره من ألوان التعصّب القومي عربياً كان أو غير عربيّ. وزاد في إشكالية الوضع الكردي تفكّك المعارضة السياسية الكُردية[24] واعتلاء أحزابٍ ماركسية منصّة السياسة الكُردية بعيداً عن الخلفية الثقافية العميقة للشعب الكُردي المسلم الطيّب.

عقدة كردستان هي عقدةٌ لأنّ أصل المطلب الإنساني للكُرد حقّ، ولكنّ الاستجابة للمطالب القومية للكُرد غير متصوّرٍ من غير إحداث اختلالاتٍ على مستويات عدة. ومن إشكالية عقدة كردستان أنه بَنت التقسيماتُ الاستعمارية للمنطقة واقعاً معوجّاً استمرّ قريباً من قرنٍ، وتقويم هذا الاعوجاج يتناقض مع بُنية دول الحداثة التي نشأت في المنطقة، حيث امتنعت العودة إلى ترتيبةٍ إداريةٍ أقرب إلى طبيعية التوزّع السكاني من غير إنزال حيفٍ بغيرهم ومن غير إحداث خروقٍ استراتيجية يعبث بها العدوّ الخارجي.

وإنّ النزاع السياسي اليوم على كردستان يستحضر تماماً تلك التناقضات التاريخية، وتتفتّق اليوم صداماً في المصالح والأمن القومي لتركيا وإيران والعراق وسورية على نحو مباشر، وتشكيلاً لثغراتٍ قابلة للاستغلال من قِبل القوى الدولية وإسرائيل على نحوٍ غير مباشر.

23. جمال باروت. مسألة الأكراد في سوريا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

24. The Fractious Politics of Syria's Kurds. Barak Barfi. The Washington Institute for Near East Policy. PolicyWatch 2184, December 18, 2013. http://washin.st/19T4riH.

أ) الطرف التركي للعقدة:

ولقد كانت مبادرة الإدارة التركية إلى التصالح مع الكُرد الأتراك حدثاً مفصليّاً لا يقلّ أهمية عن تشكيل إقليم كردستان ضمن دولة العراق. غير أنّه يتشابك تطوّر هذا الاتفاق وتنفيذه مع ما يجري في الدول المحيطة. وإذا كان عماد هذا الاتفاق هو إنهاء الصدام المسلّح مقابل تطبيع وضع الكُرد في تركيا على الصعيدين السياسي والاجتماعي، فإنّ وجهه الاستراتيجي هو الحؤول دون التوجّهات الانفصالية للكُرد. غير أنّ هذا المطلب الاستراتيجي لتركيا معرّضٌ للاستغلال الإيراني. ويبدو أنّ ثمة تفاهم تركي إيراني في عدم استغلال القضية الكردية ضدّ بعضهما البعض. غير أنه لا يمكن لتركيا الاطمئنان إلى هذا التفاهم المبني على التحاشي السلبي لا التعاون الإيجابي، ولا سيما بعد الاتفاق الإيراني الأمريكي وبدء انقشاع العزلة عن إيران التي كانت تتخذ من علاقاتها مع تركيا كوةً تتنفس من خلالها. كما أنّ الثورة السورية أنشأت مناطق رخوة خارجة عن سيطرة أي دولة، ويمكن لفئةٍ منبثقة عن الكردستاني التركي (PKK) أن تجد في المنطقة الكردية في سورية ملاذاً لها ونقطة انطلاقٍ للمتابعة في عملياتها. وتشكّل هذه الفئة متوقّعٌ، فليس كلّ أعضاء التنظيم مقتنعون بجدوى الاتفاق، ولا بدّ أن يكون ثمة راديكاليون صُرف أو راديكاليون انتهازيون مستعدّون للتواطؤ مع إيران لإزعاج تركيا بعملياتٍ إجرامية على الأرض التركية، إذ يعرفون أنّ عمليةً صغيرةً من هذا النوع يمكن أن يكون لها تبعاتٌ سياسيةٌ كبيرة للإدارة التركية.

والأمر الأكثر إشكالاً في هذه المسألة هو نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في الشمال السوري. وإذا ذهبنا إلى أنّ للكردستاني التركي (PPK) مصلحةٌ ذاتيةٌ للمضي قُدماً في الاتفاق، فإنّ مصلحة عدم التحرش بتركيا غير واردة في حقّ الـ پ واي دي. كما أنّ هنالك ارتياحٌ لدى عامة الكُرد في أمل تحسّن المستوى المعيشي نتيجة الاستثمارات الضخمة في مناطقهم –برغم التشكّك والشكاوى– يوازيه ارتياحٌ لتراجع تحرّش قوى الأمن التركي بنشاطاتهم الثقافية. وإنّ هذا ليشكّل ضغطاً شعبياً كردياً غير مباشرٍ لكي يقوم الـ پ ك ك بعدم الإخلال بالصفقة، وذلك خلافاً لـ پ واي دي السوري. وأضف إلى ذلك ضغوط البرزاني على قيادة الـ پ ك ك للاستمرار في الاتفاق.

التنسيق بين طهران ودمشق في شأن الكرد قد يُنشئ تغيرات على الأرض تصبح واقعاً جديداً لا تستطيع أنقرة تجاهله.

غير أنّ ثمة مخاوف لتعرّض الاتفاق مع الكُرد إلى انتكاسات. وإنّ السرعة التي تمشي فيها أنقرة في تطبيع وضع الكُرد موضع شكٍ عند المعارضين السياسيين الكُرد، وينظرون إليه أنه مماطلة أو تردّد. وضمن سجال معاظمة مردود هذا الاتفاق، قام الحزب الكردستاني في الشهر التاسع من 2013 وبعد أربعة أشهر فقط من الاتفاق بالإعلان عن تعليق عملية سحب قواته مع تأكيده على الالتزام بالهدنة. ولا يحتمل وضع المنطقة أن يستمرّ الجمود فترة طويلة، إذ أنّ التطورات في سورية والتنسيق بين طهران ودمشق في شأن الكرد قد يُنشئ تغيرات على الأرض تصبح واقعاً جديداً لا تستطيع أنقرة تجاهله. كما تعطي الهزّات الداخلية التي تعرّضت لها أنقرة مؤخراً فرصةً للحزب الكردستاني أن يحاصر الخيارات التركية ويستخرج منها مزيداً من التنازلات؛ ويبدو أنه –أي الكردستاني– يقف الآن موقف المراقب لينظر كيف يناور.

ب) الطرف السوري للعقدة:

يساهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في سورية في تأزيم العقدة الجيوسياسية لكردستان وزيادة العوامل المتناقضة فيها. وهذا الحزب القوي عسكرياً نشازٌ من عدة أوجه. فليس له شعبية مرسّخة بين الكُرد السوريين، وما ازدادت شعبيته إلا بعد الصدامات مع كتائب الثورة (بدءاً من 8/2013)، مما فسّره الكُرد –وبفضل وجود إعلامٍ فعّالٍ لذلك الحزب– أنه محاولةٌ تركيةٌ للسيطرة عليهم وعلى أراضيهم. وتبع ذلك تشكيل وحدات حماية الشعب الكردي (YPG)؛ ويشار إلى أنّ فيها عناصر عربية موالية للنظام السوري. وحزب الـ پ واي دي نشازٌ من ناحية أخرى، ألا وهي أنه ليس على وفاقٍ تامّ مع الـ پ ك وقائده أوجلان، كما أنّه لا يملك البرزاني نفوذاً كبيراً في صفوفه.

وتبعاً لذلك، طريق الـ پ واي دي للمعاظمة من نفوذه هو التحالف مع النظامين السوري والإيراني من جهة، وإبقاء الحكومة التركية متوجّسة من جهةٍ أخرى[25]. فمن الجهة الأولى يرسّخ الـ پ واي دي نفوذه في منطقة الحسكة والحدود التركية بشكل عام. وكان من ذلك إعلان قائده صالح مسلم أنه سيقيم إدارة ذاتية في المنطقة الكردية (18/11/2013)، وبعد حوالي شهر من هذا قام قانونيون سوريون كُرد مقيمون في إقليم كردستان العراق بتقديم "دستور إقليم غرب كردستان"، وطرحوه على أنه استعداد لمرحلة ما بعد نظام الأسد، واستندوا في ذلك إلى دساتير دول فدرالية لإخراج صيغة قريبة من وضع إقليم كردستان العراق؛ وكان أخيراً إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عن نية تأسيس "حكومة الجزيرة" لإدارة المنطقة الشمالية الشرقية من سورية (21/1/2014). ومن الجهة الأخرى، يربك ازدياد نفوذ الـ پ واي دي في المنطقة السورية الشمالية، لأن تشكّل كيانٍ كردي فيها يرفع التوقّعات بين الكُرد في تركيا فيعكّر على الاتفاق القائم، ويجعل هذا الكيان الكردي الجديد مفتوحاً للابتزاز الإيراني من خلال التهديد بقيام الحزب بعملياتٍ داخل تركيا. وإنّ قيام الـ پ واي دي بعملياتٍ محدودةٍ داخل تركيا لا يترتّب عليها عبءٌ كبير على الحزب، بل ترفع من قيمته الوظيفية عند كلّ من النظام السوري والإيراني، لا سيما مع الوثوق التامّ بأنّ تركيا غير مستعدّةٍ للتدخّل في أراضي الكُرد في سورية. وناهيك عن أنّ تجنّب تركيا للمستنقع السوري هو سياسةٌ عامةٌ لن تحيد عنها، التدخّل ضدّ الكُرد يثير حفيظة كلّ من كُرد العراق وكُرد تركيا، وهو ما تتحاشاه تركيا بحذرٍ شديد.

إذاً، ليس في يد تركيا كثيراً من أدوات الضغط في التعامل مع كُرد الشمال السوري، إلا استثمار الواقع الموضوعي لكُرد شمال سورية الذي يتلخص في أمرين. الأول هو هو التركيبة السكّانية للشمال السوري. فلا يُشكّل كُرد شمال سورية أكثرية تسكن مساحاتٍ متّصلة، وإنما هم منتشرون ويخالطهم في مناطقهم عربٌ وآشور وسريان. كما أنّ أكثر البقع تأييداً للحزب الديمقراطي الكردي (PYD) هي بلدة عفرين الواقعة غرباً شمال مدينة حلب. وإذا سلّمنا بأنّ نسبة الكرد في سورية هي 10%، فإنّ قسماً منهم يسكنون حلب ودمشق، وحلم (كردستان الغربية) ليس جزءاً من مستقبل حياة كُرد المدن والداخل. وباعتبار توازن القوى الحالي، فإنّ تشكيل إقليمٍ مستقلّ لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة القمع والتهديد به. الأمر الثاني هو الذي كانت ترجوه تركيا من نمو نفوذ كتائب الثورة السورية على الشريط الحدودي ليتحقق استقرارٌ بعيد عن سيطرة النظام في دمشق. غير أنّ ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أزّم الموقف واضطر تركيا إلى إغلاق الحدود. وما زال ممكناً عودة سيطرة الكتائب الملتحمة مع الواقع الاجتماعي لأهل سورية في هذه المناطق، ومما يمكن أن تساهم به تركيا عسكرياً وله أثر إيجابي هو تقديم معلوماتٍ استخبارية عن تحرّكات تنظيم "الدولة". هذا

25. Turkey's Options to Manage Syrian Kurds and Jihadists. Stratfor, 2013, 07, 31.

بالإضافة إلى فتح الحدود في حال أمانها لدخول الأرزاق، وهو الأمر الذي يُعيد الحياة إلى المدن والبلدات ويطرد أو يحاصر التطرّف على نحوٍ عفوي.

ج) الطرف العراقي للعقدة:

الطرف الثالث من العقدة الجيوسياسية لكردستان هو الإقليم العراقي. ومن الناحية الجيوسياسية، أضحى هذا الإقليم بالنسبة لتركيا مساحةً حاميةً عازلةً في غاية الحيوية. وأصبحت نهضة كردستان مشروعاً مشتركاً بين تركيا وكُرد هذا الإقليم، وتوثّقت في ذلك كثيرٌ من المصالح. فلا تقتصر العلاقات التركية مع إقليم كردستان على تفاهمٍ سياسيٍ على مستوى القادة فحسب، وإنما أصبح له جذورٌ على الصعيد الشعبي، مما يصعب تصوّر زواله برغم ما يواجه من عقبات.

وفي سياق ارتماء بغداد في الحضن الإيراني والعلاقة التنافسية للأولى مع الكُرد، يزداد اعتماد إقليم كردستان العراق على أنقرة، ويشكّل تصدير نفط هذا الإقليم مباشرة عبر تركيا حافزاً كبيراً للإقليم. ولم تُفلح الضغوط الأمريكية على تركيا في مجال نفط كردستان وطلب إرجاع عوائده إلى المركز بغداد. وأنهت تركيا وإقليم كردستان العراقي بناء أنبوب نفطٍ يسهّل عملية شراء نفط الإقليم على نحوٍ سريع ومفاجئ وصار حقيقة واقعة تتمسّك بها تركيا العطشى للطاقة. كما لم تقدّم إدارة المالكي ما يغري تركيا في عدم إتمام المشروع، بل فعلت العكس. أما إيداع عوائد النفط في الخزينة المركزية وتسلّم إقليم كردستان 17% من ذلك بناءً على البند الدستوري فإنه ما كان ليجري بسبب أنّ ذلك يقتضي أن تتحمّل بغداد كلفة الإنشاءات النفطية التي أُقيمت في كردستان (والتي جاءت من الجهة التركية).

غير أنه ليس من مصلحة تركيا أن تنفصل كردستان العراق بالكلية عن العراق، لأن ذلك يعني أنه سترث تركيا جزءاً من مشاكل الكُرد هناك. ولذلك ستكون أنقرة سعيدة في الاستمرار بإرسال رسائل الطمأنة لبغداد (والولايات المتحدة الأمريكية) أنه ليس في نيّتها تشجيع الإقليم على الانفصال. وإنّ اعتمادية إربيل على أنقرة والتنسيق السياسي والتكامل الاقتصادي معها، وزيادة كثافة الروابط الاجتماعية بين التُرك والكُرد، هي النقطة المثلى لتركيا في تموضعها مع كردستان العراق. وينبغي التأكيد على أنه لا تمسك تركيا بكافة الأوراق في كردستان العراق، وإنما تراجعت القوى السالبة التي تحدّ من قدرة تركيا على التحرّك فيه. فلقد خلت الساحة لنفوذ البرزاني بعدما أقعد المرضُ الطالبانيّ فضعف حزبه كثيراً، وهو الحزب الذي يوالي إيران. ولا تملك إيران الكثير مما تفعله تجاه كردستان عن طريق بغداد، إذ أنّ أولوياتها تتركّز في العاصمة العراقية على تثبيت سلطة المالكي وسط تنافساتٍ بينيةٍ شيعيةٍ وسوء إدارةٍ فظيع، وتتركّز على التعامل مع غليان القطاعات السنّية وتحسب حساب التطوّرات في منطقة الأنبار وما يحاذي الحدود السورية؛ كما أنّ من أولويّاتها التنسيق مع بغداد لدعم النظام السوري.

ولعلّ أقصى ما تتمنّى تركيا أن تحظى به في العراق هو التقارب بين خيارات العرب السنة وخيارات الكُرد. فلو تحقّق هذا لأصبحت تركيا في موضع قوّة في التعامل مع إيران، ولكان في هذا تعزيزٌ للثقل العربي السنيّ في العراق الذي يواجه عمليّات إقصاءٍ حادّة من قِبل النظام الحاكم. غير أنّ ثمة تحفّظاتٍ عديدة في الذهنيّة العربية تجاه التفاهم مع القوى الكردية، إذ أنّ الأمر مرتبطٌ بفكرة تقسيم العراق ومناهضٌ لفكرة العروبة في ظلّ مطالب كُردية فيها شططٌ ويراها العرب غير عادلة. كما ينظر العرب إلى السلوك التركي أنه شديد الحذر وغير مغامرٍ، وقد عجز عن أن يفرض أجندته الانتخابية عندما دعم لائحة العلّاوي. غير أنّه باعتبار التطوّرات الجديدة وما آل إليه الواقع العراقي من تفكّك، تزداد أهمية تفاهم

لعلّ أقصى ما تتمنّى تركيا أن تحظى به في العراق هو التقارب بين خيارات العرب السنة وخيارات الكُرد.

الفصيل العربي السني مع الفصيل الكُردي برعايةٍ تركية. وربما صرفت تركيا نظرها عن هذا المدخل، ولا سيما أنّ النفوذ الخليجي في الأنبار في ازدياد، وهو نفوذٌ غير مسيطرٍ عليه حتى من قِبل الأطراف التي حفزته، وذلك للطبيعة الإديولوجية لهذه الفرق.

د) *الطرف الإيراني للعقدة:*

الطرف الرابع للعقدة الجيوسياسية لكردستان هو ما يقع في إيران. وما زال كُرد إيران في حالة سكون، وليس في ذلك البلد ما يسمح بحراك مدني لا يرتبط بالفكرة الشيعية. وتحرص إيران على ألا تثار مسألة الكُرد وحقوقهم، ولا سيما أنّ الغالبية العظمى منهم غير شيعة، وكان تسكين القضية الكردية من أهمّ نقاط التفاهم بين إيران وتركيا. ولذلك سوف تكون تداعيات الصلح الجديد الذي عقده التُرك مع الكُرد سلبية لإيران وفي غاية الإشكال، وسوف تسعى إيران إلى إفسادها أو التعكير عليها. وبرغم كل ما قد يقال عن العصبية القومية التركية وتصلبّها السابق تجاه الكُرد، إذا انقدحت العصبية الفارسية في إيران ضدّ الكُرد كانت أخطر لأنه يتقاطع عندها بعدان، قوميٌ ومذهبي. ولقد قصدت استعمال عبارة الصلح بين التُرك والكُرد لأنّ لهذا التصالح أُسسٌ شعبية ثقافية، فانفتاحة التُرك على الثقافات العالمية جعلهم يشعرون بعدم وجود مبررات للتنافر الكردي التركي، وتلاقت المصالح بعد ذلك، وإن كان ما زال ثمة كتلة تتمسّك بالمواقف القومية القديمة تجاه الكُرد. أما في إيران فليس ثمة ملامح لمثل هذا الانفتاح، ويعيش الإيرانيون حال زهوّ قومي يُتوقّع أن يربو ويتضخّم بعد التفاهم الذي يجري مع القوى الغربية. ولذلك ليست القضية الكُردية في إيران مرشحةً للظهور إلا إذا حصل الكُرد على وضعٍ فدرالي في كلّ من تركيا وسورية إضافةً إلى شبه استقلالٍ في العراق. وبدء تحرّك هذه القضية مُرجأ إلى موافاة الظروف، وكذا تحرّك عرب الأحواز، ويؤثر عليه أي تأثير مستقبل الثورة السورية لما بذلت إيران من جهدٍ في خنقها وسحقها.

≈ ≈ ≈

~ خلاصة:

تمثّل كردستان عقدةً تتلاقى عندها فاعليات دولٍ أربع، تركيا والعراق وسورية وإيران، وتمسك كلٌّ من هذه الدول بمداخل تأثيرٍ على جزء من كردستان تضغط به على الدول الأخرى، كما تمسك بحُجَزٍ تمنع الدول الأخرى من استعمال القضية الكُردية ضدّ مصالحها. وتركيا هي المرشّحة لأن تجني أكثر الثمرات من القضية الكُردية لما بذلت في ذلك من جهود، غير أنّ الأزمة السياسية الجديدة للحزب الحاكم قد تقوّض جزءاً مما كان يؤمل أن يجنيه. وفي حين أنّ الأوراق الكردية تكاد تكون قد تفلّتت من يد العراق، إلا أن تساهم عودة الولوج الأمريكي في العراق بعد الصفقة النووية مع إيران في وضع أوراق جديدة في يد بغداد في تعاملها مع إقليم كردستان. أما كُرد شمال سورية فهم يستغلّون تفكّك الدولة السورية لتثبيت وجودهم برغم أنّ وجودهم المستقلّ يفتقر إلى الأساسين الدِمغرافي والجغرافي، ولذلك سوف يبقى مشروعهم في سورية معرضاً للتراجع ونجاحه معتمداً على مدى استمرار تخلخل الوضع السوري وعجز تركيا عن التأثير فيه. وأخيراً، قضية كُرد إيران نائمةٌ وتفتقر لأكثر مقوّمات التحرّك، لكن ربما بدأت تشكّل نوافذ لتحرّكها وإن كان لا يتوقّع صعودها قبل عقدٍ من الزمن.

ويمكننا تمثيل الديناميات الفاعلة في العقدة الكردستانية على نحو معادلة رياضية تظهر مدى تراكيبيّة المشهد وتعقيده:

الوضع الجيوسياسي لكردستان = س$_1$ × س$_2$ × س$_3$ × س$_4$

حيث أن قيمة كل حدّ هي كالتالي، وحيث أن رمز + يشير إلى التعاون و رمز × يشير إلى التضاد:

س$_1$ = (تركيا + كُرد تركيا) × (المعارضة التركية + قوات الـ پ ك ك)

س$_2$ = (العراق) × (تركيا + كُرد العراق + العرب السنّة في العراق)

س$_3$ = (إيران + العراق) × (الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق + تركيا)

س$_4$ = (قوات الـ پ واي دي + النظام السوري) × (تركيا)

2– عقدة بلاد القوقاز:

يزول الاستغراب من علاقة بلاد القوقاز بالمشرق العربي عندما ندرك أنها منطقة نزاعٍ للنفوذ التركي والروسيّ والإيراني، كما أنّ لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مصالح في هذه المنطقة. وما دمنا نتكلّم عن مشرقٍ عربيٍ وعن نمو البُعد الطائفي في السياسيات البينية للدول التي يسكنها مسلمون، فإنّ المحيط التركي الذي يؤثر عليها مباشرة يصبح محيطاً يتأثر به المشرق العربي المجاور لها ولإيران.

أ) مركزية أذربيجان:

وتمثّل أذربيجان أحد المواضع التي لها ارتباطات مع مسيرة الأحداث في المشرق العربي. فلأذربيجان علاقاتٌ متميّزة مع إسرائيل، وكانت إسرائيل قد اعترفت بها في 1991، وتشكّل أذربيجان المصدر الأول للنفط الذي تستورده إسرائيل. وتعتمد أذربيجان على التقنية الحربية الإسرائيلية حيث تستورد منها الأسلحة بحكم أنّ الأولى هي تحت طائلة مقاطعة توريد السلاح من أوروبة والولايات المتحدة الأمريكية[26]. وتصاعدت العلاقة بين أذربيجان وإسرائيل مؤخراً حيث عُقدت اتفاقية تخوّل استعمال إسرائيل للمطارات الجنوبية لأذربيجان. والمعنى العملي لهذا هو اقتراب إسرائيل من الحدود الإيرانية لتسهيل القيام بضربة للنووي إذا لزم الأمر. وقد يكون هذا الاتفاق من الأسباب التي قدحت ذعر إدارة أوباما من مبادرة إسرائيل بالقيام بعمل عسكري ضدّ إيران، الأمر الذي سيجرّ الولايات المتحدة إلى المعركة على نحو آلي، مما شكّل حافزاً إضافياً للإسراع في عقد الاتفاق حول نووي إيران. ويشار إلى أنّه يحرّم دستور أذربيجان وجود قواعد أجنبية على أرضه، كما أن باكو وقّعت مع طهران اتفاق عدم اعتداء.

ومن ناحية أخرى، علاقة أنقرة بباكو علاقة جيدة وقديمة. وتمثّل أذربيجان لتركيا العطشى للنفط مصدراً مثالياً. فناهيك عن القرب الجغرافي، أذربيجان دولةٌ صغيرةٌ نسبياً، والحصول على النفط منها لا يرافقه ارتهانٌ سياسيٌ كما لو كان الأمر مع دولةٍ كبرى. وقد جرى الاتفاق بين البلدين على مدّ خطّ الـ (TANAP) الذي يوصل النفط إلى أوروبة وتأخذ تركيا جزءاً منه؛ وأضحت تركيا أكبر مستثمرٍ في حقل الطاقة في أذربيجان[27].

---

26. وكانت آخر صفقة في سنة 2012 بمبلغ قدره 1.6 مليار دولار. وتساعد الشركات الإسرائيلية أذربيجان في تصنيع مركبات عسكرية بلا سائق. انظر: Azerbaijan's Cooperation with Israel Goes Beyond Iran Tensions. Brenda Shaffer, The Washington Institute for Near East Policy, 2013-04-16.

27. Top-level meeting to be held in Azerbaijan for TAP. World Bulletin, 2013-12-16.

كما تحتاج أذربيجان إلى الخبرات التركية، وثمة تعاون بينهما على صعيد التسليح العسكري والتدريب[28]. والعلاقة بين تركيا وأذربيجان ذات بُعدٍ استراتيجي، إذ تحتاج أذربيجان الثقل التركي من أجل مستقبل إقليم نغورنو-كاراباخ الذي تحتلّه أرمينية. وتخشى أذربيجان من إيران لأن من مصلحة هذه الثانية تخفيف وزن أذربيجان من أجل محاصرة تركيا. ولا شكّ في أنّ الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يُقلق أذربيجان لأنه يسمح لإيران بممارسة ضغوطٍ أكبر. وقد يدفع هذا الاتفاق إلى ازدياد الرغبة الروسية في توثيق علاقاتها مع أذربيجان لكي تُبعد روسية الأثر الأمريكي عن جوارها. ولا ترحّب أذربيجان في هذه الرغبة الروسية برغم أنها نظرياً ورقة ضغط، وذلك لأنها تزيد في تعقيد الموازنة الدقيقة بين القوى الدولية والإقليمية التي على باكو إدارتها[29].

ويشار إلى أنّ غالبية الشعب الأذربيجاني شيعة، وثمة بضعة عشرة مسجداً في أذربيجان تابعاً لإيران، بالإضافة إلى وجود آلاف الناشطين الشيعة فيها. غير أنّ الأذربيجانيين تُركٌ وليسوا فُرساً. والثقافة الشعبية في أذربيجان غير عميقة التديّن، والنخبة فيها هي على النمط الأتاتوركي. والتسنّن في أذربيجان هو مسألة هوية قومية، وهو مما تتوجّس منه إيران، إذ أنّ ربع سكان إيران أذربيجانيون. وإنّ موقع أذربيجان الاستراتيجي على بحر قزوين الذي تحرص روسية على السيطرة عليه يزيد من محاولتها إدخال حركة أذربيجان في المدار الروسي في المنطقة. وفي سنة 2001 تعرّضت قوارب البحرية الإيرانية لمحاولة شركة ب. م. التنقيب عن النفط في بحر قزوين لحساب أذربيجان، كما قامت الطائرات الإيرانية باختراق المجال الجوي الأذربيجاني عدة مرات. وقامت أذربيجان بعدها بطبع كتبٍ مدرسية تُظهر خرائطها جزءاً من إيران باسم "أذربيجان الجنوبية"، كما ناقشت برامج التلفزيون مسألة هذا (الإقليم)[30].

ب) علائق أرمينية:

ومثلما تتصّل قضية أذربيجان بالتحولات في المشرق العربي من خلال تأثيرها على كلّ من تركيا وإيران ومن خلال الدور الروسي فيها، فكذا أرمينية. وأرمينية دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين وذات اقتصاد يعاني باستمرار من الصعوبات. وكانت تركيا قد حاولت تطبيع العلاقات مع أرمينيا في جملة التوجه نحو تصفير المشاكل. غير أنّه طرأت تغيرات على المعادلة الاستراتيجية في الإقليم بعد الثورة السورية. ومحاولة تركيا إعادة تموضعها يصطدم أحياناً مع ما ترجوه باكو، وكان من ذلك انزعاج إدارة أذربيجان لزيارة وزير الخارجية التركي أحمد أغلو لنظيره الأرمني في العاصمة الأرمنية يارافان آخر شهر من سنة 2013 على هامش اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود (BSEC) وتوقيعهما بروتوكولاً بين البلدين؛ ويعود سبب هذا الانزعاج إلى مشكلة نغورنو-كاراباخ.

28. Azerbaijan and Turkey's Evolving Military Ties. Stratfor, 2013-07-19.

29. Azerbaijan and Israel Adjust to Regional Shifts. Stratfor, 2013-11-14.

30. Azerbaijan's Cooperation with Israel Goes Beyond Iran Tensions. Brenda Shaffer, The Washington Institute for Near East Policy, 2013-04-16.

خريطة 2: أذربيجان ومحيطها، والإقليم الأرمني داخلها

وكانت منطقة نغورنو-كاراباخ قطاعاً إدارياً ضمن ولاية أذربيجان في فترة الاتحاد السوفيتي. وانقدحت المشكلة بعد انفصال أذربيجان عن الاتحاد السوفيتي في 1991، إذ أنّ غالبية سكّان هذا القطاع أرمن، وإن كانت تقع حدوده داخل الحدود الأذربيجانية. وأظهر الاستفتاء الشعبي رغبة سكان هذا القطاع بالاستقلال. وردّاً على تهريب أرمينية السلاح إلى هذا القطاع، قامت القوات الأذربيجانية بمهاجمته، فتدخّل الجيش الأرمني واستطاع هزيمة القوات الأذربيجانية الأكبر حجماً بفضل المساعدة الروسية. وبرغم إصدارالأمم المتحدة في 2008 قراراً غير ملزمٍ يؤكّد وحدة الحدود الدولية لأذربيجان ويطالب القوات الأرمنية بالانسحاب، إلا أنّ الإقليم اليوم شبه مستقلٍ، وأكثر من نصف ملاك جيشه هو من أرمينيا. وعملياً، ما يبقي إقليم نغورنو-كاراباخ مستقلاً هو النفوذ الروسي، وهي التي تحتفظ بخمسة آلاف جندي في أرمينية[31].

وتهمّنا هنا الناحية الاستراتيجية، حيث تحول الحدود الأرمينية دون التواصل الجغرافي الكامل بين تركيا وأذربيجان، إذ تجاور تركيا قسماً صغيراً من أذربيجان الغربية وتفصله عن باقي جسمها أراضٍ أرمينية. وبغض النظر عن أنّ هذا القطاع يشكّل انتقاصاً للسيادة الأذربيجانية، فهو لتركيا حاجز آخر لنفوذها في أذربيجان.

وبرغم أنّ المسؤولون التُرك يؤكّدون التزامهم بقضية إقليم نغورنو-كاراباخ، غير أنّ تركيا اضطرت بعد الاتفاق الأمريكي الإيراني إلى إعادة حساباتها في المنطقة بسبب ازدياد الضغط و درجة التهديد من حدودها الجنوبية مع سورية والجنوبية الشرقية مع إيران. والزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أتت جزءاً من زيارات نشطة لفريق الخارجية التركي وكبار شخصيات الدولة لإيران والعراق وروسية وأرمينية وأذربيجان. والمعادلة الصعبة التي تواجه تركيا هي أنّ تطور الأحداث يجعل تمتين الصلات مع أذربيجان والجوار أكثر أهمية، غير أنّ تمتينها مع أرمينية يصطدم مع تمتينها مع أذربيجان. ونتيجة للتطورات الأخيرة أصبحت نبرة أرمينية في خطابها لتركيا أكثر حزماً وكذا أصبحت نبرة قبرص اليونانية. وبرغم النشاطات الدبلوماسية الكثيرة، ليس ثمة حافز عند أرمينية أو روسية لحلّ مسألة نغورنو-كاراباخ. غير أنّ الاتفاق الأخير بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد يزيد من رغبة هذه الأخيرة بفتح ملف نغورنو-كاراباخ من أجل الحصول على مزيدٍ من مواضع الضغط على إيران ومن أجل محاولة استلال إيران من الأيدي الروسية.

31 How the U.S.-Iranian Talks Could Affect Nagorno-Karabakh. Stratfor, 2013-11-17.

ج) حساسية المحيط القوقازي:

إذا اعتبرنا أنّ الثورة العربية هي عملية مخاضٍ تمرّ به الأمة المسلمة في البلدان العربية، استنقاذاً لهويّتها الثقافية وسعياً لأن تنسجم سياسة بلدانها مع الهوية الحضارية للمنطقة ومع أولويات شعوبها... إذا اعتبرنا هذا تبيّن لنا علاقة ديناميات منطقة القوقاز مع الثورة العربية عامّة وفصيلها السوري خاصّة. فبحكم أنّ أشعة النفوذ التركي والنفوذ الإيراني/الروسي تمرّ من خلال سورية، فإنّ تمكّن تركيا في القوقاز من الناحية الجيوسياسية ينعكس قوةً في موقفها تجاه سورية، ففي ذلك التمكّن مزاحمة وتنافس في المناطق التي تعتبرها روسية من مناطق نفوذها.

ويظهر تفحّص الخريطة مدى الكمون الاستراتيجي الذي يمكن أن يتحصّل لتركيا لو استطاعت أن تزيد هيمنتها على كلّ من أرمينية وأذربيجان، وكذلك إذا استطاعت تمتين صلاتها مع جورجيا. وعندها يضاف بحرٌ آخرٌ (قزوين) إلى الرصيد الجيوسياسي التركي علاوة على البحرين الأسود و الأبيض المتوسط. ويشار إلى أن تركمستان تطلّ على الجهة الشرقية لبحر قزوين، وهي المساحة التي تنفتح على أوزبكستان وطاجيكستان وكرِغستان شرقاً، وهي دول يمكن لتركيا أن تؤثّر فيها، خلافاً لكازخستان الضخمة مساحةً التي يمسك بها النفوذ الروسي والتي لا تتجاوز نسبة المسلمين فيها نصف السكان. ونذكّر بأن سكان كلّ من أذربيجان وتركيا هم ترك أوغوز، في حين أن سكان تركمستان هم تُرك غوز؛ أما أوزبكستان فهي الأغنى والأكثر تطوراً من أخواتها والأكبر تعداداً سكانياً.

ويمكن أن نضع رغبة تركيا في التقرّب من جورجيا في هذا السياق الاستراتيجي أيضاً، ومن محاولات التقارب التركي معها إلغاء الحاجة لتأشيرة الدخول بينهما. وترحّب جورجيا بالتعاون مع تركيا لأن ذلك يخفّف عنها الضغوط الروسية ومحاولة ضمّها الكامل في المدار الروسي. غير أنّ التقارب التركي مع جورجيا ليس يسيراً، وكانت روسية قد استعادت نفوذها فيها من خلال انفصال أبخازيا في الشمال الغربي لجورجيا في حرب 1992-1993بفضل ولاء الإثنيات الأبخازية والأرمنية والروسية فيها. كما عملت روسية على فصل إقليم أوسيشيا في الشمال الشرقي في 2008، وشاركت القوات الروسية بشكل مباشر في كل منهما.

خريطة 3: بلاد القوقاز مفتاح تركيا على بحر قزوين

ويشار إلى أنّ جورجيا محاطةٌ من ناحية حدودها الشمالية مع روسية بمناطق يسكنها مسلمون. فمحاذاةً للشمال الشرقي لجورجيا تقع أرض داغستان، تليها تشيشنيا شمالاً، تليها من ناحية الشمال الغربي لجورجيا كلاً من كاباردينو-بالكاريا و كاراتشاي-تشركيسيا. وكل ذلك يفسّر جزئياً حرص روسية على قمع الثورة السورية تخوّفاً من الآثار المستقبلية التي يمكن أن تصل إلى مناطق كانت روسيا قد أجرمت بحقّ سكانها المسلمين في عهد القياصرة وفي عهد الاتحاد السوفيتي وفي عهد روسية، بالإضافة إلى الخوف الحالي من التنظيمات المسلّحة العابرة للدول التي فيها عناصر من هذه المناطق المسلمة؛ وتشكّل الأراضي التركية معبراً لهذه التأثيرات. ونذكّر في

هذا المضمار بأنه في الفترة بين 1568، وهو تاريخ أول صدامٍ بين روسية والعثمانيين، وإلى نهاية الإمبراطورية الروسية في 1917 حدث بينهما سبع عشرة مواجهةٍ حربية. وكان الروس في كلٍّ من هذه الحروب هم المعتدون وهم المنتصرون، وفقدت في ذلك الدولة العثمانية أراضٍ شاسعة، قتل الروس من أهلها ما قتلوا وهجّروا الباقي إلى أرض تركيا اليوم[32].

العامل الأخير في الواقع الجيوسياسي لتركيا هو قبرص. وقد تضاءل حجم كل من قبرص واليونان باعتبار الأزمة الاقتصادية التي ضربت كلاً من البلدين مقابل التعاظم الاقتصادي لتركيا. غير أنّ اكتشاف إسرائيل للغاز في البحر المتوسط أضاف بُعداً جديداً لهذا الواقع[33]، ولا سيما بعدما وقّعت إسرائيل وقبرص اتفاقاً رسمياً تجاهه. والاتفاق الروسي السوري للتنقيب في البحر المتوسط هو تحدٍّ جديد لم يتشخّص بعدُ على شكل تهديدٍ وما زالت تغلب عليه صفة المناورة السياسية.

≈ ≈ ≈

~ خلاصة:

إنّ كثيراً مما ذكرناه عن الديناميات الجيوسياسية لتركيا تمرّ أشعته في سورية، أو أنها انقدحت بسبب زلزال الثورة السورية، أو زادت هذه الثورة في حمولاته ووضعته في منصة التزاحم الدولية. وأثر كلّ ذلك لا يقتصر على سورية وإنما يشمل كل المشرق العربي وما يليه جنوباً وغرباً. ومن المناسب تلخيص الواقع المعقد لمنطقة القوقاز بالمعادلات الرياضية التالية:

ويمكننا تمثيل الديناميات الفاعلة في العقدة القوقازية على نحو معادلة رياضية تظهر مدى تراكيبيّة المشهد وتعقيده:

الوضع الجيوسياسي للقوقاز= $س_1 \times س_2 \times س_3 \times س_4 \times س_5$

حيث أن قيمة كل حدّ هي كالتالي، وحيث أن رمز + يشير إلى التعاون و رمز × يشير إلى التضاد:

$س_1$ = (تركيا + أذربيجان) × (روسية + إيران)

$س_2$ = (روسية + الولايات المتحدة الأمريكية) × تركيا

$س_3$ = (الولايات المتحدة الأمريكية + أذربيجان) × روسية

$س_4$ = (أرمينية + روسية) × (تركيا + أذربيجان)

$س_5$ = (قبرص + اليونان + الاتحاد الأوربي + إسرائيل) × (تركيا)

3– عقدة الطوق الأقلوي:

تركّز هذه الدراسة على الأبعاد الاستراتيجية على الصعيد الجيوسياسي، ولذا لا يُقصد في استعمال لفظ "الأقلوي" في العنوان البحث

32. Turkey Fears Russia Too Much to Act on Syria, Soner Cagaptay. The Atlantic, 2013-05-06.

33. الآثار السياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012.

في البُعد الإديولوجي، وإنما لأنه هو الصفة الجامعة لحزامٍ جغرافي يتواطأ على مواقف وسياسات مشتركة؛ والعلّة المرادة هنا هي روابط التناصر والولاء. ويتشكّل هذا الطوق على شكل شريط شيعيّ في الجهة الشرقية للفضاء العربي على طول الجزيرة العربية وجنوب العراق، وشريط على الضفة الغربية لبلاد الشام قوامه العلويون النصيرية والشيعة.

وعلينا ابتداءً أنّ نشير بحسرةٍ إلى أنّه سنحت فرصةٌ تاريخيةٌ نادرةٌ للتنسيق بين التمكّن الشيعي في إيران وشبه التمكّن السنّي في تركيا والعزم على التمكّن العربي إبان الثورة. وكان بمقدور هذه القوى مجتمعةً أن تضع مستقبل المنطقة على سكّةٍ جديدةٍ تعيش فيها شعوبها منسجمةً مع روحها الثقافية ومستحضرةً لدورها الحضاري بعد أن تنفكّ من أسر القوى الدولية المسيطرة. ولقد حمل توجّه الإدارة التركية هذا الأفق المفتوح، ومن الناحية الدبلوماسية، ثمة كتلة في حزب العدالة والتنمية التركي تحمل الهمّ العالم ثالثي، وتناظرها كتلة مشابهة في النخبة السياسية الإيرانية. غير أن الإدارة الإيرانية عجزت عن التفاعل مع هذا الكمون، ولم تهمله فحسب بل عملت على إجهاضه بموقفها من الثورة السورية. وقُصر النظر الإيراني هذا والتمحور الطائفي حول الذات كان قد وازاه تمحور دول (محور الاعتدال) حول الذات في التعامل مع الثورة الإيرانية منذ أيامها الأولى، وشابهه قصر النظر ومعاداة قوى الربيع العربي اليوم. وإذ ندرك صعوبة التقبّل العام لمثل هذا الطرح في لحظتنا هذه، نحثّ القارئ على استحضار الأبعاد الجيوسياسية التي تركّز عليها الدراسة، تلك الأبعاد التي يضمر في فضائها دور المضامين الإديولوجية والطائفية المذهبية ولو كانت لا تلغيها.

أ) الطوق الشرقي:

ارتفع الكمون الوظيفيّ للطوق الشيعيّ في مشرق الجزيرة العربية بعد الثورة الإيرانية. وبقدر ما يُقلق هذا الطوق القوى الغربية بسبب التحدّي الإيراني لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يمثّل هذا الطوق فرصةً للاستغلال. وهو فرصةٌ لأنه يمكن اعتماده طريقاً للضغط على الحكومات الموالية للدول الغربية من أجل مزيدٍ من الإذعان.

وكما هو معلوم، ثمة اعتمادية عالية لدول الخليج على القوى الغربية وعلى ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة. وبرغم الدخول النفطية المرتفعة جداً، لا تخوّل هذه الدخول استقلالية القرارات في الدول الخليجية. وبرغم توافر شرعية عميقة للحُكم على الصعيد السياسي، غير أنها شرعية عتيقة تواجه تحدّي التجدّد، إضافة إلى ترهّلٍ إداريٍ وبيروقراطية غير فاعلة، مما ينعكس ضعفاً في الأداء السياسي. ولا تقتصر التبعية السياسية على مسألة التفاهم المتبادل الذي تتمّ فيه مقايضة التبعية بحماية الأنظمة القائمة، فهذا الأمر قائمٌ في كثيرٍ من أنظمة البلدان العربية وأنظمة بعض الدول الإفريقية. الفريد في الحالة الجزيرية أنّ الولوج الغربي يصل إلى أهم الاستنادات السياسية والاقتصادية لهذه الدول. فعلى الصعيد الاقتصادي ثمة ولوجٌ في أطر الانتاج والتصدير، وعلى الصعيد العسكري ثمة ولوجٌ في وجه التسليح والتدريب والتخطيط والاستراتيجية العامة للقوات المسلّحة.

وتتميّز مجتمعات الخليج بتأخّر تعاملها مع الحداثة نسبةً لباقي الدول العربية. وإذ يغلب الطابع المحافظ على ثقافة المجتمعات الخليجية، تتحلّى المملكة العربية السعودية خصوصاً بثقافةٍ لها سمات إسلامية واضحة بحكم وجود مكة والمدينة في الحجاز، وبحكم طبيعة تشكّل المملكة والدور الدعوي للحركة الوهابية. وبرغم العمق المحافظ في ثقافات مجتمعات الخليج ودور البنية العشائرية (بأوجهها الموجبة والسالبة)، شكّلت الطرفة المالية كوةً واسعةً للتواصل مع نمط الحياة

شكّلت الطرفة المالية كوةً واسعةً للتواصل مع نمط الحياة الحداثي، تواصل يتّكئ على الاستهلاك أكثر منه على السجال الحضاري الثقافي

الحداثي، تواصل يتّكئ على الاستهلاك أكثر منه على السجال الحضاري الثقافي. وربما كان هذا الأثر أكثر تدميراً في دول الخليج العربي صغيرة الحجم التي غابت فيها كثيرٌ من أوجه أصالة مجتمعاتها التقليدية، وضاقت المساحة التي يمكن أن تتحرّك فيها الأوجه الإيجابية للروابط العشائرية. وهكذا تحوّلت مدن هذه الدول الصغيرة إلى حواضر سكانية خدمية يصعب تلمّس وجهها الأصيل ولسانها العربي، وكأنها تعيش ممزّقة بين القديم والحديث. والذي يهمّنا هنا هي الانعكاسات الاستراتيجية لهذا الوضع الثقافي الخليجي، والتي تمثّلت في تراكم التناقضات الداخلية للمنظومة القائمة مما يُحيل الولوج الأجنبي في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية إلى ارتهانٍ كاملٍ وعجزٍ عن ترتيب الأولويات الوطنية بعيداً عن الضغوط الخارجية.

ويُضاف إلى ذلك تباين التوجّهات بين الدول الخليجية. وصحيح أنّ بين دول مجلس التعاون الخليجي تنسيق على عدة صُعد، بما في ذلك الأمن، إلا أنه لا يمكننا القول أن ثمة اتفاق على السياسات الكبرى، وإذا كان ثمة اتفاق عليها فهو توافق على عمومها لا على تفاصيلها. وإنّ الموقف من إيران مثالٌ بارزٌ على ذلك، إذ ليس بمقدور الدول صغيرة الحجم في الخليج أن تسلك مسلكاً مطابقاً لمسلك السعودية. وليس مردّ هذا إلى حجم الدول وإمكانياتها العسكرية فحسب، وإنما أيضاً لحجم الكتل الشيعية فيها نسبةً إلى عدد سكانها، إضافةً إلى أنها لا تنعم بالعمق الجغرافي. ولا غرابة إذاً أن يكون لكل دولة من دول الخليج سياستها الخاصة مع إيران على نحو خطّةٍ وقائيةٍ احتياطاً لما قد تتطوّر إليه الأمور. فقطر لا تخاصم أحداً وتنسج خيوطاً مع جميع الفرقاء، والبحرين صغيرةٌ جداً وربما نصف سكانها شيعة خرجوا عن صمتهم وتحظى مطالبهم تأييداً دولياً، وبين النخبة السياسية في الكويت أطرافٌ تؤيّد التوجهات الشيعية، وعُمان تنأى بنفسها عن فكرة الوحدة الخليجية[34].

إنّ ما سبقت الإشارة إليه هو الذي جعل الشريط الساحلي الشرقي للجزيرة نقطة ضعفٍ جيوسياسية. فنسبة الشيعة في هذا الشريط الساحلي مرتفعة نسبياً، وتتميّز هذه الكتلة البشرية بأنها أعلى ثقافةً ومهاراتٍ من نظائرها، ومتحرّكة سياسياً غير خامدةٍ لاهية، وينحدر منها العديد من كبار رجال الأعمال، ناهيك عن الفرس غير العرب الذين يعيشون هناك. ويمكن لهذا التنوّع في الحال الطبيعي أن يشكّل جسراً للتفاهم مع إيران، ولكن تتأزم العلاقات في حال العداء السياسي وتُستقطب الكتل البشرية بحسب انتماءاتها الأكثر عمقاً. كما تشترك هذه (الأقليات) في عقدة المظلومية التي أضحت عقدةً مزدوجةً تاريخيةً وحاضرة، والتاريخيّ منها لا يمكن حلّه لأنه كذا زمنٌ انقضى، ويتضخّم المعاصر ويستعصي على الحلحلة في غمرة الشكوك وردود الأفعال. وهكذا ينقلب كمون التفاهم إلى ترقّب وحذرٍ، وتنقلب هذه الأقليات في حسابات الممسك بسدّة الحُكم في ساعات المواجهة والتنافس إلى طابورٍ خامس.

ويمتدّ هذا الانهدام الجيوسياسي ليشمل دولة عُمان. وبرغم أنّ عُمان من أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنّ علائقها مع إيران هي تاريخياً ممتازة. كما أنّ لإقليم عُمان تاريخ متميّز من ناحية تفاعلها مع المحيط الخارجي، سواءً أكانت الهند أم بعد ذلك في فترة الانتشار الأُوروبي، كما تتميّز بكونها مركزاً مهماً للمذهب الإباضيّ. ويدفع كلّ ذلك إلى أن تنأى عُمان بنفسها عن توجه باقي دول الجزيرة العربية.

34 . أبعاد الوفاق الإيراني العالمي. محمد الأحمري. منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013/12/8.

الخصوصية اليمنية:

الركن الآخر في الموقع الاستراتيجي لجزيرة العرب هو اليمن. وكما هو معروفٌ، لليمن خصوصيةٌ تاريخيةٌ حضارية. وتتمتّع اليمن بسواحل طويلة حيث تطّل على البحر الأحمر من جهتها الغربية وتطلّ على المحيط الهندي جنوباً، وتشغل نحواً من نصف الضلع الجنوبي للجزيرة العربية. وخليج عدن هو من أهم الممرات المائية للحركة التجارية العالمية، إضافة إلى أن اليمن يتربّع على أرضٍ جبلية بمحاذاة مضيق باب المندب، مما يجعلها جيوسياسياً نقطةً مثاليةً لتعزيز الهيمنة على المنطقة وحمايتها من التدخّلات الخارجية.

غير أنّ فقر اليمن والحال الإداري الذي انتهى إليه فوّت الاستفادة من موقعها المتميّز. وحيث أن السياسة عجزت عن التعامل مع التنوّع القبلي وتمحورت حول خصوصياتٍ ضيقةٍ لا يمكنها استيعاب فئات الشعب اليمني، عجز اليمن كياناً استراتيجياً عن استثمار الثقل السكاني للجنوب وحيّويته السياسية المتميّزة. أما السياسيات الاقتصادية الجديدة، وفي الزراعة بخاصة، فإنها تحيل اليمن وصنعاء إلى مدينة بلا مصدرٍ مائيٍ يكفي ضروريات الحياة.

وكان آخر طعنة في الثبات الاستراتيجي لليمن هو صعود الحركة الثورية الحوثية. وقاد سوء التعامل مع هذه الحركة ومحاولة توظيفها لصالح التنافسات السياسية وردود الفعل الطائفية إلى زيادة تعقيد هذه المشكلة. وفتح هذا الباب لإيران أن تبني علاقة مع هذه الحركة برغم أنّ الحوثيين زيديون وليسوا شيعةً إثنا عشرية؛ ولم يشهد تاريخ اليمن صداماً بين الزيديين والسنة الشافعية فيها. ولقد شلّت مجمل هذه الظروف الفاعلية السياسية لليمن وحولته من موقعٍ ذي كمونٍ استراتيجي عالٍ جداً إلى ثغرة جيوسياسية، ولا سيما بعد ظهور الحركات الجهادية وتلقيها دعماً خارجياً لمواجهة الحركة الحوثية، مما أزّم أيضاً المشكلة وأدخل عاملاً جديداً يصعب التخلّص منه أو التعامل معه.

الكمون الجيوسياسي المُهدر:

ومن المناسب عند هذه النقطة الإلماح إلى بعض الأوجه الجيوسياسية للدولة التي تقابل الجزيرة العربية، إيران. فإيران محظيّة في ذلك، تُحيط بها وبعاصمتها جبالٌ وعرة، وليس ثمة منفذ سهل إلى وسطها إلا من الجنوب من ناحية خليج عدن. كما أنّ الجبهة الشرقية لإيران تحاذيها دولٌ ضعيفة، إضافة إلى أنّ طهران العاصمة بعيدة عن هذه الحدود. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت دولة فارس ممتدّة عبر التاريخ. صحيحٌ أنّ ثمة تنوع إثني/ملّي في إيران، إلا أنّ ثمة رسوخ للثقافة الفارسية، ولا سيما أنّ لها وللغتها امتدادات خارج الحدود السياسية لإيران؛ وهذا أيضاً مما يثبّت وجودها دولةً مستقلة. أما الفئات المظلومة والساخطة على الحكم في إيران، مثل العرب في إقليم الأحواز، فإنها عاجزة عن الحراك، وكذا كُرد إيران.

ويحسن بنا أن نتخيّل الجزيرة العربية دولةً واحدة، مقارنةً مع إيران، وإذاً لامتازت جيوسياسياً بإطلالتها على ثلاثة بحورٍ، الخليج من الشرق والبحر الأحمر من الغرب والمحيط الهندي من الجنوب، إضافة إلى حدودٍ شمالية آمنة بسبب بيدائها الواسعة ومجاورتها لأممٍ عربيةٍ صديقة. وتناسب سعة جبهة المحيط للتجارة العالمية، في حين أنّ ضيق الخليج العربي من الشرق وضيق مسراه العميق المناسب للبواخر يفرض تعاملاتٍ صعبة بين الجيران، وهي أصعب لإيران. وذلك لأن دولة الجزيرة العربية (المفترضة) تمتلك بدائل ساحلية واسعة على المحيط الهندي مما يخوّلها أن تمنع إيران من وضع شروط ظالمة تجاه الخليج الواقع بينهما. ويتمّ بذلك أيضاً لدول الجزيرة العربية حماية المنفذ البحري للعراق، وهو الإقليم المحاذي لإيران والذي يساهم في احتواء الامتداد الإيراني. وكذلك يسمح الضيق النسبي للبحر الأحمر من الغرب بتحكّمٍ أكبر بهذا الممر المهم للملاحة الدولية، وهو الذي تحدّه دولتان عربيتان كبيرتان صديقتان

وأخريان صغيرتان من مصلحتهما التعاون لا التنافس. ويسهّل كل ذلك تقوية العلاقات البينية لدولة الجزيرة العربية (المفترضة) مع مصر خصوصاً وبقية بلاد شمال إفريقية عموماً.

ويذكر أنّ إيران تسعى جاهدةً إلى تعزيز إمكانياتها على فتحة خليج عدن، حيث تطوّر بمساعدة هندية مرفأ چابهار المطلّ على هذا الخليج. وهذه المدينة منطقة تجارية حرّة ومجمعٌ للرحلات الجوّية، وتسعى إيران إلى تطوير شبكة سكك حديدية تسميه "الممر الشرقي" لتصل إلى وسط إيران وأفغانستان ووسط آسيا. ويشار إلى أنّ أكثر سكان هذه المنطقة هم من البلوش السنّة.

خسارة الثقل المصري:

وضمن هذا المنظور الجيوسياسي، يمكننا إدراك الخطأ الاستراتيجي الفادح التي قامت به دول الخليج عندما دعمت الانقلاب العسكري في مصر. وبغض النظر عن الميول السياسية، فإنّ أي عدم استقرارٍ في هذا البلد المهمّ يقوّي موقف إيران ويزيد من هيمنتها الإقليمية. ويشار هنا إلى أنّ من دواعي التعاون الأمريكي الإيراني أن تطرح إيران نفسها دولةً مستقرّة يمكن الاعتماد عليها. فإن قيل إنّ الضبط العسكري في مصر هو الكفيل بتحقيق الاستقرار فيها، تعلّمنا التجربة التاريخية أنّ الضبط المستقرّ هو الذي يستند إلى الهيبة لا القمع؛ ولقد شكّل البطش الذي حصل في مصر حديثاً شروخاً اجتماعية لم تعرفها من قبل. وحيث أنّه لا يُتوقّع الخروج من الانتكاسة السياسية لمصر وحالة عدم استقرارها – في المدى القريب على الأقل – فإنّ ذلك باعتبار التموضعات الاستراتيجية للمشرق العربي ككلّ يعني مكسباً إيرانياً، حيث جرى التفريط بالثقل السكاني لمصر وكمونها الثقافي ورمزيتها العروبية؛ وبالتالي فإنه كشف ظهر الجزيرة العربية تحديداً في لحظة الاستيطار الإيراني.

وقد يبدو على السطح أنّ مناورات دول الخليج في مصر هي تأكيدٌ على استقلالية قراراتها بعيداً عن نمط الانقلاب الذي رجته أمريكة. فلقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في التمهيد للانقلاب عبر صلاتها بالجيش وبنخبٍ سياسية وبمجموعاتٍ من مؤسسات المجتمع المدني في مصر، غير أنها لم تُرد أن يأتي الانقلاب على هذا النحو من العسف والتنكيل لأن ذلك لا ينتج عنه استقرار. والمرجّح أنّ النصائح الإسرائيلية هي التي قدحت أُمنية استئصال الحركات الإسلامية في مصر، ولا سيما أنّ لهذه الحركات امتدادات روحية فكرية في غزة وفلسطين وغيرها من البلاد المحيطة بإسرائيل. ولقد أكّدت التقارير أنّ الجيش المصري كان على اتصالٍ يومي مع نظيره في إسرائيل. ولا يشكّ خبيرٌ سياسيٌ في أنّ البطش بتيارٍ متجذّرٍ في المجتمع يحدث خلخلة في هذا المجتمع ولا يمكن أن يستأصله. وفعلاً، شاهدنا اتساع رقعة القوى المناهضة للانقلاب وتجاوزها لفصيل حركة الإخوان المسلمين، وتشكّلها على نحو معارضةٍ سياسيةٍ شاملةٍ لعدة أطيافٍ سياسية[35]. وفي غمرة الظروف التي تمرّ بها المنطقة، وفي مناخ التمحورات الطائفية، فإنّ ظهور الجماعات العنفية في مصر بات أكثر احتمالاً[36]. وإذ يبدو ذلك للمخيّلة المكيافليّة مما يعطي ذريعةً لانفراد الحكم العسكري والقبول به، غير أنّه ليس مرشّحاً لأن يقود إلى الاستقرار في سياق التغيّرات التي تشهدها المنطقة العربية، بل هو وصفة لصراعٍ طويلٍ له امتدادات اجتماعية. كما ينبغي أن تؤخذ التبعات الاقتصادية بعين الاعتبار[37]، حيث سيشكّل عدم الاستقرار وتخلّف الانتعاش الاقتصادي مزدوجةً تدفع

35 .Egypt's Multiple Power Centers. Adel El-Adawy. Th e Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch #2194, 2014-01-17.

36. Apaches in the Sinai. David Schenker. Th e Washington Institute for Near East Policy. 2014-01-16.

37. Despite a Likely New Charter, Egypt's Political Imbalance Will Remain. Stratfor, 2014-01-15.

نحو مزيدٍ من الخبط الاجتماعي؛ وليس بإمكان ميزانيات دول الخليج الدعم المالي الذي يلبّي احتياجات دولةٍ بحجم مصر.

محدودية ساحة المناورة:

وإنّه ما من شكٍّ في امتلاك دول الخليج مقدراتٍ تمكّنها الضغط باتجاهٍ أو آخر. وكان من ذلك رفض الرياض قبول رئاسة مجلس الأمن واتخاذ موقفٍ صلبٍ تجاه التقارب الإيراني الأمريكي. وإنّ كثيراً من المراقبين ليقرّون بأنّ عدم ثقة الرياض بالتزامات واشنطن له مبرراته، وأنّ حدس الرياض صحيحٌ في أنّ المناورات الإيرانية سوف تنجح بالالتفاف حول ما تريده واشنطن –التي لها سجلٌ غير مشجعٍ في المسائل الدولية المعقّدة– مما سيزيد من الهيمنة الإيرانية الإقليمية[38]. والذي حصل إلى هذه اللحظة من التفاهم الإيراني الأمريكي دليلٌ على صحة مخاوف الرياض. وكان من الخطوات اللافتة للنظر التي قامت بها الرياض الاتفاق مع فرنسا من أجل التعاون الأمني والتزويد بالسلاح، تعويضاً لتراجع الدعم الأمريكي. ومحورية الدور الفرنسي مفهومة بخصوص لبنان تحديداً، فهي منطقة نفوذها القديم. وإنّ جزءاً من مواجهة إيران هو مواجهة نفوذها في لبنان[39]. وكذلك فإنّ توسيع التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي يبدو أولوية بدهيّة بعد الانفراج الذي حصل في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وتوجه مجلس التعاون إلى تأسيس قوة شرطةٍ خليجية غير مقصورةٍ على بلدٍ واحدٍ في المجلس خطوةٌ مهمّة في مواجهة الامتداد الإيراني، غير أنها لا تشكّل بديلاً لمظلّة الحماية الأمريكية التي تتمتّع بها هذه الدول، فجيشٌ خليجيٌ موحّدٌ مقتدرٌ ذاتي الاعتماد هو المطلوب لمواجهة إيران[40]، وهو أمرٌ بعيد المنال في هذه اللحظة.

والمحصّلة أنّ المساحة المتوافرة للرياض للتأثير في القرار الأمريكي تجاه إيران مساحةٌ محدودة. ومثال ذلك في سياق التعامل مع الثورة السورية الإصرار على عدم إشراك إيران في مؤتمر جنيف، أو تسريب مزيدٍ من الدعم العسكري للقوى المقاتلة في الجنوب السوري، وإن كان يصطدم هذا الأخير مع المخاوف الأردنية[41]. فهذه ضغوط جزئية وليست أوراقاً متينة في حلبة التدافع الإقليمي. فالأوراق الأكثر جذرية، مثل استعمال سلاح النفط أو مضايقة القوات الأمريكية في البحرين أمرٌ يتجاوز الخطوط الحمر المقبولة دولياً كما ينعكس سلباً على دول الخليج كلها. ومثل ذلك التهديد بنقل القدرة النووية إلى السعودية من باكستان، بحكم أنّ الأولى شاركت في التمويل. لكن هذا أقرب إلى ساحة الأماني من ناحية توافر المتطلبات اللوجستية والفنية، وليس متوقعاً أن توافق عليه الباكستان لما يخلّ بوضعها العالمي والتزاماتها الدولية. وإنه بسبب إدراك واشنطن عمق الاعتمادية السياسية والعسكرية والاقتصادية لدول الخليج، مضت في طريقها في التصالح مع إيران غير عابئةٍ باعتراض من اعترض؛ ولذلك مبرّرات استراتيجية أخرى.

ومن جملة التدافعات الإقليمية توجّه المملكة العربية السعودية إلى تعزيز التنسيق مع الباكستان في سياق خطة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان. وللرياض علاقاتٌ جيدةٌ مع إسلام أباد وفي هذا الشأن تحديداً، وثمة مصلحة مشتركة في احتواء

38. Saudi Arabia's Complicated Pursuit of Foreign Policy Independence. Stratfor, 2013-12-24.

39. France and Saudi Arabia Join Forces in the Levant. Stratfor, 2013-12-31.

40. Saudi Efforts Toward a Gulf Arab Union. Stratfor, 2013-12-11.

41. Jordan's Reluctance To Confront Syria. Stratfor, 2012-04-13.

النفوذ الإيراني الموجود في أفغانستان، وهو النفوذ المتوقع أن تستدره واشنطن من طهران ليساعد القوات الأمريكية على الانسحاب الكامل. غير أن باكستان فقدت كثيراً من نفوذها في أفغانستان، وهي تعترك مع مشاكل الجماعات الراديكالية ضمن حدودها. ومع ذلك، لا يمكن لباكستان أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه زيادة النفوذ الإيراني في جارتها الشمالية، مما يدفعها إلى التعاون مع المملكة العربية السعودية، ولا سيما أن الأولى في وضع اقتصادي مزرٍ وتحتاج دعماً مالياً. غير أنّ السؤال الصعب هو إذا كان ذلك التنسيق بين الرياض وإسلام أباد في المسألة الأفغانية يمكنه أن يثمر نتائج ملموسة أم لا. وقد يدفع ذلك واشنطن إلى مزيدٍ من الاعتماد على طهران، ولا سيما أنّ علائق الانتماء إلى الپاشتون التي تستثمرها الپاكستان هي مما لا ترتاح إليه واشنطن. ثم كيف ستقوم إسلام أباد بحل التناقض بين زيادة دورها في أفغانستان والوضع المتقلّب في إقليم وزيرستان ومنطقة الـ (فاتا) الواقعة بين البلدين، وهي النشاطات التي تصنّفها واشنطن في خانة الإرهاب وتقوم بمحاولة إخمادها من خلال ضربات الطائرات بلا طيار.

مأزق دعم الجماعات الإديولوجية:

وأخيراً، فإنّه تنبغي الإشارة إلى أنّ التمويل الخليجي لما يُدعى (السلفية الجهادية) متلبّسٌ بتناقضٍ داخلي. كما أنه لا يمكن اعتبار هذه المجموعات صنو حزب الله اللبناني من ناحية تماثل الهدف بين الراعي والفرقة المقاتلة. فحزب جنوب لبنان الشيعي موالٍ لإيران سياسياً، وهو موالٍ لها مرجعيةً دينيةً أيضاً، في حين أنّ فرق (السلفية الجهادية) معاديةٌ –كمشروع– للدول التي تدعمها مالياً من جملة عداء هذه الفرق للمشروع الأمريكي وحلفائه في المنطقة. وكما هو مشهور، كان الظهور المتزامن للقاعدة وطالبان في أفغانستان برعايةٍ پاكستانيةٍ وموافقةٍ أمريكية. ثم خرج تنظيم القاعدة عن سيطرة رعاته ومن كان ييسّر عمله وأصبح تهديداً عليهم. ولا بدّ من التأكيد هنا على أنّ علاقة الفرق القتالية مع بعض القوى الدولية علاقةٌ نفعيةٌ بحتةٌ، ويدرك الراعي ذلك على نحوٍ تام، وهو واثقٌ بقدرته على اختراقها وضربها بعد أن يقضي وطَره. غير أنّ شراكةً من هذا النوع محفوفةٌ بالمفاجآت، فتطابق أجندة دولةٍ مع أجندة حركةٍ إديولوجية في ظرفٍ معيّن لا يضمن ولاءها الدائم وقد تتعرض العلاقة للانفصام والتضارب في أية لحظة، ولا سيما إذا كانت تلك الفرق ذات إديولوجية صلبة تعتمد مبدأ المفاصلة؛ ولذلك فإن التوظيف هو الوصف الأصح، لا العمالة، وهو للمفارقة توظيفٌ لأقصى درجات الاستعداد للتضحية.

ومن الناحية العملية البحتة، لم يُثبت تنظيم القاعدة وأضرابه نجاعته السياسية برغم كلّ ما أثاره عالمياً. فما الذي جناه في أفغانستان، فلقد ذهب هو ودولته المتخيّلة وبقي المجتمع والمقاومة المجذّرة محلياً (طالبان). وفي الجزائر من قبلُ قاد هذا النوع من العمل إلى أثمانٍ باهظةٍ وانتهاكاتٍ مكّنت الطغيان من الاستمرار. وفي مالي التي لم ترعَ حركتها السياق الدولي، ذهبت الدولة المتخيّلة أدراج الرياح وبقي المجتمع المحليّ بتقاليده وعاداته ومقاومته الذاتية ما مَلَك منها. أما في العراق، فصحيحٌ أن ضربات القاعدة تؤرق النظام الحاكم في العراق، غير أنها وبعد أكثر من عقدٍ من انسحاب القوات الأمريكية، لا يتوقّع أن تحدث تغييراً سياسياً في هذا البلد. كما أنها ليست مما يمكن أن تستفيد منه القوى السياسية للسنة العرب في العراق، بل هو عبءٌ عليها. فمن ناحية أخلاقية لا يمكن تبنّي أعمال القتل العشوائي والانتقامي للمدنيّين غير المحارِبين (الشيعة)، ولو كانت بعض دوافع الانتقام مفسّرة بالقمع الذي تقوم به الحكومة العراقية (الشيعية).

تطابق أجندة دولةٍ مع أجندة حركةٍ إديولوجية في ظرفٍ معيّن لا يضمن ولاءها الدائم وقد تتعرض العلاقة للانفصام والتضارب في أية لحظة

ومن ناحية الإدارة العسكرية يصعب ضبط هذا النوع من الحركات، إذ أنها لا تستقيم على استراتيجيةٍ معقولة ولا تنتظم في خطّةٍ محكمة. وإنّ اتسام فكر حركة القاعدة بالعدميّة يحيل الحياة قفراً لا استقرار فيه. كما أنّ هذه الحركات معرّضة للاختراق، وهو ما نشاهده في حالة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ويرى خبير الحركات الإسلامية حسن أبو هنية أن خلفية الاختراق الإيراني للقاعدة ترجع إلى ظروف المواجهة في العراق ومن قبلها في أفغانستان. وبعد حادثة سبتمبر 2001 وقيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من قوات الناتو و الإيساف بضرب أفغانستان وتشتيت القاعدة، لجأ أكثر من خمسمئة من أعضاء القاعدة وعائلاتهم إلى إيران في نفس اللحظة التي تغيّرت فيها أولويات السياسة الإيرانية من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية عبر التحالف الموضوعي مع المجموعات الراديكالية إلى التنسيق مع تلك الدولة (العدوّ). فلقد كان دور إيران محورياً في سقوط العاصمة كابول بفضل المعلومات الاستخبارية التي قدّمتها طهران وبفضل القوّات الموالية لها (تحالف الشمال) وميليشيات مجموعة الهزارا الشيعية في أفغانستان المنافسة للپاشتون.

ووازى هذا التحوّل تباينٌ إديولوجيٌ في نخبة القاعدة بخصوص إيران: توجه ابن لادن وأيمن الظواهري الذي يفترض إمكانية الاستفادة من وجود النفوذ الإيراني في العراق لمواجهة أمريكة، وتوجه "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" (أبو مصعب الزرقاوي) الذي يفترض أنّ المشروع الإيراني أكبر خطراً من الأمريكي. ويؤكّد أبو هنية، بناءً على تطوّر الأحداث في العراق وسورية أنّ "زمن المتعة بين إيران والقاعدة تحوّل إلى طلاقٍ بائنٍ عقب الثورة السورية، فهيمنة المنظور الهويّاتي الطائفي في تصّور طبيعة الصراع في سوريا قلب التحالفات الموضوعية..."[42].

غير أنّه ينبغي التنبيه إلى أنّ نهاية علاقة التراضي هذه لا تعني انعدام إمكانية تأثير الطرف الأقوى والأكثر مواردا على الطرف الأضعف. فمكوث شخصياتٍ من القاعدة في إيران يُفترض أنه مكّن إيران من رصد شبكة تواصلهم، علاوةً على ما تحصّل لها من معلوماتٍ من أفغانستان. وتفسح هذه المعلومات المجال إلى اقتناص الضعفاء واكتشاف نقاط الضعف.

وإذا كان توجيه الجماعات المسلّحة يحصل بشكلٍ غير مباشرٍ عن طريق التمويل الانتقائي وتوفير أدواتٍ في ساعات معيّنة، فإنّ طريقة تفكير الجماعات المتطرّفة هو الذي يمكّن من توظيف حركتها. فالمنطق النصيّ الثنائي المطلقيّ لهذه المجموعات –الذي تجريه حتى في السياسة عالم التبدّل والنسبية– يجعل حزر تصرّفاتها سهلاً كما يجعل إمكانية التأثير عليها كبيراً. وذلك لأنه يسهّل منطقُها الحدّي الثنائي التحكّمَ بها عن بُعدٍ، بمعنى أنه ما دامت خياراتها ثنائية القطبية إما كذا أو نقيض ذلك الكذا، فيسهل حزر توجّه ردّ الفعل، حيث إذا أتى المؤثّر الخارجي باتجاهٍ معيّن تكاد تضمن التوجّه المعاكس لردّ الفعل. لكن تكمن المفارقة أنّ هذه الجماعات هي أولاً وآخراً جماعات إديولوجية صلبة، ولا يمكن تصوّر مشيها بانتظام مع المصالح الخارجية.

وفي الحالة المشرقية التي نحن بصددها، أضحت منطقة شرق سورية وحوض الفرات وإلى الشمال في محافظة الرقة منطقةً خارجةً عن أي قانون ولا يمكن أن تخضع لسلطةٍ سياسية. ولقد شبّه بعض المحللون هذه المنطقة بالمنطقة التي يرمز لها بـ (فاتا) في باكستان على حدود أفغانستان. غير أنّ تلك المنطقة جبلية وعرة، خلافاً للمنطقة بين سورية والعراق التي لا تسمح جغرافيتها بالدفاع عن

42. حسن أبو هنية. القاعدة وإيران: انتهت المتعة والطلاق بائن. عربي 21، 27/12/2013.

النفس ولا سيما سلاح الطيران. ولقد رأينا أنّ قوات القاعدة في شمال مالي الصحراوي المنبسط لم تصمد طويلاً أمام القصف الفرنسي حيث أنها منطقة تسهل مهاجمتها. وكذا فإن تحجيم قوات تنظيم "الدولة" في سورية في المنطقة السهليّة المبسوطة ممكنٌ عسكرياً حين يتوافر القرار السياسي للقيام بهذا.

وفي سياق محاولة الدول المناوئة لإيران الاستفادة من القوى الجهادية، علينا استحضار خصوصية حالة بلاد الشام بالنسبة لهذه القوى. فالبُعد الديني لمركزية المنطقة واستجلاب الفهوم الحرفية لكون الشام في المرويّات الحديثيّة هي أرض ظهور المهدي ونزول عيسى، يعمل على مستوى الدافع والرؤية معاً، ويستدرّ تجنيداً عالمياً؛ إضافةً إلى استدرار السلوك الإجرامي الشنيع الذي يقوم به النظام السوري وتواتر التهجّم على الرموز الإسلامية واستهداف المآذن والمساجد. والمفارقة أنّ قوّة الدافع وغيبيّة فكرة أرض المواقع الفاصلة تفتح الباب –عند اليافعين خصوصاً، وفي تنظيمٍ يعاني من بداءة الفهم الفقهي والسياسي والقدرات القيادية– إلى تجاوز السنن وافتراض حتمية محاباتها للفرقة المؤمنة.

ولقد استفادت إيران من وجود التنظيمات المتطرّفة في العراق وحاولت توظيف نتائج عملياتها، ولم يرتدّ أثر هذه العلميات على إيران لأنّ نشاط هذه الجماعات كان بعيداً عنها في أرض العراق، ودونهما حواجز طبيعية ممتنعة، بينما تفاقم الأثر في العراق الذي فيه مواضع انتقام. ولم يخفَ ذلك على بعض الشيعة في العراق الذين رأوا أنّ إيران تشتري نفوذها على حسابهم. وكانت المحصّلة السياسية ثنائية: زيادة العوامل التي تؤدّي إلى عجز الحكومة العراقية الموالية لإيران، والدفع بالنظام العراقي إلى مزيدٍ من الالتجاء لإيران بسبب هذا العجز. وإذ يرجّح البعض في الحالة السورية أنّ إيران نجحت في تكرير المشهد العراقي وتوظيف نتائج عمل المجموعات الجهادية لصالحها، انصبّ جهد دولٍ في الخليج على عزل تنظيمي الدولة (وجبهة النصرة) من خلال الميل إلى غيرهم. وهذا التمييز بين القاعدة وغيرهم ممكنٌ في المسرح السوري، ولكنه غير ممكنٍ في المسرح العراقي[43] وربما كذا في اللبناني.

~ خلاصة:

يمكننا تمثيل الديناميات الفاعلة في الطوق الأقلوي على نحو معادلة رياضية تظهر مدى تراكيبيّة المشهد وتعقيده:

الوضع الجيوسياسي للطوق الأقلوي الشرقي = $س_1 \times س_2 \times س_3 \times س_4 \times س_5$

حيث أن قيمة كل حدّ هي كالتالي، وحيث أن رمز + يشير إلى التعاون ورمز × يشير إلى التضاد:

$س_1$ = (إيران + الأقليات الشيعية) × (دول الخليج)

$س_2$ = (السعودية + جماعات متطرفة) × (إيران + العراق)

$س_3$ = (إيران + الحركة الحوثية) × (اليمن + السعودية)

$س_4$ = (دول الخليج + الأردن) × (مصر التغيير)

$س_5$ = (إيران + جماعات متطرّفة) × (سورية)

43. Saudi Arabia: Battling al Qaeda for Regional Primacy. Stratfor, 2014-01-07.

ب) الطوق الغربي:

سبق تشكّل الطوق الأقلويّ في غرب بلاد الشام على ضفّة البحر الأبيض المتوسط على تشكّل الطوق الشرقي على ضفّة الخليج العربي، لا من ناحية الوجود السكاني وإنما من ناحية تطوره حزاماً استراتيجياً قابلاً للاستغلال. وسبب ذلك توضّع الطوق الأول في بلدٍ ضعيفٍ وصغير، وهو خفيف الوزن في شرعيته السياسية مقابل الرسوخ النسبي للشرعيات السياسية في الخليج وخصوصاً السعودية. والوهن اللبناني هو كذا من ناحية سياسية ومن ناحية جيوسياسية.

فالبنية الرسمية للسياسة اللبنانية هي بنية تقاسمٍ طائفي، وليست مجرّد بنيةٍ فيها تمثيلٌ طائفي. ومما يعنيه هذا أنّ التغيّر في قوة أي طائفةٍ من الطوائف المشاركة في لبنان يخلّ بأصل توازن هيكليّته السياسية. ومن الوجه الجيوسياسي، دولة لبنان مفتوحةٌ للضغوط الخارجية برغم أنه ليس له إلا جارين، إسرائيل وسورية. وما كان للبنان –بحكم نشأته التاريخية وبنيته– إلا أن يقع تحت الوصاية السورية. وتزايد انكشاف لبنان للاختراق الخارجي بسبب خمسة عوامل: (1) ضعفُ جيشه الوطني؛ (2) ورِقّة روابطه مع البلدان العربية نتيجة التشكّل الثقافي لبعض فئاته التي لم تبرح تشكّ بانتمائها إلى المحيط العربي؛ (3) وتحوّله إلى مأوى للأحزاب العربية الفارّة من بطش بلدانها وإلى مطرح نفاياتها أيضاً؛ (4) وتطلّعه الاستراتيجي لأن يكون استثناءً من ناحية التحالفات الدولية يراهن فيها على ارتباطه بأوروبة؛ (5) وبسبب أنّ لانقساماته الداخلية امتدادات خارج حدود البلد.

ومن المفيد التفصيل قليلاً في البند الأخير. فكما أنّ لموارنة لبنان ارتباطاً كاثوليكياً تجاوز –في بورصة العلاقات الدولية– الحيّز الديني المحض ووُظّف سياسياً إضافةً إلى توظيفه الثقافي، فإنه من الطبيعي في مثل هذا البلد أن يصبح مفتوحاً لإيران من خلال العلاقة مع فرقة مِلّية أخرى. وما كان المشروع الإيراني بعد ثورة 1979 إلا وأن يستقطب شيعة لبنان ولا سيما في ظل هامشية الكثير منهم في السياق الوطني. ما يهمّنا هنا أنّه وجدت إيران الصاعدة فراغاً جيوسياسياً وموطئ قدمٍ في لبنان، ذلك البلد الذي فيه ثغرات هيكليّة تسهّل التدخل الخارجي، ويمثّل فيه الانتماء الشيعي المتوتّر لفئة منه فُرجةً تسمح بالولوج والاستثمار. وفي المناخ السياسي اللبناني الذي يوصف بأنه رخوٌ من ناحية تبنّي الأولويات العربية، بات ممكناً طرح المشروع الإيراني على نحوٍ خشنٍ مع إسرائيل، مما يكسيه غلاف الأولويات العربية.

المقصود بذكر الانتماء الطائفيّ هو أولاً في البُعد العصبوي فيه

بيد أنه بقي موضع الحزب الشيعي التابع لإيران موضعاً محلياً رغم كلّ الصيت الذي حصّله بعد نجاحه إخراج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان. فمن ناحية استراتيجية، مكّنت تشكيلة الحزب العسكرية على نحو جماعاتٍ مقاتلة تجيد حرب العصابات أن تستنزف الوجود الخارجي في أرض تلك الجماعات. غير أنّ هذا الحزب لا يستطيع بنفسه وبقدراته المحليّة أن يمدّ نفوذه خارج منطقته ولا خارج لبنان. وكان التحالف مع النظام السوري هو الذي مكّن حزب جنوب لبنان من أن يلعب دوراً أكبر من حجمه، وأن يسيطر أخيراً على مفاصل الحكم في لبنان، وإن بقي محكوماً بتوازنات سياسية ذات أساسٍ طائفي.

وننبّه إلى أن استخدام لفظ الشيعيّ في وصف هذا الطوق لا يشير إلى المضامين الإيمانية لهذا المذهب بقدر ما يشير إليه كشبكة علاقاتٍ ومصالح وعصبيّة حُكمٍ وسيطرة، وكذا ينطبق على ما سيرد من وصف النظام السوريّ على أنه علويٌّ نصيري. والمقصود بذكر الانتماء الطائفيّ هو أولاً في البُعد العصبوي فيه، والتحزّب الملّي مشهور في لبنان، وكذا فإنّ التفارقات العشائرية داخل كتلة العلويين المسيطرة

على النظام السوري كانت قد انعكست في توزيع مراكز النفوذ، وإن توارت هذه التفارقات في ظلّ المواجهة الجديدة مع عدوٍّ مشترك. غير أنّ تأكيدنا على هذا لا ينفي الدور الذاتي للمذهب ومضمونه الإيماني، وإنما يعتبر أنّ الدور الرئيس للمضامين الدينية هو في زخم السلوك ولونه.

لم يكن بمقدور الحزب التابع لإيران في لبنان أن يشكّل طوقاً سياسياً شيعياً لولا أنه تعاضد مع النظام السوري المصطفّ مع إيران. وإنّ هذا المكوّن السوري هو الذي يُعطي الطوق الشيعي قوّته، إذ أنّ حجم كتلة العلويين النصيرية في سورية ربما يبلغ ضعف حجم كتلة الشيعة في لبنان، وللأولى منهما امتداداتٌ في تركيا. والأهمّ من ذلك هو أنّه تعتلي الثلّة الطائفية في سورية نظاماً دكتاتورياً مرتكزاً على قوة الجيش والاستخبار، وكان قد راكم خبراتٍ ومقدراتٍ فائقةٍ على القمع منذ بدايته قبل خمسين سنة بانقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي. وإذا كان مردّ قوة حزب جنوب لبنان هو ضعف الدولة اللبنانية وقدرتها على الردع، فإنّ مردّ قوة نظام الحكم في سورية هو أنه صبّ مقدرات دولةٍ بأكملها لخدمة أجهزته القمعيّة ولإحكام سيطرته على المواطنين بحيث يخدم نشاطهم الحياتي الطبيعي استبدَاده. ويضاف إلى ذلك أنه قام النظام السوريّ برعاية جماعات تخريب في عددٍ من البلدان العربية، كما أنه اشترى ولاءاتٍ إديولوجية من خلال رفعه للشعارات القومية، ومن خلال رفضه للممارسات التخاذلية لأنظمة (الاعتدال) العربي في إذعانها للقوى الدولية الغربية، ومن خلال استعاضة النظام السوري تلك الممارسات المكشوفة بعلاقاتٍ خدنيّةٍ مؤقتةٍ ومتقلّبةٍ فحسب. وبذلك استطاع النظام السوريّ أن يبقى لاعباً في الحلبة الدولية برغم أنه ممقوتٌ؛ وما كانت صفقة الكيمياوي إلا مثالاً واضحاً على هذا

ومن هذا المنظور، ليس لإيران أفضل من النظام السوري شريكاً في تعزيز نفوذها على الساحل المتوسطي، وليس لسورية أفضل من الشريك الإيراني الذي يتمتّع بمقدرات مالية وفنية وعسكرية عالية. وثمة خمسة أوجه لمناسبة سورية للولوج الإيراني. فاستبداد النظام السوري استبداد مزدوجٌ لا يرتكز فقط في نزعة السيطرة وإنما أيضاً في نزعةٍ طائفيةٍ ناقمةٍ على المجتمع ومستعدّةٍ للتضحية بالأولويات الوطنية. كما أن كون سورية مهد للفكرة القومية العربية يمدّ إيران بغطاءٍ تندسّ فيه ريثما تظهر أوجه نفوذها في هذا البلد. ويضاف إلى ذلك أنّ امتلاك سورية لجماعات تخريبية في البلاد العربية يلتقي مع الطريقة الإيرانية. ورابعاً، بنية النظام السوري وفق نموذج ألمانية الشرقية يمكّن النظام من درجة عالية جداً من التحكّم، إضافةً إلى استعدادٍ للبطش على الطريقة الروسية لا حدود له. وأخيراً، لا يمكننا إهمال أمل القيادة المذهبية لإيران أن تنجح في تبشيرها في سورية، وإن تلاشى هذا الأمل بعد انكشاف دورها اللاأخلاقي في دعم إجرام النظام السوري.

وإنّ هذه الأوجه الخمسة تجعل من سورية منصّة متميّزة لتعزيز التموضع الجيوسياسي لإيران. وتواجه إيران من هذه الناحية منافسين اثنين، إسرائيل وتركيا. أما العراق فقد زال كقوةٍ إقليميةٍ منذ الغزو الأمريكي وأضيف ما بقي له من قوّة إلى الكفّة الإيرانية، وقبل ذلك تلاشى الوزن المصريّ. ولذلك اعتبرنا أنّ ثمة قوتين إقليميتين فقط منافستين لإيران.

وبرغم كلّ العداوة الظاهرة في مواقف إيران تجاه إسرائيل، يعرف استراتيجيو كلّ من البلدين أنّ إمكانية التعاون المشترك ورادة. وليس ذلك للبراغماتية الطافحة لسياسات التشيع الإيراني برغم صلادة قشرتها الثورية، وإنما لحاجة كلّ منهما للآخر في احتواء خطر كامدٍ أكبر. وإنّ الازواجية الإيرانية التي تجمع بين التضحويّة المتسربلة في خيالٍ طائفيّ انتقاميّ من جهة، والبراغماتية السياسية الفارسية من جهة أخرى، هي التي تُطبّع فكرة التعاون مع إسرائيل. والتحرّش الإيراني بإسرائيل من خلال الحزب الشيعي الموالي في جنوب لبنان يصبّ في هذا المضمار. وإذا كان المبدأ الجهاديّ والمثال الدينيّ حاضراً في المرحلة الأولى من المواجهة مع إسرائيل عند غزوها لجنوب لبنان، فإن هذه المُثل تبخّرت في مرحلة ما بعد خروج إسرائيل، وتحوّلت الأولويات من أولوياتٍ وطنيةٍ (مجذّرة بأنطلوجية الحال المعيشيّ لساكني المنطقة الذي انتهكته قوةٌ غاشمةٌ مرفوضةٌ في المخيال الدينيّ) إلى أولوياتٍ إيرانية تبغي توجيه الرسائل الخشنة فحسب.

إنّ الازواجية الإيرانية التي تجمع بين التضحويّة المتسربلة في خيالٍ طائفيّ انتقاميّ من جهة، والبراغماتية السياسية الفارسية من جهة أخرى، هي التي تُطبّع فكرة التعاون مع إسرائيل

وعقد بعد ذلك "حزب الله" صفقة تفاهمٍ مع إسرائيل وصفها الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق للحزب بأنها أسوأ من اتفاق وادي عربة.

بقيت تركيا بالنسبة لإيران هي المنافس الجيوسياسي الأكثر خطراً، فهي التي تقف نبراساً لصعود خمسة وثمانين بالمئة من مسلمي العالم الذين تعتبرهم إيران ضالّين سياسياً. وبرغم أنّ انفتاحة الحزب الحاكم في تركيا، حزب العدالة والتنمية، مدّ جسور التفاهم مع إيران، ودعم حقّها في التطوير النوويّ وعارض فكرة غزوها معارضةً قاطعة، إلا أنّ هذا ما كان ليطامن الحلم الإمبراطوري الفارسي الشيعي. وعلاوةً على أنّ تركيا جارةٌ لإيران، تحيط بإيران دولٌ خرجت حديثاً من قبضة الاتحاد السوفيتي وغالبية شعوبها تركية، مما يوفّر فرصة لحلول نفوذ دولة تركيا فيها. كما أنّ نفوذ تركيا أصبح حقيقة واقعة في شمال العراق ينافس –إلى حدٍ ما– نفوذ حُكم بغداد حليف إيران.

وضمن هذا السياق الجيوسياسي، مثّلت الثورة في سورية مفرق طريقٍ في مستقبل النفوذ الإيراني في المنطقة. وليس ذلك لأن الإمساك بسورية هو معركة صفرية إما أن تربح منها إيران ربحاً كبيراً أو تخسر خسارةً هائلة فحسب، وإنما أيضاً لأنه يعني تقلّص الفضاء الجيوسياسي لإيران وتوسّع الفضاء الجيوسياسي لتركيا. وأولاً وآخراً تعتبر إيران تركيا قوةً إقليمية معادية تاريخياً ومنافسة حديثاً. ولقد افتقر وجود الانفتاحة العالمية لتوجّه النخبة الحاكمة لتركيا إلى انفتاحةٍ مقابلة عند الإيرانيين، وكان ممكناً لو توافر أن ينضمّ جهد الدولتين الإقليميتين ويركّز أولاً على اعتصار النفوذ الغربي في المنطقة، ثم ليتبعه فيما بعدُ تعاون تنافسي بين هاتين القوتين الإقليميّتين التي ستنضمّ إليهما فيما بعدُ قوة الكتلة العربية الصاعدة. ولقد كان الظرف التاريخيّ ظرفاً استثنائياً لهذا الصعود المزدوج والمتعدّد. ويمدّ عوز تركيا الشديد للطاقة واعتمادها الجزئي في هذا على إيران ضمانةً كبرى لإيران لسلامة التعاون ونجاعته، وكذا كون الثورة الإيرانية سابقة لد (ثورة) التركية وللتوجه الجديد للسياسية في هذا البلد. أما خشية أن يصبّ الثقل العربي بكامله في الصالح التركي فهذا غير واردٍ لأسبابٍ عدةٍ أهمها أنه مؤجلٌ ويحتاج إلى إصلاحات بنيوية عميقة، ولأنّ فيه لو حصل ما لا يتطابق مع الأولويات التركية.

لقد كان في القرار الإيراني المضيّ إلى آخر الطريق في دعم النظام السوري كارثة على المنطقة وعلى مستقبل الشعوب المسلمة عامة، وهو معرّض للانزلاق في مسارب قد لا تكون في صالح إيران. وإذ زجّت إيران كلّ ما لديها من أجل الدفاع عن نظامٍ مثل النظام السوري،

ومع إدراكنا الكامل لما كانت ستخسره إيران لو لم تقدّم الدعم، فإنه لم تظهر بعدُ كلّ التبعات السلبية على إيران بسبب هذا الدعم. وأصحبت إيران اليوم بحاجة إلى تنسيقٍ حثيثٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل لكي تجني كلف دعمها للنظام السوري. وبذلك فقدت إيران استقلاليتها السياسية التي أوصلتها إلى موقعها الحالي، وفتحت أبوابها إلى تنميةٍ سوف تزيد في محاصرة مشروعها وتلاشي بُعدين فيه: البُعد الإسلاميّ والبُعد العالم ثالثيّ، ليحلّ محله بعدٌ قومي محض.

ولقد كان ثمة خيار لإيران أن تقبل بنفوذٍ ناعمٍ في سورية المستقبل لو اختارت عدم الوقوف وراء النظام السوري، أو أن تقامر أملاً في تحصيل نفوذٍ خشنٍ بدعمها الكامل وغير المشروط لهذا النظام. وتلبّس خيارها الثاني بصفقات دولية وتراجعات اضطرت إليها إيران بعدما استنزفت الثورة السورية قوّتها وفاجأتها بتصميمها وألجأتها إلى زاوية حرجة. وبذلك قبِلت التراجع في برنامجها النووي العزيز الذي صرفت عليه الأموال الطائلة –آملة العودة إليه يوماً بعد أن تراكمت خبراتها فيه– وهو رمز افتخارها وإنجازها ومعقل سيطرتها الإقليمية المطلقة في المستقبل، إضافة إلى الموافقة على تسليم السلاح الكيمياوي للنظام السوري. وصحيحٌ أنّ إيران عقدت تلك الصفقة في أحسن ظرفٍ سياسيّ تجاه الدول الغربية، من ناحية الهمود الاقتصادي الأوروبي، وموقف الانسحابيّة الوقائية والقيادة من الخلف الذي تتبنّاه الإدارة الأمريكية في علاقاتها الخارجية وفي سلوكها المرتبك المتناقض ورغبتها تخفيف وجودها الظاهر في بلاد المسلمين، بما في ذلك بلاد المشرق العربي... فبرغم أنّ هذا صحيح إلا أنه كذا فقط من وجهة نظر ضيقةٍ متنافرةٍ مع المصالح العليا للأمة المسلمة.

ولا يمكننا الإهمال الكامل للبُعد الإديولوجي في الظهور الإيراني، وأنه يتفاعل مع البُعد الجيوسياسي. فما من شكّ أنّ إيران تطمع أن تكون قائدة العالم المسلم، بدءاً بالمنطقة العربية غرباً وتليها المنطقة الشمالية مع الأقوام التركية التي ما زالت مكبّلة بآثار خضوعها السابق للاتحاد السوفيتي، وانتهاءً بالجبهة الشرقية في أفغانستان التي تعيش فراغاً سياسياً، وباكستان أيضاً، حيث يحوي كلٌّ منهما أقلياتٍ شيعية ترحّب بالنفوذ الإيراني وتتعاون معه، ولا سيما أن هذه الأقليات كانت هدف انتقام من مجموعات راديكالية محسوبة على السنّة ممّا جيّش سخط هذه الأقليات. ولقد سبق التنبيه إلى أنّ الثورة العربية مثّلت صفعةً للحلم الإيراني الشيعي، فما يستطيع الخطاب الإيراني بعد ذلك الادعاء بأنّ مذهبه وحده هو المؤهل للثورة ومقارعة الهيمنة الغربية، وتعيد هذه الثورة احتراماً للعرب تمقته الثقافة الإيرانية الشعوبية. وهكذا حالت العقدة الطائفية لإيران دون أن تعقد شراكةً مع مشروعٍ للأكثرية السنية، برغم أن ذلك كان سيقدّم حاضنةً طبيعيةً للخطاب الشيعي بعد نجاح الثورة، وكانت أبرز تجليات هذه العقدة في حالة الثورة السورية التي اختارت النخبة الدينية الحاكمة في إيران –وهي مرجعية كبرى للشيعة– الدعم الكامل لنظامٍ طاغوتي، فداست على القيم على نحوٍ مقيت مخزٍ وعرّضت أصل فكرة الإسلام للانتقاص على المسرح العالمي. وبالطبع، فإنّ موقف كثيرٍ من الأنظمة العربية كان موقفاً أنانياً يتمسّك بالماضي الزائل ولا يدرك الآفاق الجديدة التي فتحتها الثورة العربية، وإن اتسمت مواقف الشعوب بالإيجابية[44].

لا يمكننا الإهمال الكامل للبُعد الإديولوجي في الظهور الإيراني، وأنه يتفاعل مع البُعد الجيوسياسي

44 . انظر: الثورة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة. نيوز ساتيك، خالد محمود وليد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013.

وإن اكتمال الطوق الأقلويّ الذي ترجوه إيران سوف يمرّ عبر تشكّل منطقة نفوذٍ للطائفة العلوية النصيرية في منطقة الساحل السوري وما تبعها من مناطق. ولا يمكن إنكار أنّ مجمل الفاعليات المتضاربة في المنطقة تدفع بهذا الاتجاه، من العجز الداخلي للمعارضة سياسياً إلى اختراقها وعدم توقّع تمخّض مفاوضات جنيف عن نتائج ملموسة تغيّر حقيقة الواقع. ولذلك فإن الوضع السوري مرشّحٌ إلى مزيدٍ من التفتّت، وهو مما يصبّ في المصلحة الروسية علاوةً على الإيرانية (وبلا كثيرٍ من المنغّصات)، ويصبّ في المحصلة الاستراتيجية الإسرائيلية مع احتمال توليده لتحدّيات أكبر من الميّزات التي قدّمها. وتعتمد شدّة هذه التحدّيات على حجم منطقة النفوذ العلويّ النصيري هذه. وإنه وإن كان النظام الحاكم في سورية ما زال يطمع في استعادة سيطرته على جميع أنحاء البلاد، وتفضّل القوى العالمية – ولا سيما أوروبة – بقاء البلد تحت سيطرة حكومةٍ مركزية، إلا أنّ هذا الخيار أصبح قريباً من المحال. ولقد أضحت الاحتمالات تتعلّق بحدود نفوذ هذا القطاع، هل سيشمل دمشق وحمص والساحل، أم سيكون حمص والساحل، أم المنطقة الساحلية فقط[45]. وسيكون تشكّل مناطق النفوذ هذه تدريجياً، ولن يُنتج أماناً تاماً في أي بقعةٍ منه، ويُستبعد أن يكون تقسيماً رسمياً لدولٍ متعدّدة. ومعنى ذلك أنّ من مفارقات هذا الطوق أنه لن يكون طوقاً مسلماً شيعياً إمامياً اثنا عشرياً، وإنما أقرب إلى العَلْمانية العسكرية هيكلياً وأقرب إلى الإسماعيلية الفاطميّة ثقافياً؛ وسيكون معرضاً للزوال عاجلاً أم آجلاً، إذ لا يمكنه الإحاطة بكل القوى الطبيعية المجتمعية التي تعاكس توجّهه.

لن يكون طوقاً مسلماً شيعياً إمامياً اثنا عشرياً، وإنما أقرب إلى العَلْمانية العسكرية هيكلياً وأقرب إلى الإسماعيلية الفاطميّة ثقافياً

وتعتمد قوة هذا الطوق على عوامل عدة، ولن يكون في يد إيران وحدها. ومن العوامل نجاح تشكّل مقاومة لبنانية سنّية محلية، والظروف الموضوعية لهذا التشكّل مكتملة، ويتوقّع أن يلقى دعماً من دول الخليج. ومن الخارج ثمة دور إسرائيل في نجاح تشكّل الطوق الذي عماده كتلة العلويين النصيرية، إذ سيحتاج إلى تفاهماتٍ حول مصادر الطاقة في شرقي البحر الأبيض المتوسط. وتتعلّق قوة هذا الطوق أيضاً بما يؤول إليه الوضع السياسي في تركيا. فلو نجح الحزب الحاكم فيها تجاوز محنته الحالية لخرج أقوى من ذي قبلُ من ناحية متابعة أجندته القديمة ولأعادت لتركيا فرصة لعب دورٍ في سورية ما فتئت تتهرّب منه أو تشيح بوجهها عنه. وإذا قلنا إنّ التعافي المصريّ القريب غير محتملٍ، فإنّ ذلك يعطي فرصةً أكبر لتشكّلٍ أوسعٍ لهذا الطوق. غير أنّ مصر غير المرشّحة أن تشهد استقراراً قريباً يعني رفع مستوى التخوّفات الإسرائيلية من أن تحاط بعدم استقرارٍ من جهتين على نحوٍ يتجاوز الحدّ المفيد والمسيطر عليه. وثمة احتمال كبير أن تبقى منطقة حمص شرقاً وإلى طرابلس غرباً منطقة نزاعٍ تهدّد النظام السوريّ بفقدان دمشق. وطبعاً، يعتمد هذا على مدى تطوّر المقاومة اللبنانية المحلية في شمال لبنان، كما يعتمد على نجاح الجبهة الجنوبية لسورية في أرض حوران –بدعمٍ سعوديّ– في التوسّع والتوجّه شمالاً نحو دمشق، مما يحول دون تراجع المقاومة في الريف الدمشقي ويضطر النظام عندئذٍ إلى إعادة حساباته وإذعانه بضرورة التخليّ عن دمشق. غير أنّ انتزاع دمشق من أيدي النظام الحاكم مرهونٌ أيضاً بتطوّر الذراع السياسي للثورة على نحوٍ تطمئن إليه القوى الدولية الكبرى.

45. للتفصيل في كمون هذه القطاعات شبه المستقلة، أنظر دراسة:

The Potential for an Assad Statelet in Syria. Nicholas A. Heras. The Washington Institute for Near East Policy. Policy focus #132, December 2013.

خاتمة

ركّزت هذه الدراسة على البُعد الجيوسياسي والجيوستراتيجي للثورة العربية عموماً والثورة السورية خصوصاً، وبيّنت أنّ واقع الثورة السورية مغروسٌ في سياقٍ أكبر من حدوده السياسية ويتصل بالمشرق العربي كلّه وبما جاوره من بلاد المسلمين من غير العرب. ولا بدّ للحركة الثورية أن تكون واعيةً لهذه الأبعاد حيث أنها تمثّل الإطار الكبير التي تتفتّق عنه فاعليّات الثورة، إطاراً يفرض عوائق بنيوية ويشكّل حدود إمكانية الفعل وطبيعته. وإنّ استحضار هذه البُعد يضيء المسالك القويمة ويحمي من الانزلاق في دائرتي التعجّل والتمنّي.

وتظهر هذه الدراسة بوضوح مدى كثرة العوامل المتعلقة بالثورة في سورية، وتراكبها وتشابكها. وإنّ من أهم ما ينبغي ملاحظته أنّ علاقات العوامل المشار إليها لا تمشي على نحوٍ خطيّ؛ بمعنى أنها لا تتطوّر صعوداً أو هبوطاً وفق خطّ مستقيم، بل تتناوب في حركتها فيصيبها الانتكاس أو الجمود في حال، أو يصيبها التصاعد الحادّ في حال آخر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه العوامل تتفاعل مع بعضها بعضاً، ومن هذه التفاعلات ما له نتيجة عكسية حيث ينشأ عن الازدياد الحميد لعاملٍ نقصانٌ خبيث في عاملٍ آخر.

وتمشي مسيرة الثورة العربية –بكل أجنحتها– في سياق دولي جديد من أبرز ما يميّزه تطورات خمسة: (1) الإرهاق الأمريكي في التحكّم بالنظام العالمي يتجلّى معاً بعجزٍ نسبيّ وإصرارٍ على عدم تفلّت الخيوط من يدها؛ (2) والاختناق الاقتصادي الأوروبي المديد وزيادة هامشية هذا الجناح الغربي الثاني؛ (3) والانتعاشة الروسية المستندة إلى فوائض مالية؛ (4) وصعود دول وقوى كبيرة الحجم وقوى إقليمية جديدة لا تستطيع الهيمنة العالمية بنفسها ولكن تغيّر شروط الهيمنة العالمية وحدّتها؛ (5) وتفلّت اللاعبين الأصغر حجماً من القبضة العالمية على نحو ثوراتٍ وحركاتٍ شعبية. التطورات الثلاثة الأولى هي استصحابٌ لقديمٍ غير مستدام، والتطوران الأخيران قدرٌ تاريخيٌ يتفتّق وهو مليء بالمفاجآت.

وإنّ المعاناة الفظيعة للشعب في سورية تجعل الباحث حرِجاً عندما يؤكّد أنّ انفراج الوضع في سورية غير ممكنٍ قبل أن تنحلّ العقد الكبرى التي تحيط به، أو على الأقل تستقرّ على حالٍ جديد بعدما هزّها زلزال الثورة السورية وغيّر توازناتها القديمة. وأخيراً نقول إنّ الديناميات الكبرى التي ناقشتها هذه الدراسة هي صنو لتطوراتٍ تاريخيةٍ على مستوى الفعل الحضاري، وهو موضوع لبحث منفصل لا تسعه هذه الدراسة.